د. بوعلام بطاطاش

الطريق إلى الديمقراطية في الجزائر

مقالات سياسية
مارس – جويلية 2019

تقديم

يقول جورج واشنطن: إذا سلبنا حرية التعبير عن الرأي، فسنصبح مثل الدابة البكماء التي تقاد إلى المسلخ.

عندما قام حراك الجزائر في 22 فيفري 2019، انبهر العالم أجمع بسلمية المظاهرات، ووعي المواطنين الذين حملوا مطالب سياسية بحتة، عبّروا عنها بكل عفوية وحماس، حاملين معهم شعار الوحدة، والرغبة في تغيير نظام أثبت فشله على مختلف الأصعدة. وعلى الرغم من تحرّك السلطة لإيقاف الحراك، أو على الأقل خلق الفرقة بين أفراده، إلا أنه ظلّ واعيا، حيث تصدى لمختلف الحملات التي شنّته ضده الثورة المضادة، ولم يأبه لا لمحاولات التشتيت التي كانت تسوّق باسم الوطنية والنوفمبرية والباديسية، ولا لحملات تشويه الشخصيات الوطنية المساندة للحراك، ولا حتى إمكانية تحويل الأنظار عن الأهداف المنشودة، ناهيك عن حملات التخويف التي انطلقت مع بداية الحراك وتواصلت مع تنحية الرئيس. كان له هدف واضح يتمثّل في إسقاط جميع رموز نظام بوتفليقة حتى يتمكّن الشعب من استرجاع سيادته وتأسيس جمهورية مدنية حقيقية، تحترم القانون، وتحقّق العدالة الاجتماعية التي سلبت منه منذ الاستقلال.

لقد تمكّن الحراك منذ بدايته أن يسقط عهدة العار، كما أسقط مشروع تمديد ولاية الرئيس، ثم جاءت مطالبته بإسقاط جميع رموز النظام السابق ومحاكمتهم، حيث تمكّن في ظرف وجيز من تحريك جهاز العدالة ضد بعض الشخصيات التي حظيت بمناصب مرموقة في عهد النظام المتساقط، فأودع السجن بتهم الفساد رؤساء حكومات، ووزراء، ورجال أعمال، وعسكريين، بالإضافة إلى مسؤولين آخرين في مختلف القطاعات

الحساسة، ولا تزال ماكنة العدالة تحصد رؤوس الفساد الذين أسسوا امبراطوريات ضخمة بأموال الشعب.

إن تواصل الحراك يظهر مدى وعي الشعب، فهو يريد إقامة جمهورية جديدة حقيقية، على أسس متينة، لذلك يرفض استمرار المشهد السياسي ببقايا رموز النظام السابق وهم في مناصبهم السامية، تلك المناصب التي طالما استغلّت للتزوير ولنهب المال العام، فالبذورة الفاسدة لا يمكن لها أبدا أن تنتج محصولا صالحا.

قدّمت في مقالاتي المختلفة وجهة رأي حول الأوضاع المتسارعة التي كانت تمرّ بها البلاد من بداية الحراك إلى غاية شهره الخامس، وكانت الآراء الواردة فيها تحاول مسايرة الأوضاع التي تتغير بين عشية وأخرى. لقد حاولت أن أبيّن بأنه لا وجود لمشكلة من دون حل، على شرط أن تتوفر النيّة الصادقة، فاستمرار الأزمة السياسية في الجزائر لا يعود إلى غياب المبادرات، بل مردّه النفاق المعتمد من قبل السلطة وأحزاب الموالاة والمعارضة، لأن السلطة تريد أن تجدّد نفسها بنفسها بتغيير بعض الأشخاص من دون تغيير طريقة التسيير المعتمدة أساسا على الوصاية والأوامر الفوقية، ولفرض منطقها لا تزال تستند على جدار أحزاب وجمعيات طفيلية كانت إلى وقت قريب تطبّل وترقص على أنغام برنامج فخامته. أما أحزاب المعارضة، فعوض أن تتوحّد لتدقّ آخر مسمار في نعش السلطة، نجدها تجري لاهثة وراء مصالحها الضيقة، غير آخذة وحدة الشعب كنموذج لعملها، وأخذت قياداتها تمارس دورها السياسي الباهت عبر نشر تعليقات بين الفينة والأخرى على صفحات الفايسبوك وهي مستلقية على أرائكها، ويظهر من خلال تصريحاتها ارتباكها الشديد اتجاه ما ستؤول إليه الأمور: هل سينتصر الحراك؟ أم سينتصر النظام القائم؟ لذلك حاولت إمساك العصا من الوسط، فهي تعلن دعمها للحراك، وفي الوقت نفسه تدعم الشرعية الدستورية، مؤكّدة بذلك

سياسة النفاق المعهودة لديها بحكم أن أغلب الأحزاب قد شاركت في تقاسم جزء من فتات الكعكة التي كانت تقذف إليها. وبين هذا وذاك، يستمرّ المخاض العسير للديمقراطية، فالطريق إليها لا يزال طويلا.

د. بوعلام بطاطاش

2019/08/03

الآليات العشر لحلّ الأزمة السياسية في الجزائر
2019/03/16

تنص المادة 07 من الدستور الجزائري على أن الشعب مصدر كل سلطة، وتؤكد المادة 08 منه على أن السلطة التأسيسية ملك للشعب، ويمارس الشعب سيادته بواسطة المؤسسات الدستورية التي يختارها. ووفقا للمادتين المذكورتين أعلاه فإنه لا صوت يعلو فوق صوت الشعب، ولهذا السبب فإن شريحة كبيرة من أفراد الشعب الجزائري خرجوا في مسيرات سلمية ضخمة تماشيا مع ما تنص عليه المادة 49 من الدستور، معبّرين عن رفضهم للنظام القائم، ومطالبتهم بتغييره، مع ضرورة التزام السلطات بمواد الدستور وعدم التعدي عليها، أي أنه اختار إجراء تغيير جذري على المؤسسات الدستورية التي اختارها من قبل، وقرّر تغييرها بعد ملاحظته فشل عملها وذلك في إطار سلمي واع.

ولتحقيق هذا الانتقال السلس للسلطة في إطار احترام مبادئ الدستور يمكن التنازل عن بعض المؤسسات الدستورية والإبقاء على أخرى من دون أن يكون هناك أدنى خرق للقوانين، فالشعب الجزائري قرّر إجراء قطيعة تامة مع نظام تولى الحكم منذ الاستقلال، وبرهن فشله على جميع الأصعدة. إنّه بتلك المسيرات المليونية ينشد إلى إقامة جمهورية ثانية وفق مؤسسات دستورية جديدة هو من يقوم باختيارها، بغية ترسيخ نظام ديمقراطي جديد يطمح إليه.

وللوصول إلى تحقيق القطيعة المنشودة من دون إحداث فراغ دستوري، يجب اتباع الآليات العشر التالية وهي تتماشى مع مطالب الشعب ومع عدم رغبة الرئيس في عهدة خامسة وفق رسالته الأخيرة، وستحافظ هذه الآليات على تماسك كيان الدولة بما فيها احترام مواد الدستور القائم:

1/ قيام رئيس الجمهورية بحلّ المجلس الشعبي الوطني وفقا للمادة 147 ،ويتزامن ذلك مع تقديم رئيس مجلس الأمة استقالته.

2/ يقدّم رئيس الجمهورية استقالته إلى المجلس الدستوري لدواع صحية، فيتولى رئيس المجلس الدستوري مهام رئيس الدولة بعد اقتران استقالة رئيس الجمهورية بشغور رئاسة مجلس الأمة (وفقا للمادة 102 من الدستور)، علما أنه لم يتبق من عهدة الرئيس إلا أيام معدودات، فمن أجل مصلحة البلاد يمكن له القيام بهذا الاجراء.

3/يكلّف الأمناء العامون للوزارات بمهام إدارة وزاراتهم من دون تعيين وزراء جدد، وتكلّف الحكومة بمهام تصريف الأعمال للحفاظ على مصالح المواطنين إلى غاية انتخاب مؤسسات دستورية جديدة ، كما تكلّف الوزارات ذات الاختصاص بالتحضير لانتخابات المجلس التأسيسي، مع وجوب تقديم الأمناء العامين حصيلة شهرية لأعمال وزاراتهم إلى كل من المجلس الدستوري ومجلس المحاسبة.

4/يختار المجلس الدستوري شخصية توافقية يقبل بها الشعب، بعيدة عن رموز النظام السابق لرئاسة هيئة مراقبة الانتخابات، وتختار هذه الشخصية لمساعدتها مجموعة من القضاة ورجال القانون.

5/تجرى انتخابات المجلس التأسيسي في أجل لا يتجاوز 03 أشهر.

6/يتكون المجلس التأسيسي من أعضاء يمثلون الدوائر الإدارية المشكّلة لمختلف الولايات.

7/مهمة المجلس التأسيسي هو إجراء التعديلات الضرورية على الدستور وفق الأهداف المعلنة من قبل الشعب والتي تتماشى مع رغبته في قيام جمهورية ثانية، وتمنح له مهلة 03 أشهر لإتمام العملية.

8/ يعرض الدستور الجديد على الشعب للاستفتاء ، وفي حال قبوله، يحلّ المجلس التأسيسي.

9/ تقوم هيئة مراقبة الانتخابات بإصلاح وتعديل النصوص التشريعية والتنظيمية التي تحكم العمليات الانتخابية.

10/ في حال تم الابقاء على النظام الرئاسي، فإنه تنظّم انتخابات رئاسية وبرلمانية في أجل لا يتعدى 03 أشهر، أما إذا كان النظام المختار برلمانيا، فإنه ستنظم انتخابات برلمانية في الآجال نفسها، وتنظم بعده انتخابات رئاسية.

إذا اتبعت هذه الآليات ، فإننا من جهة نحافظ على المؤسسات الدستورية الأساسية التي تضمن استمرارية الدولة من دون المساس بمبادئ دستور 2016، ونتفادى بذلك الدخول في إجراءات غير دستورية قد تؤدي إلى كوارث لا تحمد عقباها، وعلى المؤسسة العسكرية ضمان الحياد، وعدم التدخّل إلا في حال ما إذا أخلّت إحدى الجهات بالتزاماتها.

الأخطاء السبعة في مشروع الندوة الوطنية الجامعة
2019/03/21

عكفت السلطة الجزائرية منذ عقدين من الزمن على مواجهة الاضطرابات التي تتدلع بين الفينة والأخرى في مختلف ربوع الوطن على حلول ترقيعية نادرا ما تقضي بها على مسبّباتها، فهي بمثابة مسكّنات لا أكثر. والجميع يعلم بأن المسكّنات مفعولها محدود زمنيا، على عكس الدواء الذي يمكن له أن يقضي على الداء نهائيا. ومن خلال مبادرة الندوة الوطنية الجامعة التي اقترحها النظام باسم الرئيس يمكن لنا أن نسجّل أخطاء كثيرة بين ثناياها، نعدّدها على النحو التالي:

الخطأ الأول: مشروع الندوة الوطنية الجامعة كان في الأصل مطلبا من بعض الأحزاب السياسية قبل الحراك، تحت تسميات مختلفة، فالأفافاس منذ 2014 وهو يدعو إلى ندوة سمّاها ندوة الإجماع الوطني وسار على حذوه حزب تاج عندما تبنى الفكرة في 2018، بينما قدّمتها حركة مجتمع السلم في السنة نفسها بشعار مبادرة التوافق الوطني، فالسلطة تستدعي من الأرشيف مطلبا قديما للأحزاب تجاوزته التطورات الأخيرة بعقود لتعرضه على الشعب قصد تبنّيه.

الخطأ الثاني: مشروع الندوة الوطنية الجامعة لم يكن في أيّ وقت من الأوقات مطلبا مرفوعا من قبل الحراك الشعبي، بل لم يكن أصلا في أجندته، وبالتالي فالسلطة تريد أن تفرض خارطة طريق غير مقبولة من قبل الشعب.

الخطأ الثالث: مشروع الندوة الوطنية الجامعة يفرض مشاركة الأحزاب والنقابات والجمعيات والشخصيات الوطنية، فهل الحراك الشعبي قد دعت إليه الأحزاب السياسية؟ أم النقابات؟ أم الجمعيات غير السياسية؟ ، لقد

خرج الشعب إلى الشارع لوحده بعدما فشلت تلك التشكيلات في إصلاح النظام على مرّ عقود من النشاط، لهذا رفع الشعب بنفسه مطلبه الأساسي المتمثّل في تغيير النظام وتأسيس جمهورية ثانية.

الخطأ الرابع: تطالب السلطة بتعيين ممثلين عن الحراك للمشاركة في الندوة الوطنية الجامعة وإعلان رغبتها في الحوار معهم، لكن هل يمكن فعلا اختيار ممثلين من بين أكثر من عشرين مليون متظاهر خرجوا من شرق الجزائر إلى غربها ومن أقصى شمالها إلى أقصى جنوبها ، وفي كل مدنها وقراها؟؟ إن كانت السلطة تريد أن تختار مع من تتحاور معهم من أفراد الحراك، فعليها أن تتحاور مع جميع المتظاهرين من أفراد الشعب ، لأن الحراك في حقيقة الأمر لم يعيّن أحدا لتمثيله، بل يذهب إلى أبعد من ذلك إذ يرفض تعيين أي شخص ليتحدّث باسمه.

الخطأ الخامس: في نص المبادرة يُطلب من الشعب قبول مبدأ المشاركة في الندوة الوطنية تحت رعاية السلطة الحاكمة. ألم يفهم النظام بعد بأنّ كل ما يأتي منه يعتبر مرفوضا؟ فالحراك الشعبي يطالب بتغيير النظام لا إصلاحه، لأن السلطة عوّدته في السابق بتقديم وعود زائفة، تخلفها في كل مرّة، والواقع يظهر جليّا بأننا في الظاهر دولة ديمقراطية تتواجد بها أحزاب سياسية موالية ومعارضة، لكن الحقيقة تعكس أمرا مختلفا تماما، فالنظام لا يزال يسيّر بمنطق الحزب الواحد، ألم تزوّر السلطة كل المواعيد الانتخابية الفارطة؟ ألا يعني ذلك اعتبار السلطة جميع الأحزاب السياسية التي تختلف مع سياساتها أحزابا راديكالية غير ديمقراطية، تشكّل خطرا على الدولة، وبالتالي لا يسمح لها بأي شكل من الأشكال أن تظهر أصواتها في صناديق الاقتراع؟ إنّ هذا التغييب مردّه اعتبار الشعب قاصرا لا يعرف مصلحته، ووفق هذا المنظور تضع السلطة نفسها وصية عليه، وتختار عوضا عنه الأشخاص

الذين يمثّلونه في مختلف الهيئات، فكيف يمكن للشعب أن يأتمن مصيره ويضعه من جديد بين يدي هذا النظام الذي أبدى فشله على مختلف الأصعدة؟

الخطأ السادس: في نص الرسالة التي تؤكّد تمسّك السلطة بالندوة الوطنية الجامعة، نلاحظ عدم وجود فترة محدّدة لها ولا عن فترة عملها بداية من مناقشتها لمواد الدستور وإجراء التعديلات عليه إلى قيام الشعب بالاستفتاء ،فانتخاب رئيس جديد، بينما ينصّ الدستور الحالي على أنه لم يتبق من عهدة الرئيس إلا أيام معدودات، فهل لديه الوقت الكافي لتغيير الأمور قبل تاريخ 28 أفريل؟ خاصة وأن هذه المبادرة يريد رعايتها شخصيا، أم أنّه يقبل العمل خارج الإطار الدستوري؟

الخطأ السابع: هدف الندوة الوطنية الجامعة مثلما هو معلن في رسالة الرئيس بمناسبة 19 مارس ترسم خارطة الطريق التالية: ندوة، تعديل للدستور، استفتاء عليه، ثم انتخابات رئاسية، فما أدراكم بأن الشعب لا يزال متمسّكا بالنظام الرئاسي الذي هو في الأصل نظام دكتاتوري، لأن جمع كل الصلاحيات في يد شخص واحد يرهن بشكل أو بآخر مستقبل البلد، وقد يؤدي به إلى الهاوية، وهذا ما لاحظناه في ألمانيا النازية وفي مختلف البلدان التي يحكمها هذا النوع من الأنظمة. لقد ورثنا عن فرنسا أسوأ نظام سياسي ديمقراطي على وجه الأرض، وهو شبيه إلى حدّ ما بالنظام الأمريكي، فالرئيس يملك الحق في حلّ البرلمان، أو إصدار المراسيم من دون موافقة الهيئات التشريعية، أو حتى امتلاك حق الفيتو ومعارضة قرارات مجلس النواب على النحو الذي يجري حاليا في الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي تحديد هدف الرئاسيات كحل للأزمة لم يكن مطروحا أصلا من قبل الحراك الشعبي.

ووفقا لما سبق، فإننا نرى أن الحل لهذه الأزمة السياسية لا يكمن في تنظيم ندوة وطنية جامعة، وعملية إبقاءها على أجندة السلطة ما هي إلا مناورة

لربح الوقت، فالأصل هو الذهاب إلى **مجلس تأسيسي**، يكون أعضاؤه منتخبون من قبل الشعب بكلّ شفافية، إذ أننا أمام حراك شعبي نظّمه أكثر من عشرين مليون شخص، وليس إضراب مؤسسة عمومية مكوّنة من بضع مئات من الأشخاص نطالبهم باختيار ممثلين عنهم للتفاوض، فالسبيل الوحيد لاختيار ممثلين عن الحراك هو تنظيم انتخابات لتحديد أعضاء المجلس التأسيسي الذي يتكفّل بإجراء التعديلات اللازمة على الدستور، وفق تطلعات الشعب، بحيث تضمن تغييرا جذريا للنظام. وللوصول إلى هذا الهدف لا يجب الاعتماد على نص المادة 102 في فقرتها المتعلّقة بتولي رئيس مجلس الأمة (الذي يعتبر أحد رموز النظام الذي يرفضه الشعب) مهام الرئيس، فهذا الإجراء يستغرق مدة زمنية تصل إلى 90 يوما، وهي مدّة قد تؤدي إلى مزيد من التصدع في الاقتصاد الجزائري الهش، في حين لو طبّقت المادة نفسها لكن في الفقرة التي تتضمن اقتران استقالة رئيس الجمهورية بشغور رئاسة مجلس الأمة، فإن المجلس الدستوري يجتمع وجوبا ليثبت بالإجماع الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية وحصول المانع لرئيس مجلس الأمة، ويتولى في هذه الحالة رئيس المجلس الدستوري مهام رئيس الدولة في مدة زمنية قصيرة، أي أنه على رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الأمة تقديم استقالتيهما لتفعيل المادة 102 في البند المتعلّق بها، وبإمكان رئيس الجمهورية قبل تقديم استقالته حلّ البرلمان وذلك بتطبيق المادة 147 من الدستور، خاصة وأن أعضاءه لا يمثّلون إلا أنفسهم.

يقوم المجلس الدستوري بوضع اللمسات الأولى لبناء الجمهورية الثانية، حيث يشرف على تنظيم انتخابات المجلس التأسيسي، ويقوم أعضاء هذا المجلس بصياغة دستور جديد يتماشى مع تطلعات الشعب، ويعرض للاستفتاء، وفي حال موافقة الشعب عليه يحلّ المجلس التأسيسي وجوبا، وتنظم انتخابات رئاسية إن أبقى الدستور الجديد على النظام الرئاسي، أو انتخابات برلمانية إن تحوّل الخيار إلى نظام حكم برلماني. أما الشق المتعلّق بالحكومة، فمن

الأحسن تكليف الأمناء العامين بالوزارات بمهام الوزير بالنيابة مادامت حكومة تصريف الأعمال لا أكثر، إذ من غير المعقول أن يقوم النظام الذي انتهت صلاحيته باختيار وزراء ، وإقناع الشعب بأنهم يمثلون المعارضة أو الحراك، وسيكونون وفق ذلك نزهاء. سينظر إليهم دوما على أنهم يجسّدون استمرارية النظام المغضوب عليه، خاصة وأنّ بعض الوزارات لها دخل مباشر في تنظيم انتخابات المجلس التأسيسي.

إذا اتبعت الآليات السابقة، فإننا من جهة نحافظ على المؤسسات الدستورية الأساسية التي تضمن استمرارية الدولة من دون المساس بمبادئ دستور 2016، ونتفادى بذلك الدخول في إجراءات غير دستورية قد تؤدي إلى كوارث لا تحمد عقباها، وعلى المؤسسة العسكرية ضمان الحياد، وعدم التدخّل إلا في حال ما إذا أخلّت إحدى الجهات بالتزاماتها.

المعارضة بين حراك الشعب وحراك المصالح
2019/03/25

تمكّنت الميسرات الشعبية السلمية التي انطلقت يوم 22 فيفري من تحريك المشهد السياسي الجزائري بعد ركود طويل، وأجبر الجميع، معارضة وموالاة على ركوب موجة التغيير التي نادى بها الشعب بإعلانهم فرادى وجماعات انضمامهم إليها. لقد أحدث الحراك الشعبي دهشة السلطة والمعارضة معا، مما يبيّن حجم الهوة التي تفصلهما عن الواقع، وبقدر ما ازداد الشعب تمسّكا بمطلب التغيير، بقدر ما كانت مواكبتهما للحدث باهتا، فردود السلطة في رسائلها لم تبلغ بعد الأهداف التي يطمح إليها الحراك، في حين تبنّت المعارضة في بياناتها المتعاقبة مطالب الشعب بارتباك جليّ، لذلك جاءته باقتراحات وحلول أقل ما يقال عنها أنها غير حكيمة، أليست هي التي نادت بتأجيل الانتخابات الرئاسية في بيانها المؤرخ في 04 مارس؟ كان من المفروض التمسّك بموعد الانتخابات ورفض العهدة الخامسة على النحو الذي طالبت به الجماهير، وليس إهداء صك على بياض للسلطة للتعدي على الدستور وكأن دور المعارضة في الجزائر هو تقديم طوق النجاة للنظام عندما تتأزم عليه الأمور قصد إطالة أمده.

لقد عوّدتنا المعارضة منذ عقود على استيائها واحتجاجها من حرمان السلطة سماع أصواتها سواء على صعيد الصناديق أو على صعيد المنابر الإعلامية، ولم تقم بأيّ شيء لتغيير الأمور سوى انتظار المواعيد الانتخابية لإعادة الصحن نفسه من عبارات اللوم والعتاب على النظام، وبالمقابل تقبل الفتات الذي ترميه إليها السلطة، وهي تبكي على حالها، على الرغم من أنّ هذه الأخيرة لم تزجّ قادتها في السجون ولم يطل مناضليها شتى أصناف التعذيب أو التصفية على النحو الذي يطبّق في البلدان الخاضعة للأنظمة

الديكتاتورية. بل تظل قابعة في مكانها مستسلمة للأمر الواقع، ومن حين لآخر تكتب بيانا تعلن فيه عن استيائها العميق. والأمرّ في كل هذا أن أنانيتها من جهة، وحب الزعامة من جهة أخرى قد شتّت من صفوفها وأفقدتها ما تبقى من مناضليها. على مرّ العقود الماضية كان بوسع المعارضة أن تلتحم لتشكّل جبهة قوية مضادة للسلطة بحيث تجبرها على التفاوض معها، وكان بإمكانها أن تسمع صوتها للشعب وذلك بتأسيس قناة تلفزيونية حرة، أو جريدة خاصة عوض انتظار المواعيد الانتخابية للخروج من سباتها العميق.

إن فشل المعارضة في إصلاح الأوضاع طيلة العقود الماضية هي التي دفعت بالشعب إلى الخروج بنفسه للمطالبة بالتغيير، لكن الظاهر أن الثورة المضادة لا تُنتظر فقط من قبل السلطة، فتخوّف المعارضة من معاقبة الشعب لها، جعلها تقدّم اقتراحات أقل ما يقال عنها أنها غير واقعية، فهي تهدف إلى قيادة موجة الحراك بدلا من الشعب الذي أشعل فتيل الانتفاضة، محاولة أن تبني لنفسها موقعا في النظام القادم، فهي على سبيل المثال تتبنى مقترح الهيئة الرئاسية لتعويض الشغور المحتمل لمنصب الرئيس، وبالتالي نراها تصطف جنبا إلى جنب مع السلطة في المطالبة باتخاذ المزيد من الإجراءات غير الدستورية، على الرغم من أنّ هناك متسع من الوقت لتغيير الأوضاع من دون خرق للدستور، فالكل يعلم بأن تاريخ 28 أفريل لم يصل بعد، لكن المعارضة تؤيّد مسعى الدوس على الدستور من جديد، خاصة وأنها تطالب بتدخل الجيش في ذلك، فلماذا لم تطالب هذا الأخير على إجبار الرئيس بتقديم استقالته وذلك بتفعيل المادة 102 من الدستور، ألم يكن هذا الطرح أقرب إلى المعقول عوضا عن المطالبة بتكرار سيناريو 1992 وما حمله من مآسي للجزائريين؟

عندما أعلن الشعب الجزائري عن التغيير الجذري، فهذا مرده فشل النظام المتبع في الجزائر، لأننا وبكل بساطة قمنا بعد الاستقلال مباشرة بنسخ النظام الفرنسي وتطبيقه على أنفسنا، وكأنه تركة حرب مفروضة

علينا. يعتبره الكثير من الساسة كأنموذج لأسوأ نظام ديمقراطي مطبّق على وجه الأرض لكثرة العيوب الموجودة فيه، إلا أن السلطة ظلّت متمسّكة به. ألم يحن الوقت بعد لأن نتحوّل إلى نظام ديمقراطي بديل يمكن له أن يحدث التغيير المرجو؟ كأن ننتقل مثلا إلى نظام برلماني بغرفة واحدة وفق ما هو معمول به في الكثير من الدول الديمقراطية. لماذا نجد السلطة والمعارضة تحاولان التركيز فقط على مسألة الانتخابات الرئاسية ووضعها كهدف وحيد بدل المطالبة بهيئة ينتخبها الشعب تقوم بإجراء تعديلات عميقة في منظومة الهيكلة والتسيير الخاصة بمختلف القطاعات. لابد من تغيير جذري، وهذا ما يطالب به الشعب، لأنه وبكل بساطة قد ملّ من الإصلاحات التي لا تزيد من الأوضاع إلا تعقيدا.

إن فكرة المجلس التأسيسي التي يحاول البعض شيطنتها، والإيهام بخطورتها، وبأنها ستدمّر المؤسسات الدستورية، وتعود بنا إلى نقطة الصفر، لا تحمل في طياتها كل هذه الأمور، إن ما يخيفهم فيها أنها ستظهرهم على حقيقتهم، سيعلم الجميع مدى الشعبية التي يتحلّون بها، وإلى أي مدى يحظون بالتمثيل المزعوم، لأنه من السهل الحديث باسم الشعب لكن من الصعب إثبات مناصرة الشعب لهم، لكونهم بكل بساطة لا يمثّلون إلا أنفسهم.

يُبنى المجلس التأسيسي على الاحتكام إلى الشعب عن طريق انتخاب ممثلين عنه بكل حرية وشفافية، وسيعمل على كتابة دستور جديد يسمح بإعادة بناء مؤسسات الدولة الجزائرية على أسس متينة، ويصلح بذلك الانحراف الذي أوقعوها فيه بعد الاستقلال. إنه لمن الواجب الابقاء على بعض المؤسسات الدستورية الضرورية حتى نتفادى انهيار الدولة، ومن المؤسسات التي نرى ضرورة الإبقاء عليها نجد المجلس الدستوري الذي يتولى رئيسها مهام رئيس الجمهورية وفقا للمادة 102 في فقرتها الأخيرة، والحكومة التي يقودها أمناؤها العامون، فهاتين المؤسستين ستعملان تحت رقابة مجلس المحاسبة

لضمان استمرارية مؤسسات الدولة، ولتحضير انتخابات المجلس التأسيسي، في حين تلتزم المؤسسة العسكرية بالحياد وعدم التدخّل إلا في حال ما إذا حاولت احدى الجهات عرقلة ذلك المسار.

إن عملية انتخاب المجلس التأسيسي سيغلق الأبواب حول إشكالية شرعية تمثيل الأطراف أو الجهات التي تختارها، فالسلطة تنادي بندوة جامعة وهي التي لم تستطع أن تجمع كمشة من الأشخاص للاستوزار، والمعارضة تنادي بهيئة رئاسية مكوّنة من شخصيات نظيفة تتميز بالكفاءة، فمن سيحكم بكفاءة ونزاهة تلك الشخصيات؟ السلطة؟ الشعب؟ أم المعارضة؟ وبأي طريقة؟ الانتخاب؟ التصفيق؟ أم المساندة ببيانات صحفية؟.

إنّ عملية الإقصاء لا يجب أن تكون لا من قبل السلطة ولا من قبل المعارضة، بل يجب ترك الشعب يقرّر مصيره بنفسه. الجميع يثني عليه ويصفه بالواعي والمسالم والمثقف والذكي، فلتترك له حرّية اختيار ممثليه عن طريق الانتخابات وبعيدا عن أية قبّة أو معطف سياسي، سيرسم له ممثلوه عبر المجلس التأسيسي معالم الجمهورية الثانية التي يأمل فيها، دولة ديمقراطية تسودها العدالة الاجتماعية لا أكثر.

قراءة في خطاب قائد الأركان
2019/03/27

أثارت التصريحات الأخيرة لقائد الأركان صخبا ولغطا كثيرين بين أوساط الساسة والمحلّلين، بين مساند ومعارض، وبين متخوّف ومشكّك، لذلك ارتأينا أن نبيّن بعض الأمور الواردة في خطابه عساها توضّح جانبا من محتواه.

أولا: التصريحات التي أدلى بها قائد الأركان كانت باسمه الخاص وليس باسم الجيش حيث قال في تصريحه: ((...**وفي هذا الإطار سبق لي في العديد من المرات أن تعهدت أمام الله والوطن والشعب** ...)) فهو يريد تقديم رأيه وموقفه اتجاه قضية كثرت التأويلات حولها، وله كامل الحرية في ذلك طالما لم يتحدّث باسم الجيش ولم يقحمه بعد في السياسة.

ثانيا: نحن نلاحظ في تصريحه الأخير تركيزه على ضرورة العمل بمبادئ الدستور وعدم الدوس عليه حيث يقول ((...**من إيجاد حلّ للخروج من الأزمة، حالا، حل يندرج حصرا في الإطار الدستوري، الذي يعدّ الضمانة الوحيدة للحفاظ على وضع سياسي مستقر**)). ويقول في موضع آخر: ((**... وهو الحلّ الذي يضمن احترام أحكام الدستور، واستمرارية سيادة الدولة**)) فنحن نرى أنه أظهر جليا رغبته في إيجاد حلّ للمأزق السياسي الذي نحن فيه الآن لكن داخل الأطر الدستورية، وتوظيفه للفظة ((**حالا**)) مرده عدم انتظار ما بعد 28 أفريل، فالرئيس وفق رسالته الأخيرة يريد تمديد ولايته، لذلك يجب إيجاد صيغة دستورية تجعلنا بمنأى عن الوقوع في فخ الفراغ الدستوري القادم.

ثالثا: إنّ العواقب التي ترتّبت عن عملية إلغاء الانتخابات الرئاسية خطيرة جدا، إذ من جهة لا يوجد أيّ نص قانوني يسمح للرئيس بالقيام بذلك الإجراء، فنحن لسنا لا في حرب ولا في حالة طوارئ، إذ كان لزاما على

المجلس الدستوري آنذاك رفض ذلك القرار، خاصة وأن الدستور الجزائري لا يحمل بين طياته الاجراءات التي سيعمل بها بعد نهاية عهدة الرئيس، بمعنى أننا سنقع مرة أخرى في فراغ دستوري شبيه بالذي مرّت به الجزائر في 1992، فالدستور لا يسمح بتمديد العهدة ولا يقدّم آليات أخرى لسد فراغ تأجيل الانتخابات، لذلك أضحى من الواجب الآن إيجاد الصيغ الدستورية المناسبة والكفيلة بإخراج الجزائر من مأزق هذا الفراغ.

رابعا: عندما أشار قايد صالح إلى ضرورة تفعيل المادة 102 من الدستور فلكونها المادة الوحيدة التي تجنّبنا هذا الفراغ الدستوري، لكن خطابه لم يتضمن أبدا الدعوة لإعلان الشغور مثلما يروّج له البعض، لأنه في هذه الحالة لو وافق البرلمان بغرفتيه على هذا الأمر فستترتّب عنه تبعات كثيرة وخطيرة، فالرسائل التي كان يبعث بها الرئيس من قبل، إلى جانب الإقالات والتعيينات التي تمّت خلال هذه الأيام وآخرها تغيير مدير التلفزيون العمومي تصبح كلها باطلة، ويفترض بذلك إجراء تحقيقات معمّقة للوصول إلى الأطراف التي كانت تقوم بتوقيعها باسم الرئيس، الأمر الذي يجعل تطبيق عزل الرئيس حاليا غير منطقي. لكن بالمقابل تحمل المادة نفسها آليات أخرى غير إعفاء الرئيس من مهامه بسبب المرض، يمكن تطبيقها لتجنيب البلاد الوقوع في فراغ دستوري، فهناك مثلا تقديم الرئيس استقالته إلى المجلس الدستوري الذي يشرع في الاجراءات القانونية لاستخلافه وفق ما ينص عليه الدستور. أو الاعتماد على ما تنصّ عليه الفقرة الأخيرة المادة 102 والتي تقرن استقالة الرئيس باستقالة مجلس الأمة، إذ يمكن لها أيضا أن تطّبق إذا ما رأى رئيس مجلس الأمة بأنه شخصية غير مرغوب بها من قبل الشعب، وفي هذه الحالة يتولى رئيس المجلس الدستوري مهام رئيس الدولة. أي أنه توجد أكثر من آلية لحلّ أزمة شغور منصب الرئيس تضمنها المادة 102 قبل حلول 28 أفريل.

خامسا: يتولى قايد صالح منصب نائب وزير الدفاع، ورئيس الأركان في الحكومة التي اختارها الرئيس، وإلى حدّ كتابة هذه الأسطر لا يزال رئيس الجمهورية هو وزير الدفاع والقائد الأعلى للقوات المسلحة، فهذا الأخير يمكن له في التعديل الوزاري القادم تغيير نائب وزير الدفاع وتعيين رئيس آخر للأركان، إذ لا يمكن تفعيل المادة 104 من الدستور التي تنص على عدم تعديل الحكومة القائمة، طالما رئيس الجمهورية يقوم بمهامه، وبالتالي فإن قائد الأركان لا يمكن له تقديم أوامر لعزل الرئيس وإنما تقديم وجهة رأيه لضمان استمرارية الدولة لا أكثر.

سادسا: عندما قال قايد صالح في تصريحه بضرورة تبني حلّ يكفل الخروج من الأزمة ويستجيب للمطالب المشروعة للشعب الجزائري، فهو بذلك يعلن صراحة رفضه للتمديد وهو أحد مطالب الشعب في حراكه السلمي، لكن بالمقابل توجد مطالب أخرى، يجب تحقيقها، وعلى الطبقة السياسية إيجاد الآليات الضرورية الكفيلة لتحقيق ذلك بما فيها التغيير الجذري للنظام القائم، علما أن هذا الأمر لن يتأتى بين عشية وضحاها، بل يتطلّب وعيا حقيقيا بمختلف المخاطر التي تستهدف عرقلته حتى نضمن عدم انحراف القطار من جديد.

سابعا: قامت الكثير من الأحزاب السياسية والجمعيات بتثمين تصريح قايد صالح، على الرغم من أنه لا يعدّ سوى وجهة نظر لا أكثر، فما الهدف من وراء ذلك؟ هل لإعطاء نظرة على أن الجيش يتدخّل في السياسية، أم أنها بمثابة دعوة له للتدخّل؟ فالرجل قدّم وجهة نظره التي تساير أحد مطالب الشعب، فلا جدوى إذن للتهويل أو التطبيل وكأنه قد قام بإصدار قرار بعزل الرئيس، فالشعب لم يطالب يوما بتدخّل الجيش أو تسييسه، وعلى الأحزاب احترام هذا المبدأ والابتعاد عن الصيد في المياه العكرة.

إنّ الأزمة السياسية التي تعيشها البلاد على الرغم من خطورتها، يمكن لها أن تحلّ بسرعة، فوعي الشعب من جهة، وحياد الجيش من جهة أخرى يسمحان بإيجاد الآليات السياسية المناسبة، فتغيير النظام في الأطر القانونية والدستورية ممكن جدا في حال ما لم يسمح للثورة المضادة التي تقف وراءها القوى غير الدستورية من خلق البلبلة لتحقيق أهدافها.

أيها السياسيون، أتركوا الخيار للشعب
2019/03/29

شهدت الساحة السياسية منذ بداية المظاهرات السلمية في 22 فيفري اقتراح مبادرات مختلفة للخروج من الأزمة السياسية التي خلّفها ترشح الرئيس المنتهية عهدته، والتي تحوّلت إلى أزمة دستورية بعد قيامه بإلغاء الانتخابات الرئاسية، ومحاولة تمديد حكمه إلى خارج الآجال التي يسمح بها الدستور. ولقد خلق الخروج العفوي للشعب في مظاهراته من دون توجيه سياسي معيّن أو زعامة علنية، أزمة واضحة سواء على صعيد السلطة بأحزابها الموالية لها أو على صعيد المعارضة بأحزابها المختلفة، فحاولت الأطراف جميعا ركوب موجة الحراك على دفعات تبعا للتغيرات التي كانت تطرأ على مرّ الأسابيع، فأحزاب المعارضة كانت السباقة إلى تبني المطالب المرفوعة من قبل المتظاهرين، لتأتي وراءها أحزاب الموالاة التي بدأت شيئا فشيئا تتخلى عن الرئيس ومحيطه إلى درجة أنها تحولت إلى أحزاب راديكالية تدعو علانية إلى إسقاطه، وهي أحزاب كانت وإلى وقت قصير تتغنى بإنجازات ((فخامته)).

لكن عندما نتفحص جيّدا الطرفين معا، معارضة وموالاة، فإننا نجد أنهما في الحقيقة يمثلان وجهان لعملة واحدة، فالشعب خرج إلى الشارع لأن أحزاب الموالاة لم تحسن التسيير، ولأن أحزاب المعارضة لا تملك بدائل التغيير المنشود، ولم تتمكن حتى من إصلاح جزء من الواقع، مما أدى بالأوضاع إلى مزيد من التعفن. لذلك أراد الشعب استعادة حقّه الدستوري في تقرير مصيره مطالبا بالتغيير الجذري. والواقع أن هذا الخطاب غير موجّه فقط للشخصيات الموالية للنظام، بل يمسّ أيضا الشخصيات التي تعتبر نفسها معارضة، فالكثير منها حاولت الانضمام إلى المظاهرات، لكن الشعب لم يقبل بها، وطردت منها بشكل مهين، ومردّ ذلك يعود إلى الهوة التي كانت قائمة بينها

وبين الشعب، فهي تحمل طبع الأنانية، الذي انعكس جليا في الصراع الدائر بينها حول الزعامة، عوض الدفاع عن هموم الشعب، الأمر الذي شتّت جمعها وجعلها كعجينة طريّة بين يدي السلطة توظفها في المواعيد الانتخابية، ثم ترمي بها إلى قبو الزمن لتنام في سبات عميق إلى أن تحين المواعيد الانتخابية الأخرى. لقد رضخت للأمر الواقع في استسلام مقيت، مساهمة بذلك في تمديد عمر السلطة القائمة.

عندما نفض الشعب عن نفسه الغبار وأراد استعادة حقّه المهضوم تسارعت تلك الأحزاب مهرولة إليه عساها تحقّق بعضا من المكاسب التي لم تمنح لها من قبل السلطة، أو على العكس الحفاظ على بعض المكاسب التي حقّقتها لها، لذلك نجد الأغلبية العظمى من الشخصيات السياسية التي تعتبر نفسها الآن معارضة، قد رضعت من قبل من حليب هذا النظام بدرجات متفاوتة، فالكل يعلم كيف تم تنصيب الرئيس المنتهية عهدته للمرة الأولى، ومن سلّم له مقاليد الحكم، ومن قاد حكومته، ومن شارك فيها، ومن دعّم ترشحه للعهدة الثانية والثالثة، والرابعة ...فالخامسة. كيف يمكن لهؤلاء الأشخاص أن يتحدّثوا الآن باسم الشعب، وتكون لهم الجرأة على تقديم النصائح والآليات للخروج من الأزمة التي ساهموا في إنشاءها، وأن يعتبروا أنفسهم معارضين، وكأنهم لم يشاركوا أصلا في المسرحية السياسية التي أخرجت الشعب برمّته إلى الشارع؟. كيف لهذه الأحزاب التي شاركت في جميع الانتخابات التي نظمت من قبل، وقبلت بالمقاعد الممنوحة لها، على الرغم من تباكيها من غول التزوير، أن تعتبر عملها انتصارا وتحقيقا لأهداف الشعب؟. ألم يكن استمرارها في التعامل مع السلطة قائم على منطق الادعاء أمام الملأ بالمعارضة واشتراكها في الآن نفسه بشكل أو بآخر في تقاسم جزء من الكعكعة، ألا نعتبر ذلك نفاقا بعينه؟ أم أن النفاق جائز في السياسة؟

لنعد إلى أولائك الذي نصّبوا أنفسهم معارضين ويتحدثّون باسم الشعب، سواء داخل الوطن أو خارجه، ماهي البدائل التي يطرحونها؟ وما هي الآليات التي ينصحون السلطة باتخاذها؟ البعض ينادي بفترة انتقالية وكأن الشعب لديه استعداد للعودة مجدّدا إليها، فهل الفترات الانتقالية السابقة قد حسّنت جزءا من أوضاعه؟. ينادي البعض الآخر بإسقاط الدستور، فمتى طالب الشعب ذلك؟ ألم يكن يطالب بعدم التمديد وعدم إلغاء الانتخابات؟ ألا يعني ذلك رفضه التعدي على الدستور؟ أم أنهم يريدون إعادتنا من جديد إلى شعار التسعينيات : لا ميثاق لا دستور؟ ألا نلمس من وراء ذلك دعوة مجدّدة لإحداث الفراغ، فالفوضى؟ هل وصل بهم مقتهم للسطلة والنظام أن يغامروا بالشعب إلى مستنقع قد يجرّ الجميع إلى الهاوية؟. ثم نجد آخرين ينادون بتأسيس هيأة رئاسية أو شخص يتولى مسؤولية السلطة مع تشكيل حكومة كفاءات، فمن سيختار تلك الشخصيات، وبأي طريقة؟ الأحزاب؟ الجمعيات؟ الشعب؟ أم السلطة التي تخلى عنها الجميع؟ ألا يعتبر ذلك محاولة من الأحزاب التموقع عنوة في السلطة القادمة؟. والأمر المضحك أننا نجد فئة من أشباه المعارضين يعلنون رفضهم تفعيل المادة 102 من الدستور ويطالبون في الوقت نفسه الرئيس بالاستقالة وكأن هذه المادة ليست المعنية بقضية الاستقالة.

عندما نطلّع على هذه المبادرات المقدّمة، نتساءل أين محل الشعب من الإعراب فيها؟ ألا تمثّل محاولة منهم مراوغة الشعب للتسلل والتموقع لجني الغنائم قبل نضجها؟ ألا نسمي ما يقومون به الآن بالخبث السياسي؟ فالأصل أن الشعب هو الذي بادر وخرج إلى الشارع دون توصية منهم للمطالبة بحقوقه، رافعا مطالب واضحة. وقد اختار عن قناعة عدم وضع لا ناطق رسمي له ولا ممثلين عنه، لأن التجربة علّمته بأن أغلب الثورات في العالم عندما تتزعمها فئة معينة تستحوذ فيما بعد على الحكم وتضع نفسها وصية على الآخرين، لذلك كان الشعب فطنا ورفض تمثيله أو الحديث باسمه، لذلك كان حريا

على هذه الأحزاب التي تدّعي المعارضة تقديم رؤى تسمح للشعب باختيار مصيره، لا تغييبه وجعله تابعا لأهدافهم وتوجهاتهم.

إن الشعب قد أوضح مطالبه من خلال مظاهراته السلمية والحضرية، حيث قال في البداية لا للعهدة الخامسة، ثم أتبعها برفضه للتمديد، وهو الآن يقول بوجوب رحيل كل من ساهم في الوضع الذي نحن فيه الآن، لإنشاء جمهورية ثانية عادلة. وإن تواصلت المظاهرات من دون تلبية لمطالبه سيرفع عندئذ من سقفها مطالبا بالمحاسبة والقصاص.

هناك مثل قبائلي يقول أن الثور عندما يسقط تكثر عليه السكاكين، وهذا ما يحدث حاليا، فالسلطة الحاكمة بدأت تفقد قوّتها في السيطرة على الأوضاع، وهذا ما أدى بالطفيليين الذين عاشوا عقودا وهم يرضعون من خيراتها إلى نكران محاسنها عليهم ونعتها بمختلف أنواع النعوت، متسللين بخفّة إلى مركز القوة الجديد، عساهم يأخذون موقعا فيه، لا حبا في الوطن بل حبا لأنفسهم. لكن وسائل التكنولوجيا الحديثة لا يمكن خداعها أو فبركتها والإيهام بصدقها، فالجيل الحالي مثلما هو واع بحقوقه وواجباته، مثلما هو مطّلع على ما يحدث داخل حدود بلده وخارجها، فهو يعلم جيدا من كان يعمل لصالح الوطن ومن كان يتلهى بملء جيوبه بالغنائم.

كان على الشخص في الماضي أن يهاجر حتى يتمكّن من رؤية الفوارق التي تفصل بين حياته التي يعيشها في وطنه وبين الحياة التي تحياها بقية الشعوب الأخرى، أما حاليا فلا يمكن إخفاء أي شيء عنه لأن زمن الخطاب الموجّه قد ولّى، فالمعلومة تنطلق بسرعة الضوء من منطقة إلى أخرى غير آبهة لا بالحدود الجغرافية ولا بالتغيرات المناخية، لذلك يستلزم تتبع هذا التطور والتماشي معه بتغيير الذهنيات التي كانت قائمة في التسيير. لقد أصبح الشعب واعيا، لذلك وجب عدم استغفاله، إذ لم يعد ممكنا للشخص أن

يخترق القانون ولا يحاسب مهما كانت درجة المسؤولية التي يتمتّع بها داخل أجهزة الدولة، لقد آن الأوان لاحترام القانون وتفعيل جهاز الرقابة على الجميع، من المواطن البسيط إلى أعلى شخص في هرم السلطة، فلن تكفي لا بيانات التكذيب ولا برقيات المساندة على محو أية تهمة مدعمّة بالأدلة.

إن عدم وجود عدالة اجتماعية في الجزائر يعود إلى نمط التسيير المعتمد منذ الاستقلال لذلك يستوجب تغييره، فهناك فروق كبيرة بين ما يجنيه شخص يكدّ في عمله صباحا ومساء وبين شخص يحقّق أرباحا جنونية بكيفيات مشبوهة من دون تقديم أدنى جهد، ثم يتباهى بعد ذلك بثروته وبقوة الشخصيات التي تقف وراءه من دون أي واعز أو رقيب، إن رؤية مثل هؤلاء الطفيليين وهم ينهبون ثروات البلاد من دون خوف من القانون ومن دون وجود رادع يوقفهم، هو الذي أجّج شعلة الغضب بين أوساط الشعب، فالدولة لا تمنح العدالة الاجتماعية المرجوة، وفوق ذلك تدير ظهرها له، غير آبهة بمصيره وكأنها تدفع به إلى عدم التفكير في أي شيء آخر سوى اللهث وراء قوت يومه. لقد طال صبره، لذلك نجده اليوم قد أفرز جمّ غضبه في الشارع، لكن بطريقة حضارية وسلمية، إن هدفه هو رحيل النظام المسيّر للبلد لا أكثر، فهو بذلك ينشد إلى إقامة جمهورية ثانية مبنية على العدالة الاجتماعية وعلى الفصل بين السلطات حيث تقوم كل سلطة بعملها من دون تدخل للسلطات الأخرى، فالسلطة القضائية تتمتع بكامل الاستقلالية ولا يكبح عملها أي طرف، بينما تقوم السلطة التشريعية ومجلس المحاسبة بمراقبة عمل السلطة التنفيذية ، وسينال كل ذي حق حقه في إطار دولة القانون المنشودة.

إن الآليات التي تمكّننا من تحقيق ذلك موجودة وغير معقّدة، فالأصل أن نعيد الكلمة للشعب لاختيار نمط الجمهورية الثانية التي يودّ تأسيسها، أي ترك الشعب يختار بكل حرية، من دون أن نضع أنفسنا أوصياء عليه، ومن المهم في الوقت الحالي أن نجد حلا يمازج بين الدستوري والسياسي، فمن جهة

من الضروري الحفاظ على بعض المؤسسات الدستورية المتواجدة إلى غاية كتابة دستور جديد، ومن جهة أخرى يجب التكيّف مع مقتضيات الوضع بحكم أن قطار القانون قد انحرف مع إيقاف الانتخابات الرئاسية أو حتى قبل ذلك بكثير.

لم يتبق للرئيس إلا أيام معدودات وتنتهي عهدته، لذلك له حلان إما الاستقالة أو انتظار نهاية العهدة. في حال الاستقالة يجب أن تقرن استقالته باستقالة رئيس مجلس الأمة حتى يتولى رئيس المجلس الدستوري مهام الرئيس، وعلى هذا الأخير أن يقوم بحلّ البرلمان لعدم جدواه حاليا، فأعضائه لا يمثلون إلا أنفسهم. أما إذا انتهت عهدة الرئيس من دون تقديم استقالته، فعلى المجلس الأعلى للأمن الاجتماع مع المجلس الدستوري من دون دعوة للرئيس المنتهية عهدته، قصد الإعلان عن حالة الفراغ الدستوري، ثم يختاون أحدا منهم لرئاسة الفترة الانتقالية.

تبقى على الوزارات المتواجدة، ويكلّف أمناؤها العامون بمهام إدارة وزاراتهم من دون تعيين وزراء جدد، وتقوم الحكومة بمهام تصريف الأعمال للحفاظ على مصالح المواطنين إلى غاية انتخاب مؤسسات دستورية جديدة، كما تكلّف الوزارات ذات الاختصاص بالتحضير لانتخابات المجلس التأسيسي، مع وجوب تقديم الأمناء العامين حصيلة شهرية عن أعمال وزاراتهم إلى كل من رئيس الدولة ومجلس المحاسبة.

يختار رئيس الدولة شخصية توافقية يقبل بها الشعب، بعيدة عن رموز النظام السابق لرئاسة هيئة مراقبة الانتخابات، وتختار هذه الشخصية لمساعدتها مجموعة من القضاة ورجال القانون.

تجرى انتخابات المجلس التأسيسي في أجل لا يتجاوز 03 أشهر.

يتكون المجلس التأسيسي من أعضاء يمثلون الدوائر الإدارية المشكّلة لمختلف الولايات، وتنحصر مهمته في إجراء التعديلات الضرورية على الدستور

وفق الأهداف المعلنة من قبل الشعب والتي تتماشى مع رغبته في قيام جمهورية ثانية، وتمنح له مهلة 03 أشهر لإتمام العملية، ثم يعرض الدستور الجديد على الشعب للاستفتاء، وفي حال قبوله، يحلّ المجلس التأسيسي.

تقوم هيئة مراقبة الانتخابات بتدعيم نفسها بأعضاء جدد قصد القيام بإصلاح وتعديل النصوص التشريعية والتنظيمية التي تحكم العمليات الانتخابية.

في حال تم الابقاء على النظام الرئاسي، فإنه تنظّم انتخابات رئاسية وبرلمانية في أجل لا يتعدى 03 أشهر، أما إذا كان النظام المختار برلمانيا، فإنه ستنظم انتخابات برلمانية في الآجال نفسها، وتنظم بعدها الانتخابات الأخرى.

وبما أنّ الشعب ينشد إلى إقامة جمهورية ثانية، فإنه من الضروري إعادة بناء النظام السياسي برمّته، قبل إجراء الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية، لذلك يستوجب حلّ جميع الأحزاب، وإلزامهم بإعادة تشكيل أنفسهم عبر مؤتمرات تأسيسية جديدة خاضعة للقوانين التي ستستحدث آنذاك، مع الأخذ بعين الاعتبار إبعاد كل الشخصيات السياسية التي ساهمت في تعفين الأوضاع من العمل السياسي لمدّة زمنية تحدّد لهم لاحقا، بينما يتمّ حلّ حزبي السلطة نهائيا، فالأفلان هو تركة ثورة التحرير، ويمثل الجزائريين جميعا، لا فئة محدّدة بعينها. إذ تمّ تشويهه من قبلها لدرجة أننا لاحظنا عبارات مسيئة له ترفع في المسيرات، فمن العيب مثلا أن نقذف إلى القمامة شعار الأفلان أو أن يرفع في اللافتات ويطالب بالرحيل، لقد أوصلته تلك الفئة لأن يجعل منبوذا من قبل الشعب، عوض أن ينظر إليه على أنه موحدّ الأحزاب إبان حرب التحرير. أما حزب الأرندي فيجب منعه من العمل السياسي لاقتران ميلاده وعمله بالتزوير، فهو يمثّل وصمة عار في المسار الديمقراطي للجزائر.

أما المؤسسة العسكرية فعليها الالتزام بدورها المتعارف عليه في الحفاظ على أمن ووحدة الوطن، وضمان حيادها إزاء الصراعات الحزبية، وعدم التدخّل إلا في حال ما إذا أخلّت إحدى الجهات بالتزاماتها.

مات الملك .. عاش الملك

2019/03/31

يعود أصل عبارة ((مات الملك..عاش الملك)) إلى فرنسا، وهي عبارة تقليدية تعلن وفاة الملك وتنصيب ملك جديد في الوقت نفسه حتى لا يحدث فراغ في السلطة، فقديما كانت الحروب كثيرة الاشتعال في أوربا بحيث لا تخمد حرب مع جهة إلا وتشتعل مع جهة أخرى، الأمر الذي أدى بالعائلات الملكية إلى الإسراع في تنصيب ملوك جدد حتى لا تحدث فتنة قد تؤدي إلى نشوب صراع بين أفراد العائلة نفسها، يستغله العدو للانقضاض عليهم، وقد أخذت إنكلترا فيما بعد بالفكرة، حيث أنه بعد وفاة الملك هنري الثالث، كان ابنه إدوارد الأول يقود حملته الصليبية، فنصّب هذا الأمير ملكا من دون علمه، ولم يصله خبر موت والده إلا بعد عودته.

تحمل العبارة السابقة شحنات دلالية قوية، فهي تربط بين معانٍ متناقضة، الحياة والموت، والحزن والسعادة، وبقدر ما تجمع في طياتها هذه التناقضات، بقدر ما توضح الأهمية التي يوليها أصحابها لمصلحة بلادهم، إذ وضعت فوق كل اعتبار. لكن هذه العبارة أخذت فيما بعد منحى آخر ساخرا يدل على النفاق، فالولاء المعلن للملك يوميا والذي يصل في بعض الأحيان إلى عقود، سرعان ما ينمحي مع وفاة الملك وينقلب إلى سعادة معلنة بالخليفة المنصّب طمعا في نيل رضاها، وبالتالي الحفاظ على المكاسب الشخصية المحقّقة.

إن ما يحدث في الجزائر خلال هذه الأيام شبيه إلى حدّ بعيد بما كان يحدث في أوربا القرون الوسطى، لكن الولاء عندنا لم يكن أبدا للوطن و لا للأشخاص وإنما للمناصب، فقبل 22 فيفري كانت الزمرة المحيطة بالرئيس تعلن وحدتها وولاءها له، وكانت تتعارك علنا بشراسة واستماتة رغبة منها في

استمرار حكمه، لكن ما إن تغيّرت الأمور حتى انفض الجمع باحثين عن الشخص أو المجموعة أو الهيئة التي يعلنون لها الولاء، فبيان المساندة جاهز ولا ينقصه سوى ذكر اسم الشخص أو الأشخاص المعنيين، فما ينطق شخص من أصحاب القرار برأي إلا وترى وابلا من بيانات المساندة تتساقط عليه كزخات مرشّ حمّام، لدرجة أن الحرباء تقف أمامهم مندهشة من سرعة تحوّلهم.

لكن الخطأ الذي وقع فيه هؤلاء الطفيليين، ووقع فيه أيضا بعض الأحزاب والشخصيات التي تضع نفسها معارضة، أن الإشكال لم يكن أبدا في منصب الرئيس، على الرغم من أنه كان من أحد أسباب اندلاع الحراك. إن طبيعة النظام القائم منذ الاستقلال هو المستهدف بالتغيير، فكم من رؤساء تعاقبوا على الحكم في الجزائر، ولم تتغير معهم الأوضاع، بل ازدادت سوءا. وبالتالي، فالذين يقدّمون حلولا تنتهي بتشكيل هيئة رئاسية، أو انتخاب رئيس جديد، لن يحلّ أبدا الإشكال، وسيعيدنا بطريقة آلية إلى العبارة نفسها: مات الملك، عاش الملك، وتعود ريمة إلى عادتها القديمة.

عندما نتأمل في الحراك الذي احتضنه الشارع ونقرأ المطالب المرفوعة فيه، نجدها لم تتوقف على رحيل شخص الرئيس فقط، بل حملت معها أمورا أخرى، وعلى الجميع مواكبة الحركية وعدم التشبث في المطلب الأول الذي كان في بداياته ينادي بإسقاط الخامسة، فالخامسة سقطت، كما سقطت معها فكرة التمديد، وعهدة الرئيس قد قاربت على الانتهاء، بحيث أصبح لديه خياران الآن، إما الاستقالة أو العزل بقوة القانون بعد 28 أفريل، بمعنى أن القضية قد أصبح مفروغا منها، فالشعب يحمل مطلبا آخر يتمثل في رحيل جميع المشاركين في السلطة، فهل لهذه الأحزاب حلّ لهذا الأمر؟ هل باستطاعة الانتخابات الرئاسية حتى وإن كانت حرّة ونزيهة أن تأتي بالتغيير المرجو؟ يجب أن نكون صريحين مع أنفسنا ولا يجب أن نغلّط الرأي العام، إنه لمن الضروري أخذ العبرة من التاريخ ومن تجارب الآخرين، فهناك الكثير من

الأمثلة التي تتحدث عن فشل الرؤساء المنتخبين، أو تحوّلهم إلى دكتاتوريين بعدما أوصلهم الشعب إلى السلطة، نماذج يمكن الاستشهاد بها من أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا، فلا يكفي عزل شخص وتعويضه بشخص آخر ليتحقّق التغيير المنشود، لأن السلطة وبكل بساطة لا يمثلها شخص الرئيس ولا زمرة الأشخاص المحيطين به، بل تمثلها شبكة معقدة من الخيوط المتغلغلة في الإدارة وفي مختلف المؤسسات الدستورية، يسميها البعض بالدولة العميقة، لذلك يجب إيجاد آلية تمكّننا من إيقاف عمل تلك الشبكة والحدّ من نشاطها، وهذا لا يتأتى إلا عن طريق تغيير منظومة التسيير برمّتها، وهذا ما يريد الشعب الوصول إليه، لكنه هدف لن يحدث بين عشية وضحاها، بل يستوجب تسطير خارطة طريق واقعية بحكمة وروية حتى لا ينحرف القطار من جديد، طريق يسمح بتأسيس المناخ الحقيقي لعمل المؤسسات الدستورية باستقلالية في إطار القانون، وهذا ما لا يمكّننا منه انتخاب رئيس جديد، لأن المؤسسات المتواجدة حاليا ستعرقل عمله شئنا أم أبينا، فالحل يكمن في إنشاء مجلس تأسيسي ينتخبه الشعب، يقوم بإعادة بناء المؤسسات من جديد عن طريق تعديل قوانينها أو حلّها ان استلزم الأمر وخلق مؤسسات أخرى بديلة وكفيلة بأن تضمن العدالة الاجتماعية المنشودة في إطار ديمقراطي حقيقي، فالشعب في الأخير هو مصدر سلطة الاختيار.

إن توجيه الأنظار نحو الشخصية أو الأشخاص الذين سيتولون منصب الرئاسة، وجعله هدفا وحيدا لحلّ الأزمة التي تعيش فيها البلاد، ليس صائبا، بل نلمس فيه بعضا من الخبث السياسي، فهذا الحلّ يشبه إلى حدّ بعيد دعوة أعضاء اللجنة المركزية للأفلان بإسقاط رأس منسق هيأة التسيير وتعويضه بشخص آخر، أو ما يقوم به إطارات حزب الأرندي من تحركات من أجل الإطاحة بأمينهم العام، فهل تغيير الرؤوس سيغيّر مسار الحزبين؟ لنترك التاريخ عساه يجيب عن هذا التساؤل، فما نلاحظه حاليا هو أن الديناصورات

نفسها هي التي تعود مع كل أزمة مفتعلة لتتصارع فيما بينها في شبه مسرحية لم يحسن أبطالها تأدية أدوارهم، ثم تعود الأمور إلى طبيعتها، وتستمر الحياة في رتابة مقيتة وكأن شيئا لم يكن، وهذا ما يرفضه الشعب، أن تتم تنحية الأشخاص وتقديمهم ككبش فداء وتعويضهم بآخرين لضمان استمرارية النظام القائم.

إن اللعبة السياسية التي عكفت السلطة على إجراءها مع كل انتفاضة شعبية قد أصبحت مكشوفة، وصراع الأجنحة لا يمكن بأيّ حال من الأحوال أن يقود الشعب إلى صرف النظر عن مطالبه، والتحّول إلى تبني أحد الطرحين، فهو يحمل منذ بداية حراكه كلمتين لا يريد أصحاب القرار سماعها، أو أنهم يتظاهرون بعدم فهمهم لها، إنه يطالب بالرحيل والتغيير، رحيل جميع الأوجه التي شاركت في السلطة مهما كانت طبيعتها، وتغيير النظام القائم في الجزائر. ووفق هذا المنظور لا يدعو الشعب إلى إخراج الديناصورات القديمة من سباتها العميق كما يدّعي البعض مترجّيا إياها بالعودة إلى الساحة السياسية، فهي مرفوضة لسببين: فمن جهة تعتبر طرفا مشاركا في السلطة في فترة من الفترات، ومن جهة أخرى يطالب الشعب بالتشبيب لا إخراج الشخصيات الهرمة من تقاعدها وإعادتها إلى الواجهة، وكأنّ هذا الحراك لم يقم به الشباب، ولم يطالبوا البتة بتسليم الشعلة، فهل لا يزالون في نظر الأحزاب قصرا، ليسوا أهلا لتقلّد المناصب السامية؟ إن دعاة هذا الطرح يمارسون لعبة قذرة تفطّن إليها الشعب، وهذا الأخير ليس لديه الوقت لممارستها، بل صبّ جمّ اهتمامه على كيفية بناء جمهورية جديدة لا مكان لرموز السلطة فيها، قائمة على نظام حكم بعيد عن الشرعية الثورية التي حُملت كشعار لعقود من الزمن، في حين أن أصحابها يطبقون فيما بينهم شرعية جمع الغنائم. لهذا وجب أخذ الحذر مما يخاط في الكواليس داخليا وخارجيا، مع ضرورة توجيه الأنظار نحو الأولويات التي تدفع بنا إلى تحقيق

هذا النظام الجديد، وتأسيس جمهورية ثانية، وليس إعادة إنتاج النظام نفسه بألوان مختلفة.

النظام الرئاسي بين الملكية والديكتاتورية
2019/04/01

النظام الرئاسي هو نظام سياسي تختلف فيه آليات التطبيق تبعا لتوزع السلطات بين كل من التشريعي والتنفيذي والقضائي، فالأنظمة الرئاسية متواجدة في الكثير من دول العالم، لكنها تختلف في آليات تطبيقها تبعا للقوانين المنظمة لعملها، فالنظام الرئاسي الفرنسي مثلا يختلف تماما عن النظام الرئاسي الأمريكي، كما يختلفان عن الأنظمة الرئاسية المتواجدة في باقي بلدان العالم.

عندما نقارن مثلا بين النظام الرئاسي الفرنسي ونظام الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارهما من الأنظمة (الديمقراطية)، فإننا سنلاحظ كيف أسّس كل نظام لنفسه التوازن المنشود بين السلطات على الرغم من اختلاف آلياتهما، لأن الأنظمة الرئاسية التي تنشد الديمقراطية تحاول خلق توازن في القوى بين كل من التشريعي والتنفيذي والقضائي، الأمر الذي يسمح للسلطة بأن توقف السلطة.

في فرنسا، يتم انتخاب الرئيس والجمعية الوطنية باقتراع مباشر ومجلس النواب باقتراع عام غير مباشر، وتتوزع السلطات على النحو التالي:

السلطة التشريعية هي في يد الجمعية الوطنية، ويراقب عملها مجلس الشيوخ، بينما السلطة التنفيذية يجسّدها كل من رئيس الجمهورية وأعضاء حكومته، أما السلطة القضائية فتتمتع بالاستقلالية عنهما. وغالبا ما تكون الحكومة مشكلّة من الأغلبية التي تفرزها انتخابات الجمعية العمومية، ولرئيس الحكومة الكلمة الأخيرة إذا حدث اختلاف بينه وبين الغرفتين حول نص مشروع، في حين يملك رئيس الجمهورية سلطة حلّ الجمعية الوطنية، وهذا ما يعاب على هذا النظام.

بينما نجد الأمر مغاير تماما في الولايات المتحدة الأمريكية، فالرئيس ينتخب عبر نظام معقّد لا يعتمد على عدد أصوات الناخبين بل يعتمد على الانتخاب الذي يقوم به كبار الناخبين، والسلطة التنفيذية يتقاسمها مع الوزراء الذين يعيّنهم، وهم في حقيقة الأمر يعتبرون مساعدين له بحكم النظام الفدرالي السائد، أما السلطة التشريعية، فيتقاسمها كل من مجلس النواب (الكونغرس) ومجلس الشيوخ، ويتمثل عملهما في التشريع ومراقبة عمل السلطة التنفيذية، ولا يملك الرئيس حق حلّ المجلسين، بينما يملك حقّ الفيتو على القوانين التي يصدرها، وهذا ما يعاب على هذا النظام، لكن، بالمقابل، ولتحقيق التوازن بين السلطات، فإن لمجلس الشيوخ حق إبداء الرأي حول تعيين الوزراء من قبل الرئيس، كما يمكن مساءلته أو مساءلة أحد وزرائه من قبل مجلس النواب، ويمكن أن يصل الأمر إلى حدّ محاكمتهم من قبل مجلس الشيوخ.

إن ما يجمع النظامين هو وجود المسؤولية السياسية أمام البرلمان، فكلما كان هناك توازن بين السلطات كلما كان النظام ديمقراطيا، لكن في حال ما إذا انهار ذلك التوازن بينها، كهيمنة الرئيس وتقليصه لسلطات البرلمان، تحوّل النظام إلى الديكتاتورية، فالكثير من الأنظمة الرئاسية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، تعتبر ظاهريا رئاسية، لكنها في الأصل هي أنظمة دكتاتورية أقرب إلى الملكية، وصل فيها الرؤساء إلى سدّة الحكم عبر الانقلابات أو الثورات، ومنحوا لأنفسهم أغلب الصلاحيات. وإذا ما عدنا قليلا إلى الوراء نجد أن رمز الديكتاتورية في العالم والمتمثّل في شخص أدولف هيتلر قد اعتلى السلطة بتبنيه المسار الديمقراطي، ففي البداية تمكّن من بسط نفوذه على حزب العمال الألماني الاشتراكي الوطني، فارضا سلطته على الحزب، ومستحدثا منصب القائد الأساسي للحزب، حتى يجعل منه المسؤول الأساسي عن تنظيم شؤون الحزب، فلا يتم انتخاب القادة من قبل الجماعات

التي يقومون بقيادتها، بل يقوم رؤساؤهم من ذوي المراكز العليا بتعيينهم، ولهم الحق في مساءلتهم، بينما يتمتع هؤلاء القادة بالطاعة المطلقة ممن هم أقل منهم مركزًا. وتماشيًا مع ازدراء هتلر لفكرة الديمقراطية فقد جعل كل السلطة والنفوذ تنتقل من الأعلى إلى الأسفل. وتعلّم من الانقلاب الفاشل على الحكومة سنة 1923 على أن أحسن وسيلة للوصول إلى السلطة السياسية هي اعتماد القنوات الشرعية، وهذا ما تحقّق له سنة 1932، بعد فوز حزبه بأغلبية المقاعد، وتعيينه مستشارا لألمانيا، وكان العامل الرئيسي في ازدياد شعبية هتلر بين الناس هو تبنيه لشعار استعادة العزة والكرامة التي عرضتها للمهانة معاهدة فيرساي عندما فرضها الحلفاء الغربيون على الإمبراطورية الألمانية المهزومة، فوصوله إلى السلطة كان عبر الأطر الديمقراطية، لكن الشعبية التي كان يتحلى بها أثناء إلقاء خطبه سمحت له بأن يتعدى على القانون وعلى الدستور حيث استغلّ حريق مجلس النواب سنة 1933 لتحقيق غايات سياسية، عبر تعليقه للحريات الفردية إلى أجل غير مسمى وقمع معارضيه، وازدادت هيمنته وجبروته إلى غاية مقتله.

إن النظام الذي لا يخضع إلى توازن القوى بين السلطات يأخذ دوما منحى تسلطيا عبر الدوس على القوانين والتغيير الدوري للدساتير على نحو ما نشهده مثلا في فنزويلا، أين عرفت 25 دستورا منذ نشأتها، بينما لم يتمّ تعديل دستور الولايات المتحدة الأميركية منذ 1788، مما يوحي بأنّ الدساتير توضع على مقاس الحكام، ولا ينظر إليها على أنها القانون الأعلى الذي يحدّد القواعد الأساسية لشكل الدولة، وبه يتمّ تنظيم السلطات العامة من حيث التكوين والاختصاص، ويبين العلاقات بين السلطات، وحدود كل سلطة والواجبات والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات.

أما النظام القائم في الجزائر فهو في ظاهره نظام رئاسي، يحاول من حيث الشكل الفصل بين السلطات، فالسلطة التنفيذية يقوم بها رئيس

الجمهورية مع الحكومة التي يترأسها الوزير الأول، بينما السلطة التشريعية يتقاسمها كل من المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة. لكن المادة 147 من الدستور تسمح لرئيس الجمهورية بحلّ المجلس الشعبي الوطني. وإذا عارض هذا الأخير برنامج الحكومة مرتين فإنه يحلّ آليا تبعا للمادة 96 من الدستور. أي أن السلطة التشريعية يمكن لها أن تحلّ من قبل السلطة التنفيذية الممثلة في شخص رئيس الجمهورية أو لمعارضتها برنامج السلطة التنفيذية الأخرى المتمثلة في الحكومة.

أما إذا بحثنا عن المسؤولية السياسية المباشرة لرئيس الجمهورية والجهة أو الجهات التي تتولى محاسبته فإننا لن نجد لها أثرا في دستور 2016، بينما في دستور 1963، المواد 56/55/47 يقرّ بالمسؤولية السياسية لرئيس الجمهورية أمام المجلس الوطني الذي تترتب عليها الاستقالة، ولا يقتصر الأمر عند هذه الحالة، بل إن مختلف المعاهدات الدولية التي يقترحها الرئيس تنال موافقة شكلية فقط من قبل البرلمان، إذ لا يملك حقّ تعديلها، بل قبولها أو رفضها، ولا يوجد أي نص يتحدّث عن الجزاء في حال عدم عرضها أمام البرلمان، والأمر نفسه بالنسبة للمجلس الدستوري، إذ لا يملك حقّ الرقابة لا على الأوامر ولا على المعاهدات والقوانين والتنظيمات الصادرة عن الرئيس، بل يقتصر دوره على إبداء الرأي لا أكثر.

ويمكن أن نذهب إلى أبعد من ذلك عندما نبحث عن المسؤولية الجنائية لرئيس الجمهورية، فالمادة 177 تتحدث عن تأسيس محكمة عليا للدولة تختص بمحاكمة رئيس الجمهورية عن الأفعال التي يمكن وصفها بالخيانة العظمى، والوزير الأول عن الجنايات والجنح التي يرتكبانها بسبب تأديتهما مهامهما، حيث يقول نص المادة: (يحدّد قانون عضوي تشكيلة المحكمة العليا للدولة، وتنظيمها وسيرها وكذلك الإجراءات المطبقة). لكن هذه الهيئة

بقيت مجرد حبر على ورق، إذ لم يصدر أيّ قانون عضوي يحدّد تشكيلتها على عكس المجالس الدستورية الأخرى.

أما إذا ما عدنا إلى صلاحيات رئيس الجمهورية وفق ورودها في الدستور الجزائري، فإننا نجده يتمتع بمنصب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو رئيس مجلس الوزراء، ورئيس المحكمة العليا، وهو المسؤول عن تعيين كل من: الوزير الأول ووزرائه، رئيس مجلس الدولة، رئيس المجلس الدستوري ونائبيه، ورئيس الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات ونائبه وجميع أعضائها من قضاة وكفاءات مستقلة، كما يعيّن أيضا الأمين العام للحكومة، ومحافظ بنك الجزائر، والقضاة، ومسؤولو أجهزة الأمن، والولاة، ومختلف المسؤولين في الوظائف المدنية والعسكرية في الدولة، والتعيينات التي تتم في مجلس الوزراء.

ووفق هذا المنظور فإنّ رئيس الجمهورية قد جمع بين يديه كل الصلاحيات وفق ما تنص عليه مواد الدستور، وربما كثرة المهام الملقاة على عاتقه هي التي جعلته في ظرف شهر من الزمن يرتكب بعض الأخطاء القانونية، سواء في التعيين أو الإقالات نعدّد بعضا منها:

- تنصيب الطيب بلعيز رئيسا للمجلس الدستوري يوم 10 فيفري2019، فالمادة 183 من الدستور تنص صراحة على أنه لا يحقّ للشخص أن يعيّن في هذا المنصب إلا لفترة واحدة، بينما نجده قد عيّن من قبل في مارس 2012 في المنصب نفسه.
- تعيين نائب الوزير الأول يوم 11 مارس، في حين أن دستور 2016 لا يتضمن هذا المنصب، بل دستور 2008 في مادته 77 هو الذي يتضمنه.
- إقالة الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات يوم 11 مارس 2019، فهذه الهيئة يملك رئيس الجمهورية صلاحية تنصيبها وفق المادة 194

من الدستور، لكن لا يمدّه النص صلاحية حلّها مثلما هو معلن عنه مثلا بالنسبة لرئيس الوزراء، بل تحلّ تلقائيا بعد نهاية عهدتها وفقا للمادة 130 من قانونها العضوي.

- تنصيب مدير التلفزيون يوم 26 مارس، في حين أن القانون يمنع على الشخص المنصّب تولي تلك المسؤولية بحكم كونه عضوا في سلطة ضبط السمعي البصري، فالمادة 65 من الجريدة الرسمية العدد16، الصادرة في مارس 2014 تنص على ما يلي: (يمنع على كل عضو في سلطة ضبط السمعي البصري ممارسة نشاط له علاقة بأي نشاط سمعي بصري خلال السنتين المواليتين لنهاية عهدته).

ووفقا لما سبق ذكره، فإنه من الضروري إعادة صياغة القوانين المنظمة لمختلف المجالس الدستورية بحيث يتحقّق التوازن بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وتوزيع المسؤوليات بينها حتى لا نقع في مثل هذه الأخطاء مستقبلا.

الاستقالة المتأخرة
2019/04/03

تشبه الاستقالة التي تقدّم بها رئيس الجمهورية المنتهية عهدته بيوم عيد الفطر الذي يأتي بعد الثلاثين من شهر رمضان، إذ لا يحمل الخبر في طياته أدنى مفاجأة، الشيء الوحيد الذي يستنتج منه، أنّ الرئيس لم يستمع إلى صوت الشعب عندما طالبه بالرحيل، وإنما استمع إلى صوت الجيش الذي هدّده بالإقالة الدستورية.

كان من الممكن للرئيس أن يخرج من الباب الواسع لو قدّم استقالته مع بداية الحراك الشعبي، وكان بإمكان الباب أن يكون أكثر اتساعا لو تنازل عن الحكم قبل ذلك بسنوات، قبل أن يعدّل دستور زروال، ويؤسس لنفسه حكما مفتوحا لا يحدّه آنذاك إلا سلطان الموت، لكن أن تأتي استقالته الآن قبل انتهاء عهدته بستة وعشرين يوما، فهذا الأمر لا يحملّ في طياته شيئا، فهو تحصيل حاصل لا أكثر، يمكن أن ينظر من زاوية أخرى على أنها عملية قام بها لتحصين نفسه والمحيطين به من المتابعات القضائية، إذ سيتحدّث الجميع الآن بضرورة احترام الاجراءات الدستورية المتّبعة في مثل هذه الحالة، حتى يتمكّن مقرّبيه من الامساك مجدّدا بكراسي القرار.

الإشكال المطروح في هذه القضية أن الاستقالة قد جاءت من مؤسسة واحدة، ألا وهي الرئاسة، في حين أن الشعب قد طالب بتنحي جميع المسؤولين المشاركين في النظام السابق، والذي حاولوا بشتى الطرق تمديده، أي بمعنى آخر جميع الأشخاص الذين أظهروا علانية مساندتهم للنظام وللعهدة الخامسة، حيث يكفي مثلا العودة إلى الاجتماع الذي أقامه سلال بتاريخ 21 فيفري لمعرفة من كانوا في الصفوف الأولى للدفاع عن فخامته. هؤلاء الأشخاص غير مرغوب فيهم، وثار الشعب من أجل إبعادهم عن العمل

السياسي لأنهم استخفوا به. لكن الملاحظ أن الرئيس المستقيل قد أحاط نفسه بجيش من المسؤولين الموالين له في مختلف المؤسسات الدستورية، إذ تمّ اختيارهم بنفسه وفي المناصب التي يرى أنهم أنفع له، محصّنا بذلك نفسه عن كل مسؤولية سياسية أو مسؤولية جنائية يمكن أن يرتكبها سواء أثناء حكمه أو بعده، ووفق هذا المنظور فإن تعدّيه الصارخ على الدستور بقيامه بإلغاء الانتخابات الرئاسية لخير دليل على ذلك، فالمجلس الدستوري لا يملك الصلاحيات لإبطال قراره، ومواد الدستور قد أبعدت دور المؤسستين التشريعية والقضائية في مثل هذه المسائل.

وإذا ما عدنا إلى المجلس الدستوري في حدّ ذاته نجده غير دستوري، فرئيسه المعيّن من قبل الرئيس المستقيل لا يسمح له القانون بتقلّد ذلك المنصب، لأنه قد شغله من قبل سنة 2012، ونص المادة 183 من الدستور واضح وجليّ، إذ لا يحق له شغل المنصب إلا مرّة واحدة. الأمر الذي يجعل الحديث الآن عن العودة إلى المسار الدستوري لا يحمل أيّ معنى، فالقطار قد انحرف منذ سنوات وازداد انحرافا مع إلغاء الانتخابات الرئاسية. كان الأمر ممكنا مع بداية الحراك، لو حلّت المؤسسات الدستورية الأخرى، ورسمت معالم الطريق بتأسيس هيأة نظيفة تشرف على تنظيم انتخابات المجلس التأسيسي، لكن الآن، وبعد الاختراق المستمر للدستور من قبل السلطة، فقد أصبح الأمر شبه مستحيل، إذ كيف يعقل للبرلمان بغرفتيه أن يبتّ في قرار الاستقالة، وهو لا يتمتّع أصلا بالشرعية، وأفراده لا يمثّلون سوى أنفسهم، وكيف يمكن لأحد رموز النظام القدامى أن يعتلي سدّة الحكم وفق نصوص الدستور، ويشرف على الانتخابات القادمة وهو المنتمي إلى حزب ظهر بالتزوير وساهم في التزوير. كيف يمكن له الآن أن يقف أمام الشعب ويخاطبهم وهو الذي قال عنهم منذ أيام خلت أنهم يزرعون اليأس في النفوس، وبأنّ الأرقام كفيلة لأن تجعل الجميع يختار الرجل الأنسب لمواصلة المسيرة. والأمر نفسه

بالنسبة للوزير الأول، كيف يمكن له أن يستمر في منصبه وهو الذي ساهم في تزوير الانتخابات السابقة بشكل أو بآخر، ودافع عن برنامج الرئيس، وعن العهدة الخامسة وعن التمديد...أيعقل أن يتغيّر بين عشية وضحاها، ويصدّقه الشعب ويأتمنه مرة أخرى، واضعا مصيره من جديد بين يديه؟ إذا سهُل على الحرباء تغيير لونها، فإن الشعب على العكس منها يظلّ على مواقفه ثابتا لا يتزعزع عنها.

إن الموقف المشرّف للجيش في مساندته لمطالب الشعب، ودفع الرئيس إلى الاستقالة لا يجب أن ينسى، لكن في الوقت نفسه يجب أن تستمرّ مساندته للشعب إلى غاية تحقيق جميع مطالبه، فالمؤسسات الدستورية المتواجدة حاليا لا يمكن لها بأي حال من الأحوال أن تشرف على العملية الانتقالية القادمة، و لا على إحداث تغيير للنظام القائم، بل سيعمل أفرادها على نسخ نظام شبيه بالأول، وبأوجه مختلفة وتستمر الجزائر عندئذ بالدوران داخل حلقتها المفرغة. إنّ ما يريده الشعب هو تجسيد انتقال فعلي يمكنّه من إقامة جمهورية ثانية مدنية أسسها الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، مع إصراره على إبعاد جميع المشاركين في الفساد السياسي الذي نخر ثروات البلاد، ووضع حدّ نهائي لنشاط أفراد الدولة العميقة، فهل سيتحقّق حلمه؟

استشيروا الشعب!

2019/04/06

هذا الخطاب غير موجّه للحكومة المعيّنة مؤخرا، لكونها في نظري حكومة لا تمثل الشعب، بل تمثل بقايا النظام البائس، إنني أوجّه خطابي لأصحاب القرار الجدد الذين يمسكون بين أيديهم مفاتيح الحلّ والعقد.

يدخل حراك 22 فيفري السلمي الحضاري أسبوعه السابع، حيث تحقّقت منه عدة مطالب، بينما لا تزال مطالب أخرى تنتظر التجسيد على أرض الواقع. لقد أسقطت العهدة الخامسة، وأسقط معها التمديد، لكن رؤوس النظام لم يسقطوا بعد، وعناصره من الدولة العميقة تحاول التموقع مجدّدا لتستمرّ في الحكم على الرغم من الرفض المعلن لهم. خرج الشعب خلال الجمعة السادسة بمطلبين هامين: محاسبة كل الأطراف التي نهبت وبدّدت أموال البلاد إلى جانب تغيير النظام القائم. بالنسبة للمطلب الأول يجب على العدالة أن تتحرك سريعا، عليها أن تُساعد من قبل مجلس المحاسبة، وفرقة أخرى من الخبراء الاقتصاديين لمعرفة حجم الضرر الذي تسبّبت فيه القرارات المتّخذة من قبل الساسة منذ عقدين من الزمن، لتحديد الأطراف التي سهّلت للأوليغارشيا التغلغل في السلطة والتحكّم فيها، سواء أولائك الذين تحصّلوا على المشاريع عبر تضخيم ميزانياتها، أو الذين تحصّلوا على القروض الضخمة من غير ضمانات، إلى جانب تحديد قائمة المسؤولين الذين سهّلوا لهم تحقيق تلك المزايا. أما المطلب الثاني، فيتمثّل في تغيير النظام، وهذا الأمر لا يتمّ عبر المقترحات التي تقدّمها الأحزاب أو الشخصيات السياسية، لأنها تحاول بشكل أو بآخر أن تضمن تموقعها على الساحة السياسية الجديدة لا أكثر، فالشعب هو الذي خرج إلى الشوارع، وهو الذي تبنى مبدأ التغيير بعد فشل الأحزاب في تحقيق ذلك الهدف، لذلك أرى أنه من الضروري

العودة إلى الشعب لمعرفة الأهداف التي يتوخاها من مطلب التغيير. هناك احتمالان يمكن أن يتبانهما الشعب لتحديد معالم مستقبله:

الاحتمال الأول: الابقاء على المؤسسات نفسها مع تغيير الأوجه المسيّرة لها.

الاحتمال الثاني: التغيير الجذري لمنظومة الحكم في الجزائر، بأشخاصها ومؤسساتها.

لأن الشعب، وإلى حدّ اللحظة لم يستشر بعد في هذه القضية، حيث نلاحظ محاولة البعض الدفع به إلى قبول المرحلة الانتقالية برئيس أو هيئة رئاسية مؤقتة، وتبني حكومة توافق وطنية، لكن ما المنتظر بعد ذلك؟ هل الذهاب إلى الانتخابات الرئاسية مثلما يروّجه له البعض؟.

إن مجرّد الحديث عن انتخابات رئاسية، يحيلنا مباشرة إلى الاحتمال الأول، أي قبول بقاء منظومة الحكم على حالها، حيث لا يوجد فيها توازن بين السلطات، إذ يلاحظ هيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، الأمر الذي يؤدي إلى تنصيب رئيس جديد يستحوذ على كل الصلاحيات، ولا تستطيع أية مؤسسة دستورية محاسبته، بمعنى أننا نذهب إلى حكم ديكتاتوري آخر بإسقاط شخص واستبداله بشخص آخر.

لذلك أقترح على أصحاب القرار أن يعودوا مباشرة إلى الشعب لمعرفة أهدافه، فالتغني بالشعارات المعبّرة عن أنه مصدر كل سلطة غير كاف الآن، بل يجب تجسيده على أرض الواقع، فهو المخوّل الوحيد لإبداء الرأي بكل حرية حول النظام الذي يريد تبنّيه، ففرضا يريد حكما برلمانيا بغرفة واحدة، ألا تعدّ الانتخابات البرلمانية في الفترة الحالية أهم من تنظيم انتخابات رئاسية لا يملك رئيسها أية سلطة فعلية سوى القيام ببعض الأمور البروتوكولية؟

إذن وفق هذا المنظور على الرئيس المؤقت الذي ينبثق من رحم هذا الحراك، وعلى الحكومة التوافقية التي سيؤسسها أن يضعوا كهدف أول في عملهم هو تنظيم استفتاء مباشر يقوم به الشعب – بعد تطهير القوائم الانتخابية، وحذف الهيئة الناخبة الافتراضية المتواجدة فيها- لتحديد مستقبله، ويتناول هذا الاستفتاء السؤال الجوهري التالي:

هل أنت مع تشكيل مجلس تأسيسي أم لا؟

لأن هذا السؤال هو الذي سيسمح بإنشاء خارطة الطريق التي تخرجنا من المأزق السياسي الذي نتواجد فيه تبعا لخيار الشعب، إذ من الضروري الخروج من حالة الانسداد وإيجاد الآليات الكفيلة بإعادتنا سريعا إلى المسار الطبيعي للمؤسسات، فكلما تأخرنا في حلّ هذه الأزمة كلما تضاعفت المخاطر، خاصة مع اقتصاد هشّ لا يسمح باستمرار الوضع على حاله، سنتجنّب الدخول في مزايدات وصراعات لن يخرج منها أحد سالما، لأنه من الصعب إيجاد صيغة توافقية ترضي الجميع، خاصة وأننا أمام حراك لم يسبق للجزائر وأن شاهدته منذ استقلالها، فهو حراك يمسّ جميع مناطق الوطن، ويمسّ جميع شرائح الشعب. لقد آن الأوان للاستماع بجدّ إلى مطالب الشعب والعودة إليه لتحقيق مطالبه بسرعة، فاستشيروه أولا قبل الاقدام على اتخاذ إجراءات لا تتناسب مع أهدافه.

الخوف من الديمقراطية

2019/04/24

دخل حراك 22 فيفري أسبوعه العاشر حاملا معه آمالا كثيرة في تغيير أوضاع البلاد السياسية بحيث تتماشى مع الأسس الديمقراطية التي تحفظ كرامة وحرية الشعوب، فأفراد الحراك على علم بأن استعادة السلطة السياسية ووضعها بين يديهم سيترتّب عنها تحولات إيجابية كثيرة تمسّ مختلف الأصعدة، خاصة بعد تطهير مختلف القطاعات من الطبقة الفاسدة التي ظلّت لمدة عقود تنهب خيرات البلاد دون وازع الضمير.

لقد انحرف قطار الديمقراطية في الجزائر مع الأيام الأولى من استقلالها، بعد إبعاد الحكومة المؤقتة، وفرض الدستور على المجلس التأسيسي، وظلّ انحرافه يزداد أكثر فأكثر محطما كل القيم النبيلة التي تلاحم حولها الشعب إبان ثورة التحرير، إلى أن وصل إلى المستوى المتدني من العبثية التي فرضها النظام المتساقط. ولم ينعم الشعب الجزائري بنسمات الديمقراطية إلا لأشهر قليلة بعد أحداث أكتوبر ثم أعقبها دمار شامل جاء كضريبة قاسية دفعها أفراد الشعب لتخويفهم من ذكر الديمقراطية من جديد.

إن مفهوم الديكتاتورية لا ينحصر فقط على الاعتقالات والتعذيب والقمع والقتل، بل يشمل أيضا الحد من حرية الرأي وحرية الاختيار، والجزائر للأسف عايشت كل أنواع تكميم الأفواه، لدرجة أن السلطة الحاكمة ظنت أنها قد أحكمت نهائيا القبضة على مصائر الأفراد، وقضت على آمالهم، وروّضتهم على شكل قطيع لا يفكّر إلا في الأكل والتناسل، فإن تمكنوا من الظفر بعلبة ياوورت فعليهم أن يحمدوا الله، ويقبّلوا أيدي السلطة التي

أنعمتهم بها وكأنهم قد بلغوا أقصى الكماليات التي يمكن أن تصل إليها أحلامهم.

من المؤسف حقا أن يظل مبدأ الوصاية مسيطرا على فكر الطبقة الحاكمة، وكأن الشعب غبي وأبله، لا يعي الخطأ من الصواب، ولا يدرك الصالح من الطالح، وبالتالي هم ملزمون بفرض الحجر عليه، وعليهم رسم معالم الطريق التي يستوجب عليه إتباعها باستمرار، مثلما تسيّر الحيوانات، أحيانا بالعصا وأحيانا أخرى بالجزرة، فتخوّف السلطة من الديمقراطية جعلتها تضع جميع الأحزاب المعارضة في صف الراديكاليين الخطرين على مستقبل الجزائر، حتى وإن كانت مشاريعهم ديمقراطية، وهذا التخوف مردّه إلى عاملين: إما خوفا من ضياع مصالح أفراد السلطة الخاصة أو مصالح البلدان التي يكنّون لها الولاء، أو خوفا من عدم حسن اختيار الشعب لمساره. لذلك ظلّت ذهنية الوصاية لصيقة بالسلطة إلى غاية اللحظة، على الرغم من أنّ هذا المبدأ هو الذي أغرق الجزائر في ديمومة من التخلف والفساد والذي يستلزم وقتا طويلا للخروج منهما. ومسيرات الحراك أثبتت خطأ حسابات السلطة وبرهنت على وعي ونضج جميع أفراد الشعب بمختلف مستوياتهم ومناطقهم.

لقد صبر الشعب كثيرا على حكامه، لا لشيء سوى لكونهم قد خرجوا من حقبة استدمار طال أمدها، زرع المستعمر فيهم مختلف مظاهر الفقر والتخلف. كانوا يأملون في أن تتغير النظرة الدونية للطبقة الحاكمة اتجاههم، خاصة وأن النظرة العنصرية نفسها كانت متواجدة في أعين جلاديهم من قبل، لكن للأسف، استمرّ الاستعلاء، وطغى الفساد ليوضع في الأخير على أنه السبيل الوحيد للرقي واعتلاء المراتب، فأبعد كل شريف، ومثقف، وغيور على وطنه، ملفقين لهم تهما مختلفة تتراوح بين الخيانة والعمالة للخارج. وأحاطت السلطة نفسها بطبقة من الأوليغارشيا الانتهازية التي يمكن

في أية لحظة أن تدفع ببعض من أفرادها إلى الواجهة ككبش فداء حفاظا على مصالحها الضيقة.

لقد خرج الشعب مطالبا بديمقراطية حقيقية لا شكلية، وبنظام صالح لا فاسد، وبعدالة واقعية لا وهمية. إنه لم يخرج من أجل أن ترمى له بين الفينة والأخرى شعارات للاستهلاك، فزمن توظيف الشعارات كمسكّنات قد ذهب وولى، إنه الآن يطالب بأفعال وتغييرات يراها ملموسة على أرض الواقع تتماشى مع مطالبه المرفوعة في المسيرات، وهو لا يؤمن لا بمقولات الأيدي الخارجية التي كانت السلطة تستدعيها من قبل مع كل انتفاضة، ولا بالمؤامرات الدنيئة التي تحاك ضده، لأنه واع بحقيقة ما يحيط به وما يحاك ضده. إنّ شعار السلمية التي رفعها والوحدة التي يتمسّك ويعتز بها كفيلة بإسقاط كل الرهانات التي تقوم عليها بقايا السلطة البائسة الطامعة في الاستمرار. وبالتالي تخويف الشعب من الفوضى، ومن الاسلاماوية أو من الدمار، لا محلّ لها من الإعراب على الأقل في الوقت الراهن، وأفراد الدولة العميقة سيحاولون بشتى الطرق الوصول إلى تلك الأهداف في حال ما استحال بقاؤهم في السلطة، لذلك يجب استئصال الداء بسرعة قبل تفشيه.

إنّ الحديث عن عدم الرغبة في الدخول في فراغ دستوري غير منطقي البتة، لأننا في حقيقة الأمر قد دخلنا منذ زمن في فراغ دستوري بدءا من تعيين بلعيز على رأس الهيئة الدستورية بطريقة غير قانونية، مرورا بتعليق الانتخابات الرئاسية من قبل الرئيس المقال وهو إجراء يتنافى مع الصلاحيات الدستورية المخولة له، فنحن إذا تمعننا في مواد الدستور فإننا لن نجد في حقيقة الأمر أية مادة تشير إلى الوضع الذي نحن عليه الآن (استقالة الرئيس من دون الدخول في إجراءات انتخاب رئيس جديد)، وبالتالي فكل ما انجرّ عن هذا الوضع من تعيينات وإنهاء للمهام هي في الحقيقة غير دستورية، والاستمرار في المطالبة باحترام الدستور هي في الأصل محاولة من أفراد السلطة تحميل مفاهيم

إضافية لمواد الدستور هي في الأصل بيّنة وواضحة وضوح الشمس فلا يجب إذن قراءتها قراءة مجازية وتأويلها تبعا للظروف. لقد آن الأوان للحدّ من هذا النفاق السياسي الذي أصبح يسري بين أوساط الساسة وكأنهم غير واعين بالمخاطر التي تهدّد الدولة لا من قبل الأيدي الخارجية وفق ما يروّج له البعض، بل من بقايا الدولة العميقة التي يمكن لها أن تخلق الفتن، لكون المناخ السياسي المتعفن السائد الآن كفيل بإشعال الأحقاد التي يمكن لها أن تأتي على الأخضر واليابس.

لهذا كله أرى أنه من الضروري إيجاد حل سياسي بسرعة، فالشعب لا يزال رافضا لسياسة الأمر الواقع، ورافضا لجميع رموز النظام البائس الذي أسقط حراك 22 فيفري بعضا من رؤوسه. إنه يأمل العودة إلى المسار السياسي لكن بعد إعادة قطار الديمقراطية إلى سكته السليمة، ولا يتأتى ذلك عبر الإجراءات أو القرارات الأحادية التي تتخذها الرئاسة أو الحكومة الفاقدتين للشرعية، ولا حتى من قبل البرلمان بغرفتيه أين يختبأ جزء كبير من أفراده الفاسدين وراء مظلة الحصانة، إذ يكفي النظر إلى مدى اهتمام الشعب ببيانات قائد الأركان وتجاهل ما تقوم به المؤسستين التنفيذيتين لمعرفة الطرف الذي يجب التحاور معه.

إذا أردنا فعلا مكافحة الفساد، فإن الأمر في غاية البساطة، فسذاجة الفاسدين جعلتهم يعتقدون أنهم محصّنون وسيعمّرون طويلا في كنف النظام الذي اعتقدوه قويا، لذلك كان فسادهم يقام علنا، متباهين به أمام أنظار الجميع، وليس على النحو الذي هو عليه في بقية بلدان العالم، أين يتطلب تحقيقات معمّقة للوصول إلى رؤوس العصابة الناهبة. إنه لمن السهل العودة مثلا إلى سجلات مسح الأراضي لمعرفة من استولى ونهب آلاف الهكتارات منها، ويمكن العودة إلى السجل الذي يضم المؤسسات العمومية لمعرفة مصير الشركات المغلقة والأفراد الذين استحوذوا عليها، ويمكن العودة إلى

حسابات البنوك لمعرفة حجم ومصير الأموال المنهوبة، ويمكن العودة إلى المشاريع الممنوحة لمعرفة هوية الفائزين بالصفقات والنسب المئوية التي وصلت إليها إنجازاتهم، ومن هي الشركات التي تتعامل معها الوزارات حصريا. فمن المغفل إذن؟ الشعب؟ أم الذين يعتقدون أنهم أذكى من الشعب؟

الحل في نظري هو سياسي يقوم على الإجراءات التالية:

- إعلان المؤسسة العسكرية تعطيل العمل بالدستور، وحلّ مؤسسة الرئاسة والحكومة والبرلمان بغرفتيه.
- تقوم المؤسسة العسكرية بالمشاورات مع المجتمع المدني لتشكيل هيئة رئاسية مكونة من ممثل عن الجيش، وآخر عن القضاة، وممثل عن الأساتذة الجامعيين وممثل عن المجتمع المدني، على أن تكون تلك الشخصيات غير مشاركة في النظام السابق، وتحظى بقبول الحراك.
- تتمتع الهيئة الرئاسية بالسيادة في قراراتها، بحيث يمكن لها عزل الموالين للنظام الفاسد من ولاة ورؤساء دوائر، ورؤساء محاكم، وتعيين حكومة توافقية لتصريف الأعمال والتحضير للانتخابات.
- لا يجب أن تتعدى آجال الهيئة الرئاسية سنة واحدة، يجرى فيها :
- استفتاء للشعب لتحديد مبتغاه، ما بين مجلس تأسيسي، يعيد هيكلة الدولة قصد التوجّه إلى جمهورية ثانية، أو رفض للمجلس التأسيسي.
- إذا قبل المقترح، تجرى انتخابات لتحديد أعضاء المجلس التأسيسي الذي تتمحور مهمته في إجراء تعديلات عميقة على الدستور وفق تطلعات الشعب، ويعرض للاستفتاء، فإن قبل يحلّ المجلس التأسيسي، ويتوجّه الجميع إلى إجراء انتخابات تبعا لطبيعة نظام الحكم الذي سيفرزه الدستور الجديد(برلمانيا أو رئاسيا)، وإن رفض مقترح الدستور يعاد تعديله لعرضه من جديد للاستفتاء.

- في حال رفض مقترح المجلس التأسيسي، تستدعى الهيئة الناخبة لإجراء انتخابات رئاسية، ويمكن بعدها إجراء التعديلات على الدستور لإحداث توازن منطقي بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

أما التوجه حاليا إلى الانتخابات الرئاسية في مثل هذه الأجواء، وفي كنف بقايا السلطة البائسة فمعناه إجراء ترقيع للنظام المتهاوي ومحاولة إطالة عمره والسماح لأفراده الفاسدين من تحصين أنفسهم وإعادة تموقعهم من جديد. إن الإصرار على تنظيم انتخابات رئاسية بهذا الشكل على الرغم من رفض الشعب لها يشبه إلى حد بعيد مسار شخص يعدو باتجاه الحائط ليصطدم به على الرغم من التحذيرات الموجّهة له.

إمبراطوريات الفساد في الجزائر
2019/04/28

عندما نتحدّث عن إشكالية الفساد في الجزائر سنجد أنه يأخذ مظهرين: فساد اقتصادي وفساد سياسي، وللأسف لا تعود جذوره إلى عقدين من الزمن مثلما يروّج له البعض وإنما يمتدّ إلى عقود مضت، وبالتحديد مع الأيام الأولى لاستقلال الجزائر.

وإذا ما استعرضنا باختصار تطور ظاهرة الفساد في الجزائر، فإننا نلاحظ بداياتها مع استيلاء مجموعات محدّدة من الأفراد على التركات العقارية للمعمّرين، فكم من شخص استحوذ على الشقق والفيلات والمزارع التي تركها الكولون أثناء فرارهم، مستغلين غياب الدولة بمفهومها القانوني. كان من الأرجح آنذاك فسح المجال للسلطة الفتية من توزيعها على الفئات المحرومة التي ضحّت بأسر بأكملها من أجل تحقيق الاستقلال عوض فسح المجال للانتهازيين بفرض سيطرتهم ومنطقهم. وكنتيجة للصراعات الموجودة بين قادة الثورة بعد الاستقلال تفشى الفساد السياسي، حيث عوّض الولاء معيار الكفاءة في التعيينات، فأبعد الكثير من أصحاب الكلمة العادلة من الساحة السياسية سواء اعتقالا أو نفيا أو اعداما، والأسماء كثيرة لا تحصى كآيت أحمد وبوضياف وفرحات عباس ومسالي الحاج وبن خدة وشعباني وكريم بلقاسم وغيرهم، وأضحى مصطلح التخوين سهل التعليق على أي شخص لا يساير النهج المفروض من قبل المستحوذين على السلطة.

وفي الثمانينات من القرن الماضي بدأ النظام في إضفاء الشرعية على الفساد الاقتصادي وذلك بسنّ قوانين تسهّل توزيع الريع على الإطارات المدنية والعسكرية المساندة له، فعرفت الجزائر على سبيل المثال موجة من التنازل عن عدد هائل من العقارات المتمثلة في الفيلات والشقق داخل وخارج الوطن

وبيعها بالدينار الرمزي لتلك الفئة. وبعد الانقلاب على المسار الانتخابي في التسعينات، شهدت الجزائر موجة أخرى من الفساد، حيث استغلّ الكثير من الأشخاص العشرية السوداء وموجات التقتيل المتفشية في مختلف ربوع الوطن للاستحواذ على آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية كتلك المتواجدة مثلا على أطراف العاصمة بعد تهجير مواطنيها من مزارعهم وأحواشهم تحت ذريعة الإرهاب وتحويل جزء كبير منها إلى محميات خاصة. وازداد نهب الممتلكات العامة بقوة القانون بعد غلق المئات من الشركات العمومية وبيعها لأفراد معينين بأثمان بخسة، لتتحول أرضياتها بين عشية وأخرى إلى ترقيات عقارية ضخمة. ومع مجيء النظام المتساقط، أحكم ربط خيوط الفساد السياسي بالفساد الاقتصادي وظهرت طبقة من الأوليغارشيا بسطت نفوذها على جميع مؤسسات الدولة بحيث أصبحت تتحكم في مسار الجزائر سياسيا واقتصاديا.

ووفق ما سبق يمكن لنا تصنيف الفساد السائد في الجزائر إلى ثلاث إمبراطوريات تشبه في شكلها الهندسي أهرامات الجيزة الثلاث:

الهرم الأول: تتشكّل قاعدته من المقاولين المميزين الذين يتحصّلون على جلّ المشاريع المهمة في ولاياتهم من دون المرور بالمسار الطبيعي الذي ينظم الصفقات، فظاهريا يتقدّم مجموعة من المقاولين بعروضهم وفق دفتر شروط معلن، لكن الصفقات في حقيقتها تدار تحت المكاتب، والأسماء نفسها هي التي تفوز دوما، من دون الأخذ بعين الاعتبار عمليات التأخر في تسليم المشاريع التي حازت عليها من قبل، أو الغش المتفشي فيها. ويتحمّل الكثير من الولاة ورؤساء الدوائر مسؤولية انتشار تلك الظاهرة. ضف إلى ذلك صفقات تموين المدارس والجامعات والثكنات والشركات الوطنية، حيث يستحوذ عليها أباطرة نافذين لما تدرّ عليهم من أرباح هائلة، من دون أن ننسى صفقات كراء الأسواق والمتاجر وغيرها من الموارد التي كان من المفروض أن تدّر الملايير لخزائن الولاية، لكنه للأسف يذهب جزء كبير منها إلى جيوب المسؤولين.

الهرم الثاني: يخص وزارة التجارة، فبعد أن تخلّت الشركات العمومية عن احتكار التجارة الخارجية، ظهر أباطرة الاستيراد ليحلوا محلّها، كل وتخصّصه، من قهوة وموز واسمنت ومعدات فلاحية وآلات كهرومنزلية وأثاث خاص بالشقق والمكاتب..يقومون ببيعها بأضعاف ثمنها نتيجة احتكارهم للسوق الداخلية، وفي المقابل تفرض قيود هائلة على الذين يحاولون منافستهم في تلك التجارة حيث تلفّق لهم عدّة تهم تخصّ إما جودة المنتوج أو قيمته، حتى يتكبّد المستورد خسائر ضخمة تجعله يبتعد نهائيا عن ذلك الميدان. فهذا الهرم تعرف قاعدته، بينما تتعدد قممه باختلاف طبيعة المنتوجات المستوردة، ولقد ذهب النظام المتهاوي إلى أبعد من ذلك، حيث سنّ مؤخرا القوانين التي تسمح لهؤلاء بالاحتكار بصورة علنية تماشيا مع النصوص الجديدة تحت ذريعة حماية الاقتصاد الوطني والحدّ من تحويل العملة الأجنبية إلى الخارج.

الهرم الثالث والأخير: ويضم رؤوس الأوليغارشيا، ففئة قليلة من رجال الأعمال استحوذت على جلّ المشاريع الوطنية الضخمة المتعلّقة ببناء العمارات والجسور والطرقات والسدود والنقل بمختلف فروعه ...، إلى جانب ظهور مؤسسات بعينها هي ملك لأبناء أو أصهار مسؤولين في مختلف الأسلاك فرض على الوزارات أن تتعامل معها حصريا من دون المرور بالعروض الوطنية أو الدولية أو عبر المرور عليها شكليا فقط، ولا يهم إن تكبّدت الشركات الوطنية الخسائر جراء تلك التعاملات، فما يهم هو امتلاء الخزائن الخاصة بالمال الفاسد.

إن الكثير من المشاريع التهمت آلاف الملايير على الرغم من أن كلفتها لا تتجاوز المئات، لا لشيء سوى لأن الرقابة مغيبة عن مثل تلك المشاريع، وجهاز العدالة ربطت أطرافه بحيث أصبح عاجزا حتى عن إبداء استيائه من الفضائح التي تهز بين الفينة والأخرى تلك المشاريع، في الوقت الذي أحيط مجلس المحاسبة بجدار من الإسمنت يمنع عن أعضائه حتى وصول الأصوات إليهم.

فالطريق السيار، والمسجد الأعظم، ونقل المياه من عين صالح إلى تامنراست هي نماذج بسيطة عن هدر المال العام من دون محاسبة المتسببين فيه.

إن ما ينتظر العدالة في الوقت الراهن من ملفات فساد هو أمر مربك وخطير في الوقت نفسه، لأن الفساد لا يعود إلى جهة بعينها أو فترة خاصة دون غيرها، لذلك يجب عدم التسرّع في إصدار الأحكام ضد فلان أو علان لأنه كان بشكل أو بآخر ينتمي إلى النظام المتهاوي، أو لأنه رجل أعمال أو غني، بل يجب تتبع خيوط الشبكة من قاعدة الهرم إلى غاية الوصول إلى قمّتها، فالمشاريع التي تمنح للأشخاص والأموال التي كانت تقدّم في البنوك، ما كان لها أن تصل إلى أيدي هؤلاء الفاسدين لولا وجود تواطؤ من قبل رؤساء المديريات في الوزارات المعنية أو من مديري البنوك، وهؤلاء بدورهم لا يجرؤون على اتخاذ تلك التدابير لولا وجود تعليمات فوقية من الوزراء الذين بدورهم يتلقون أوامرهم مباشرة من الرئاسة. إنه من غير المعقول أن نجد العدالة في أغلب بلدان العالم تتحرك عندما تصلها أنباء عن فساد يمسّ احدى الشخصيات المسؤولة، بينما في الجزائر تقدّم بالأدلة والبراهين وثائق تثبت حيازة أحد الوزراء السابقين لشركات وحسابات بنكية في الخارج من دون أن يصرّح عنها قبل استوزاره، ولا يقلقه الأمر البتة وكأنه شيء لا يعنيه، إذ لم ترفع عليه أية دعوى قضائية لا أثناء فترة استوزاره ولا بعدها.

فإن كانت العدالة حرّة مثلما صرّح به البيان الأخير للنيابة العامة لمجلس قضاء الجزائر فهذا أمر يسرّنا جميعا، وهذا هو مطلب الشعب، أن توجد استقلالية حقيقية للقضاء، الأمر الذي يضمن للجميع العدالة الاجتماعية. كان من الممكن للنيابة العامة أن تقدّم في بيانها اعتذاراتها للشعب الجزائري بحكم أن سلك القضاء لم يكن حرّا من قبل، وأن منطق الهاتف هو الذي كان يسيّر العديد من القضايا، على نحو قضية السادة بوعكاز ودوب وغيرهما، لهذا أرى أنه من الضروري للعدالة الآن أن تفضح

جميع المسؤولين الذين أثّروا على مسارها السليم مهما كانت مواقعهم ومسؤولياتهم.

إن كبح عمل العدالة سهّل عملية انتشار الفساد بنوعيه وهذا ما دفع الشعب الجزائري برمّته أن يقف حاجزا أمام استمرار النظام في العبث بأموال وثروات هذه الأجيال والأجيال القادمة، وعوضا عن خلق مصادر جديدة للأموال الصعبة، يتسابقون على توزيع ريع البترول بينهم غير آبهين بمستقبل البلد.

وفي الأخير علينا أن نذكّر بأنه لا يجب البتة أن تقوم الصحافة و لا المواطنين بدور القضاة، فالتسرّع في الإعلان عن الأحكام معناه إبقاء قاعدة العدالة السارية في النظام السابق على حالها، والتي تعتمد على الابتزاز والانتقام وتصفية الحسابات، فنحن ننتظر أن تقوم العدالة بدورها وفق ما تنص عليه القوانين لا أكثر، وأن يحظى كل متّهم بحقه في الدفاع عن نفسه، وألا نطبق في هذه المرحلة الحسّاسة شعار (مطاردة الساحرات) السائد في أوروبا القرون الوسطى بين 1580 و1630 حيث يحاكم أيّ شخص بالسحر بمجرد اتهام من غريمه الذي يكنّ له الحسد لينال جزاءه حرقا في ساحات القرى أو المدن.

إن العدالة عندما تقوم باستدعاء الأشخاص ليس دوما لكونهم متهمّين مثلما تتسابق القنوات على إذاعته ونشره، بل لكونهم شهود لا أكثر، فبالنظر إلى حجم القضايا وتعددها فإننا ننتظر أن تقوم العدالة باستدعاء الآلاف من الأشخاص ليدلوا بدلوهم، خاصة وأننا نعلم بأن أغلب الأوامر التي تقدّم من الجهات النافذة في السلطة غالبا ما تكون شفهيا أو عبر الهاتف، لذلك، فالشعب على علم بأصحاب القرار الحقيقيين، لكن الوصول إلى أدلة قطعية تورط هؤلاء المسؤولين الكبار يستدعي وقتا، لكن، يجب على العدالة أن تأخذ بعين الاعتبار الاجراءات المعمول بها في مثل هذه القضايا نحو تجريد

تلك الشخصيات النافذة من جوازات سفرهم، وتجميد أرصدتهم، ومراقبة معاملاتهم البنكية إلى غاية إصدار الأحكام عليهم حتى لا ينفلتوا من العقاب. إن الإعلان عن مثل هذه الأمور قد يسمح للعدالة بربح الوقت والعمل بعيدا عن غضب الشارع.

الرئاسيات، حل أم معضلة؟
2019/05/01

هذا العنوان كان لمقال نشرته في احدى الجرائد الوطنية في أفريل 1995 عندما أعلن رئيس الدولة آنذاك ليامين زروال عزمه على تنظيم انتخابات رئاسية مع نهاية تلك السنة، وللأسف بعد مرور أكثر من 24 سنة، لازلنا تقريبا ندور في الحلقة المفرغة نفسها، مما يعني أننا ضيعنا أكثر من عقدين من الزمن لنعود من جديد إلى نقطة الصفر وكأننا لم نحقّق شيئا، فخزائن الدولة أصبحت شبه فارغة، والمناخ السياسي متعفّن على شاكلة تلك السنة، والشيء الإيجابي المختلف عن تلك الحقبة هو موقف الشعب الجزائري الذي كان آنذاك محاصرا من قبل عصابات الموت حيث فرض عليه صمت رهيب، بينما يعبّر الآن عن موقفه بكل حرّية.

لقد سمح الشعب للسلطة من تنظيم عدة انتخابات رئاسية وبرلمانية وولائية ووفق جدول الحسابات التي عكفت السلطة على إعدادها مسبّقا، كما سمح للرئيسين السابقين من اختيار رؤساء حكوماتهم ووزرائهم، واختيار نهجهم في التسيير، لنعود في الأخير إلى نقطة البداية، فأين الخلل؟ في الشعب؟ أم في النظام الذي فرض نفسه وصيا على الشعب؟.

لقد تداول الكثير من الأشخاص على دواليب الحكم منذ ذلك التاريخ، لكن النظام بقي ثابتا لم يتغيّر، لأنهم توارثوا فيما بينهم السياسات الفاشلة نفسها، فلم تحقّق الجزائر أدنى تغيير في سلم ترتيبها التنموي، بل على العكس من ذلك، لقد فقدت العديد من المراتب في التصنيفات العالمية في مجالات التعليم والتكنولوجيا والصحة والحرية وحقوق الانسان بينما ارتقت درجات كبيرة في مجالات أخرى كالجريمة والفساد ونهب المال العام.

وعلى الرغم من أن الجزائر قديما لم تعرف طفرة مالية هائلة كتلك التي عرفتها أثناء حكم الرئيس المقال، إلا أن حكومات هذا الأخير لم تغيّر من الوضع شيئا، إذ لم تتمكن من خلق نظام اقتصادي وتجاري بديل عن ذلك المعتمد من قبل الحكومات التي سبقته والمتّكلة على ريع البترول في التسيير، مما يعني أن المناصب السامية كانت توزّع على الأشخاص غير الأكفاء، لذلك جاءت نتائجهم كارثية، فأنا أشبّه نمط تسييرهم دوما بنمط تسيير ميزانية العائلات التي تعيش من معاش أحد أفرادها المغتربين المتقاعدين، والتي يمكن تقسيم آليات توظيف تلك الأموال إلى ثلاث أنواع:

النوع الأول: أولائك الذين وضعوا خططا لمستقبلهم حيث استثمروا تلك المنحة في خلق تجارة مكّنتهم من بناء منازل، والعيش حياة كريمة غير مبالين فيما بعد بذلك المعاش.

النوع الثاني: يشمل أولائك الذين لا ينظرون إلا للحظة التي يعيشون فيها، حيث وظّفوا تلك المنحة في التفنّن في الأكل والملبس، والاهتمام بالمظاهر، غير آبهين بمصيرهم عندما يحلّ اليوم الذي سيتوقّف عنهم ذلك المعاش بوفاة صاحبه.

النوع الثالث: يضم أولائك الذين لا يفكّرون إلا في مصالحهم الخاصة، لذلك نجدهم يتصارعون داخل الأسرة الواحدة على من ستكون المنحة من نصيبه ليقوم بصرفها على هواه انتقاما من أشقائه.

فالحكومات المتعاقبة تنتمي إلى النوعين الأخيرين، إذ لا زلنا لحدّ الساعة نعتمد على ريع البترول من أجل التزود بغذائنا الذي يأتي عبر حاويات الاستيراد، فإذا استثمروا جزء من أمواله في مشاريع محدّدة فالهدف من ورائها لا خلق الثروة للبلد، أو تحسين ظروف مواطنيها بل للاستحواذ على أكبر نصيب من تلك الأموال وتحويلها إلى حساباتهم الشخصية. إذ من غير المعقول مثلا أن يتمكّن أفراد أجانب من استغفال المؤسسات وتهريب الأموال إلى

الخارج والاختفاء نهائيا عن الأنظار، أو ألا تفوز الجزائر في أية منازعة دولية تقحم فيها، وتضطر في كل مرة دفع الملايين وأحيانا الملايير لخصومها كغرامات، على الرغم من أنها هي التي سنّت القوانين التي سمحت لهؤلاء الأفراد وتلك الشركات الأجنبية من الاستثمار في الجزائر، هل نعتبر ذلك غباء من قبل إطارات الوزارات المعنية، أم أنه استثمار من نوع خاص ينالون من وراءه منحا خيالية بعد صدور الأحكام ضد مؤسسات الدولة؟

إن خروج الشعب إلى الشارع، والتنديد بالفساد والعبث بأموال الدولة لا يستهدف الأشخاص بعينهم بقدر ما يستهدف النظام بمفهومه الواسع، فالتغيير المنشود هو تغيير طريقة تسيير الدولة لا الأشخاص فقط، ورئيس الأركان مثل رئيس الدولة المرفوض جماهيريا يعترفان بمطلب الشعب في التغيير، لكن هل يمكن للنظام أن يغيّر نفسه بالوجوه نفسها؟ إن الحراك عندما رفض التعامل مع رئيس الدولة وحكومته، ليس رفضا لهم كأشخاص، وإنما كرموز للنظام، فرئيس الدولة منذ السبعينيات من القرن الماضي وهو في المناصب السامية في الدولة، وينتمي إلى أكبر حزب يشهد عليه الجميع بالتزوير، ورئيس الحكومة كان مشرفا على انتخابات شهد عليها حزب رئيس الدولة بالتزوير إلى درجة حدوث صدام عنيف بين الوزير الأول آنذاك وخصومه من الوزراء المنتمين إلى الحزب العتيد، فكيف يثق الشعب الآن فيهم ويتّجه إلى انتخابات رئاسية نتائجها معروفة مسبّقا، لأنها ستنتج النظام نفسه لكن بأوجه مختلفة، طالما وأن عقلية الوصاية على الشعب لم تنمحي بعد من أذهان أصحاب القرار.

من السهل جدا وضع السيناريوهات المحتملة لانتخابات 04 جويلية، وفق نظرتنا لما هو سائد حاليا في الساحة:

الاحتمال الأول: عزوف الشعب عن الذهاب إلى صناديق الانتخاب، وبالتالي تنصيب رئيس لا يمثّل إلا نفسه، والزمرة التي عيّنته، واستمرار الطريقة نفسها في التسيير، فهل هذا هو التغيير المنشود؟

الاحتمال الثاني: حدوث مناوشات عنيفة يوم الانتخاب، وخروج الأمور عن السيطرة، خاصة في ظل هذه الأجواء من الاحتقان، وبالتالي دخول الجزائر في نفق لا يعلم أحد نهايته.

الاحتمال الثالث: رفض الشعب للرئيس الذي ينبثق عن تلك الانتخابات، والاستمرار في المظاهرات، وبقاء الوضع على حاله. فهل هذا هو الحل الأمثل للأزمة الحالية؟

إن رفض الشعب لانتخابات 04 جويلية لا يعتبر رفضا لمبدأ الانتخابات بل هو رفض لمن يتولى تنظيمها، وهناك فئة ثانية ترى استحالة تنظيم انتخابات حقيقية في الفترة الزمنية القصيرة التي حدّدها الدستور الحالي، أما الفئة الثالثة فترى أن الأولوية الآن ليس في الانتخابات الرئاسية، بل في خلق مناخ سياسي يرضى به الجميع، والذي يسمح بالعودة إلى المسار الديمقراطي الحقيقي، أين تعود فيه الكلمة إلى الشعب وليس إلى أطراف اعتادوا الاختيار بدلا عنه.

إن إجراء الانتخابات وفق الدستور الحالي الذي وضعه النظام البائس سيفرز لنا امبراطورا آخر بحكم أن جلّ الصلاحيات ستكون بيده، ولا يوجد أيّ نص قانوني أو مادة دستورية تمكّن من محاسبته، ضف إلى ذلك أن هيمنة الرئيس على السلطة التشريعية والسلطة القانونية وفق الدستور الحالي، في غياب أي دور رقابي حقيقي للمجلس الدستوري ومجلس المحاسبة سيضعنا من جديد أمام مخاطر قد تهدّد وجود الدولة بأكملها، إذ يستطيع الرئيس الجديد إنهاء مهام جميع الموظفين السامين، وإنهاء مهام جميع قيادات الجيش

واستبدالهم بأشخاص مقرّبين منه على نحو ما قام به الرئيس المقال عندما اختار لحكومته 13 وزيرا من دشرة واحدة.

يجب أن نكون عقلانيين، وألا نتهور ونضع البلد من جديد على فوهة بركان، وأن نستمر في التسيير العبثي لأملاك وأموال الشعب، وخلق مافيا جديدة تستغلّ الظروف المتعفّنة لالتهام ما تبقى من ثروات. علينا ألا نكرّر الأخطاء نفسها التي وقعنا فيها في تسعينيات القرن الماضي، لأن هذا الشعب الذي يشهد له العالم بسلميته وتحضّره يستطيع فعلا بناء دولة مؤثرة على العالم عوض أن تكون دولة ينهبها العالم.

الجمهورية الثانية، المعالم والرؤى
2019/05/05

عندما تحدّث ابن خلدون في مقدمته عن دورة حياة الدول اختزلها في ستة مراحل حيث تقوم السلطة في المرحلة الأولى بالقضاء على معارضيها ومنتقديها، ثم تنتقل في المرحلة الثانية إلى فرض الحاكم الفعلي نفسه كقائد أوحد يقوم بعملية السيطرة الكاملة على مختلف مناطق نفوذه. أما المرحلة الثالثة فيعمل فيها الحاكم على تحقيق الإنجازات التي تخلد ذكراه مشيّدا أبنية ضخمة ومنجزات عمرانية تترك بصمتها في التاريخ. بينما تتسم المرحلة الرابعة بالتوقف عن مسيرة التطور حيث تدور السلطة في حلقة التقليد، وتأتي المرحلة الخامسة حاملة معها بذور الفناء إذ يقوم الحاكم بهدر أموال الشعب في الاسراف والتبذير ويحيط نفسه بعصابة من المفسدين فيبتعد عنه حلفاءه لتصل الدولة بذلك إلى المرحلة السادسة أين تتفكك ثم تندثر.

لكن الملاحظ أن ابن خلدون قد أغفل أمرا مهما في مسار تطور الدول ألا وهو يقظة الشعب، إذ يمكن للأفراد أن ينتفضوا ضد حاكمهم قبل تلاشي الدولة، محاولين تأسيس نظام جديد مخالف لما كان معهودا حتى ينقذوا دولتهم من التفكك والاندثار، إذ شهد العالم تعرض العديد من الدول إلى أزمات في التسيير تؤدي إلى عدم قدرة أنظمتها السياسية القائمة على مواصلة العمل، عندئذ تقوم مجتمعاتها بعملية الانتقال من نظام سياسي إلى آخر محاولة تفادي الوصول إلى المرحلة الأخيرة من عمر دولها وذلك بإجراء تغيير جذري على نظام حكمها، ويطلق البعض على تلك العملية بقيام الجمهورية الثانية، ولفهم الموضوع أكثر سنستعرض على سبيل المثال مسار الجمهوريات الخمس التي مرّت بها فرنسا، إذ عرفت 03 ملكيات،

وإمبراطوريتين وخمس جمهوريات، حيث ظهرت الأولى بعد نجاح الثورة الفرنسية سنة 1789.

الجمهورية الأولى: 1792 – 1804: عرفت هذه الجمهورية ثلاثة أنواع من الحكم، المؤتمر الوطني الذي تولى شؤونه لجنة الإنقاذ الشعبي، ومجلس المدراء، والقنصلية. وانتهى حكمها بعد الانقلاب العسكري الذي قام به نابوليون الأول سنة 1804، وتحوّل فرنسا إلى إمبراطورية.

الجمهورية الثانية: 1848 – 1852: نشأت على أعقاب الثورة الفرنسية 1848، واعتبرت جمهورية اشتراكية، حيث تمكّنت من إحداث الكثير من التعديلات على نظام الحكم كالاحتكام إلى الانتخابات وإلغاء العبودية، لكنه بعد تمكّن لويس نابوليون بونابارت من اعتلاء الحكم كرئيس، قام سنة 1851 بعملية انقلاب عسكري معيدا فرنسا إلى نظام الإمبراطورية.

الجمهورية الثالثة: 1870 – 1940: وتعتبر أطول الجمهوريات زمنيا، جاءت بعد الهزيمة التي مني بها نابوليون الثالث سنة 1870، وعرفت صراعا إيديولوجيا عنيفا، وأزمات داخلية لم تخمد إلا بعد تأسيس جمهورية تمثيلية كانت تضم مختلف الانتهازيين. وانتهى حكمها بعد احتلال ألمانيا لفرنسا وقيام الماريشال بيتان بتأسيس ما سمي بالدولة الفرنسية.

الجمهورية الرابعة: 1946 – 1958: ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، وشهدت صراعا بين مشروعين، أحدهما تبناه الشيوعيون والاشتراكيون، وكان ينادي بإقامة مجلس وطني واحد، ومشروع آخر تبناه ديغول، ويقوم على نظام البرلمان بمجلسين، ورئيس للجمهورية، فجاء رفض المجلس التأسيسي للمقترح الأول، وتبنى المجلس التأسيسي الثاني مقترح ديغول مع إضفاء بعض التعديلات عليه، حيث قلّص من صلاحيات رئيس الجمهورية المنتخب من قبل أعضاء البرلمان. لكن الأزمة الاقتصادية التي خلّفتها الحرب العالمية الثانية، وصراع الأحزاب الحاكمة فيما بينها جعل الحكومات تتساقط بسرعة خاصة

مع اشتعال ثورة التحرير في الجزائر، إذ أجّجت الحرب صراع الأحزاب حول كيفية التعامل معها، وتفاقمت الأوضاع سنة 1958 الأمر الذي أدى برئيس المجلس آنذاك بيار فليمان بالاستقالة، وتنصيب ديغول مكانه.

الجمهورية الخامسة: 1958 – إلى يومنا هذا: أعاد ديغول مشروعه الذي قدّمه سنة 1946، وحظي بالموافقة حيث قلّص من صلاحيات المجلس الوطني، وتحوّلت مقاليد الحكم إلى رئيس الجمهورية الذي أصبح الشعب ينتخبه بطريقة مباشرة.

نلاحظ من خلال ما سبق أن ظهور الجمهوريات في فرنسا يأتي دوما بعد نفاذ الحلول التي يقترحها النظام آنذاك اتجاه الأزمات التي يجابهها، فأحيانا يتحوّل طابع النظام بشكل كلي كأن ينتقل من الجمهوري إلى الإمبراطوري، أو أن تتغير مصادر القوة بين السلطات مع تغيّر آليات تنصيبها.

بالنسبة للنظام الجزائري حدث هناك انحراف كبير للمسار الديمقراطي مع الأيام الأولى للاستقلال، فالمجلس التأسيسي الذي أنشأ مع الاستقلال لوضع دستور للجزائر لاحظ صلاحياته تتلاشى بعد أن قام بن بلة بإعطاء الضوء الأخضر للمكتب السياسي للحزب لمناقشة وتقويم مشروع الدستور، وعرضه على المجلس التأسيسي للتصويت عليه، ثم تقديمه للاستفتاء الشعبي في سبتمبر 1963، وإصداره في 08 سبتمبر 1963، فالأصل أن المجلس التأسيسي هو الذي يناقش ويقوّم مشروع الدستور، خاصة وأنه يضم رجال السياسة والقانون، وهذا ما دفع بالكثير من الشخصيات المعروفة لتقديم استقالتها من المجلس أمثال حسين آيت أحمد وفرحات عباس. وبعد الانقلاب العسكري الذي قام به بومدين سنة 1965 تمّ تعطيل العمل بالدستور، واستمرّ الوضع على حاله إلى غاية سنة 1976 أين وضع النظام دستورا جديدا استمر العمل به بعد تولي الشاذلي بن جديد الحكم إلى غاية أحداث 1988، حيث وضع دستور آخر سنة 1989، وغيّر الدستور مرة أخرى في

عهد زروال سنة 1996، ليأتي عهد بوتفليقة الذي عدّل الدستور سنة 2002، ثم سنة 2008 ليضع دستورا جديدا سنة 2016.

وأول ملاحظة نستنتجها من خلال تغيير الدساتير في الجزائر أن لكل رئيس دستوره الخاص به، والأمر الثاني أن التغييرات التي تجرى على الدستور لم تكن دوما بسبب حدوث أزمات إذا ما استثنينا دستور 1988 الذي جاء بعد أحداث أكتوبر، ليفتح المجال للتعددية الحزبية. أما الملاحظة الثالثة التي يمكن إيرادها فتتمثل في كون التغييرات التي وقعت على الدستور تخص فقط بعضا من مواده. لكن التعددية الحزبية التي ضمنها دستور 1989 قد عصف بها الانقلاب الذي وقع سنة 1992، لتعود الجزائر إلى نمط التسيير المعتمد من قبل، على الرغم من محافظة النظام في شكله العام على التعددية واستحداث غرفة أخرى في البرلمان، فالواقع يؤكّد تسيير النظام للدولة بالمنطق نفسه المعهود، حيث هيمن الأفلان بالتزوير على مختلف الانتخابات التي جرت في الجزائر رفقة حزب الأرندي الذي يعتبر نسخة ثانية من الحزب الأم، وبالتالي لم يفسح أيّ مجال لأن يصل صوت الأحزاب المعارضة إلى المجالس المنتخبة، ففقدت الأمل نهائيا من الوصول إلى الحكم، ما أدى ببعض منها لأن تستسلم وتعلن الولاء عسى السلطة تمنحها نزرا من المكافآت. وهذا ما يدفعنا إلى القول بأن النظام الجزائري الذي أمسك بزمام الأمور بعد تعدّيه على صلاحيات المجلس التأسيسي سنة 1963 هو الذي يستمر في إدارة شؤون الجزائر إلى غاية اللحظة الحالية، فالأشخاص يتغيرون، لكن النظام بقي نفسه.

إن خروج الملايين من أفراد الشعب في 22 فيفري قد سبقه آلاف الاحتجاجات في مناطق مختلفة من الوطن، بداية من أزمة القبائل من 1963 إلى غاية 1966، مرورا بأحداث 1980، 1988، 2001 إلى غاية الحراك الشعبي سنة 2019. أحيانا كانت الاحتجاجات ذات طابع سياسي، وأحيانا أخرى ذات طابع

ثقافي، لكن أكثر الاحتجاجات كان لها علاقة بالظروف المعيشية من غياب للتنمية وتفشي للبطالة. والشيء الذي يجعل احتجاجات 2019 مختلفة عن سابقاتها كونها من جهة لمّت جميع الشرائح من مختلف مناطق الوطن، ومن جهة أخرى كونها تحمل مطالب سياسية بحتة، فأفراد الشعب على مرّ 57 سنة شهدوا خزائن الدولة أحيانا فارغة مثل الفترة التي تلت الاستقلال مباشرة، أو أثناء الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالجزائر في منتصف ثمانينات القرن الماضي، وأحيانا ممتلئة بعد الأزمة العالمية للنفط التي وقعت في سبعينات القرن الماضي، أو خلال العهدات الثلاث الأولى من حكم بوتفليقة، لكن عندما يقارنون وضعهم المعيشي يجدونه لا يتغيّر، فالبترول الذي يعدّ أهم مصدر للعملة الصعبة لا ينعكس ارتفاع سعره أو انخفاضه في السوق العالمية على حياة الجزائريين، الأمر الذي فسّره الكثير على أنه سوء تسيير للثروات، فعوض خلق اقتصاد بديل عبر استثمار موارد البترول، ضيّعته السياسيات الفاشلة المتبعة من قبل جلّ الحكومات المتعاقبة على الحكم، فهي تعتمد في ميزانياتها على ريع البترول من دون استحداث مورد آخر للعملة الصعبة، لذلك ذهبت مدّخرات الدولة في سد عجز الميزانية خلال السنوات الماضية، الأمر الذي ينذر بحدوث أزمة اقتصادية أعنف من تلك التي عاشها الجزائريون في الثمانينات من القرن الماضي، زد على ذلك انتشار الفساد السياسي والمالي، وتحوّل النظام إلى أوليغارشيا يتحكّم فيه رجال الأعمال الفاسدين.

كل هذه الأمور دفعت بشرائح كبيرة من الشعب للنزول إلى الشارع للتعبير عن رفضها للأوضاع التي وصلت إليها البلاد، منادين بضرورة إحداث تغيير شامل على منظومة التسيير بدءا بتغيير رموز النظام المشاركين في الحكم، فهذا المطلب السياسي يحمل في طياته دعوة إلى إنشاء نمط جديد للتسيير يختلف عما هو متّبع من قبل، وليس الاكتفاء بتغيير الأشخاص على النحو المعهود، أو إضفاء بعض التعديلات الطفيفة على مواد معيّنة من الدستور

لإحداث التغيير المنشود. لقد شهدت الجزائر عشرات الحكومات ومئات الوزراء وثمانية دساتير إذا ما احتسبنا التعديلات التي قام بها الرؤساء، من دون أن يحدث أدنى تغيير في نظام الحكم، فكيف يمكن للشعب أن يصل إلى مبتغاه؟

هناك عدة طرق للوصول إلى تحقيق مطالب الشعب، إذ يمكن تغيير منظومة الحكم عن طريق إعادة صياغة الدستور والقوانين المنظمة للجمهورية على النحو الذي نجعل فيه السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية تتساوى بحيث لا تهيمن سلطة على أخرى، وتؤدي كل واحدة منها عملها على النحو المنشود: السلطة التنفيذية تراقب عملها كلا من السلطتين التشريعية والقضائية، في حين تراقب المحكمة الدستورية كلا من السلطة التشريعية والتنفيذية، أما عمل الجيش فسيكون محصورا في ضمان أمن وسلامة حدود الوطن من أي اعتداء.

ويمكن الوصول إلى ذلك عن طريق عدة آليات، كانتخاب مجلس تأسيسي، أو تعيين لجنة من المختصين لمراجعة مواد الدستور والقوانين المسيّرة لمختلف هياكل الدولة...لكن ما يجب التأكيد عليه هو مدى حدود التحوّل المنشود، إن كان تعديلا طفيفا أو تغييرا جذريا، فالمراد الآن إحداث تغيير حقيقي وملموس يمكن أن يدفع بالجزائر لأن تكون مثالا يحتذى به، لا من قبل الدول النامية فحسب، بل حتى من قبل الدول التي كانت تقدّم لنا دروسا في الديمقراطية، لكون أنظمتها في الحقيقة مليئة بالتناقضات، فعلى سبيل المثال، النظام الفرنسي الذي استشهدنا به في بداية المقال عرف جمهوريته الخامسة بعد المساومات التي وضعها ديغول للعودة إلى الحكم أثناء بلوغ الأزمة في فرنسا أوجها بعد صمود ثورة التحرير، فالدستور الذي وضع على مقاس ديغول آنذاك لا يضمن التوازن بين السلطات، لأن رئيس الجمهورية يملك صلاحيات كثيرة يستطيع وفقها التعدي على السلطتين التشريعية والقانونية،

كالحصانة التي يتمتع بها، أو إلغاء الأحكام القضائية أو إمكانية حلّ الغرفة السفلى متى شاء، الأمر الذي أدى بفرنسا أن تسّير في بعض المراحل من تاريخها باتجاهين مختلفين عندما لا ينتمي الرئيس إلى الأغلبية التي يقودها رئيس حكومته.

إن الأزمة السياسية في الجزائر مردها إلى قيام السلطات بعد الاستقلال مباشرة بنسخ النظام الفرنسي بمختلف قوانينه وتشريعاته وتطبيقه على الجزائر. كان من الضروري في تلك الحقبة المرور بفترة انتقالية، تتمكن فيها السلطة الفتية من بسط سيطرتها على مختلف مناطق البلاد، والبحث في الوقت نفسه عن طبيعة النظام الذي يمكن للجزائر العمل به، وذلك عن طريق المقارنة بين مختلف الأنظمة المتواجدة في العالم. لكن الذي حدث أن قوى خارجية فرضت منطقها على أفراد معيّنين من السلطة الحاكمة، وهؤلاء أجبروا البقية على إتباع النهج المسطّر لهم عن طريق القوة، ومن هنا بدأ الخروج عن سكة الديمقراطية، ونشأ مبدأ الوصاية، وهو أمر تشترك فيه جميع الأنظمة التي انبثقت عن الثورات، فالزعماء يعتقدون أنهم المتسببون في استقلال البلاد، وأن آراءهم دوما سليمة، ولا يحق لأحد معارضتها.

إشكالية النظام في الجزائر تقوم على بعض النقاط التي نراها في غاية الأهمية بحكم أنها ترتبط بإعادة هندسة الآليات المتبعة بحيث تتماشى مع أسس الديمقراطية الحقيقية لا كشعارات تردّد في الخطابات، وإنما كقوانين تعيد ترتيب المسؤوليات على نحو سليم يضمن العدالة الاجتماعية.

فأول شيء يجب تغييره هو تسمية الدولة، فالأصل أن نتبنى تسمية الجمهورية الجزائرية، وأن نتخلى عن عبارة الديمقراطية الشعبية التي ورثناها عن الاتحاد السوفياتي، وهي شعار للأنظمة غير الديمقراطية، لكونها تقوم على فرض اتجاه معّين من أعلى هرم السلطة ولا يملك الشعب حرية ابداء الرأي أو المعارضة، وهذا ما وقع فيه نظام الحكم في الجزائر الذي كان

يسيّر البلد على هواه، معتمدا في البداية على الاشتراكية ونظام المخططات، لينقلنا بين عشية وأخرى إلى الرأسمالية التي حطّمت القدرة الشرائية للمواطنين، وأفرزت في المقابل أباطرة فاسدين في التجارة والاقتصاد. ضف إلى ذلك كله نظام تعيين الاطارات السامية المسيّرة للحياة اليومية للشعب، فالديمقراطية الحقيقية تنص على أن المسار السليم هو أن يختار الشعب مسيّريه من الأسفل إلى الأعلى، لا العكس، بحيث أصبح المسؤول الأعلى في البلاد والمتمثل في شخص الرئيس أو مستشاريه أو وزراءه يفرضون أشخاص معيّنين على مختلف القطاعات من مؤسسات وإدارات ، وهذا ما خلق نظام التسيير المركزي الذي فاقم من معاناة المواطنين، فالولاة معيّنون من الأعلى ولهم الكلمة الأخيرة في تسيير ولاياتهم، والأمر نفسه بالنسبة لرؤساء الدوائر، مما يجعل رؤساء البلديات مكتوفي الأيدي، لا يسيّرون في غالب الأحيان سوى القمامة، وأرصفة الشوارع، والشيء نفسه بالنسبة للشركات العمومية والجامعات وغيرها من المؤسسات التابعة للدولة.

علينا أيضا الانتقال من النظام الرئاسي بغرفتين إلى نظام برلماني بغرفة واحدة للحدّ من هدر المال العام وضمان تسيير ديمقراطي حقيقي وفعّال، بحيث لا يكون لرئيس الجمهورية سوى الجانب البروتوكولي لا أكثر، فنحن قد رأينا مصير الجزائر عندما حصرت القرارات المصيرية في يد شخص واحد، في حين لو وضعت السلطة التنفيذية في يد أعضاء البرلمان الذين يختارون من الأغلبية رئيسا للحكومة سيجعلها دوما أمام ميزان الشعب الذي سيؤيد عملها ويزكيها لعهدات أخرى أو أن يزيحها من على هرم السلطة عبر الصندوق. ويجب الإشارة هنا إلى أن نظام التصويت المعتمد في البرلمان يجب أن يتحوّل إلى تصويت سرّي لتفادي أيّ ضغط، فالمنتخب يعمل لصالح الشعب لا لصالح جهة معينة.

إن الجمهورية الثانية وفق نظري تستدعي بالضرورة القضاء على التسيير المركزي وتعيين الولاة، ولا يتمّ ذلك إلا عن طريق إعادة تقسيم الجزائر إلى مقاطعات كبرى، ينتخب أفرادها من يتولى رئاستها من سكان المقاطعة لأنهم أدرى بمشاكلها وإمكانياتها، فالمقاطعات ذات الطابع الزراعي تختلف عن المقاطعات ذات الطابع الصناعي، مثلما تختلف فيها الآليات المعتمدة لخلق اقتصاد بديل يسمح للمقاطعات بعدم الاتكال على ريع البترول في التسيير، إذ من غير المعقول مثلا أن ضرائب ولاية بجاية تجمع في سطيف ويتصرف فيها المسؤولون المتواجدون في العاصمة على نحو هواهم، أو أن يقوم مدير مؤسسة عمومية بإفلاس الشركة التي عيّن فيها ليحوّل من قبل مسؤوليه إلى إدارة شركة أخرى من دون أدنى محاسبة.

ولتحقيق التوازن بين السلطات يجب سحب صلاحية التعيين من يد السلطة التنفيذية على السلطة القضائية، الأمر الذي يضمن استقلالية العدالة وعدم ربطها بوزارتها إلا فيما يخص الجوانب الإدارية، فالتحويلات، والأمور التأديبية والفصل والتعيينات يجب أن تتم من قبل مجلس قضاء مستقل ومنتخب، والأمر نفسه بالنسبة للمجلس الدستوري الذي يجب أن يتحول إلى محكمة دستورية مستقلة عن باقي السلطات، وتتمتع بالحصانة بحيث تبدي رأيها برفض أو قبول التشريعات التي تعرض عليها، وأحيانا أخرى تحاكم المسؤولين من السلطة التنفيذية والتشريعية الذين يثبت عليهم محاولة تعديهم على مواد الدستور.

وللحفاظ على الطابع الجمهوري الديمقراطي للنظام، يجب تخصيص مواد دستورية بصيغة صريحة تنص على رفض استعمال الدين والهوية والجهوية في النشاط السياسي، لأن الخطر الأكبر على الديمقراطية يأتي من الحرية التي تمنحها للأفراد.

من الواجب أيضا تنظيم النشاط السياسي، ويستدعي هذا الأمر حلّ جميع الأحزاب دون استثناء ودعوتها لإقامة مؤتمراتها التأسيسية لفرز الأحزاب الحقيقية عن تلك التي لا يتعدى أعضاؤها أفراد الأسرة الواحدة. ولا يجب تجديد نشاط حزب الأفلان لكونه حزب جميع الجزائريين ولا يجب مواصلة تلطيخ سمعته أكثر، وعلى السلطة استعادة جميع مقراته وممتلكاته وتوزيعها على وزارتي الشباب والثقافة لتحويلها إلى مكتبات أو دور ثقافة، كما يحظر نشاط حزب الأرندي لارتباط تواجده بالتزوير والفساد.

وينادي الشعب أيضا بإقامة جمهورية مدنية، بحيث تكون مهام الجيش محصورة في حماية أمن الوطن وذلك بحماية حدودها من أي اعتداء. وبالتالي يجب إبعاد الجيش عن أي عمل سياسي وفق ما هو معمول به في جميع البلدان الديمقراطية، لأن انحياز الجيش إلى طرف سياسي دون آخر سيخلق انشقاقا يؤثر لا محالة على استقرار الوطن. لقد ورثنا عن الاستعمار الفرنسي الفروع التي ينقسم إليها الجيش، ونحن لسنا مضطرين للتمسك بها، فالمدنية التي نستهدفها تستدعي إبقاء الجيش بعيدا عن الحياة اليومية للمواطنين، وترك المؤسسات المدنية هي التي تتولى تنظيم الحياة العامة، وبالتالي أرى أنه من الضروري إلحاق جهاز الدرك بوزارة الداخلية ودمج مختلف عناصره بسلك الشرطة التي اكتسبت احترافية كبيرة في أداء عملها، الأمر الذي سيسمح بالحفاظ على أمن الأفراد على النحو المعمول به في معظم دول العالم.

أثناء صياغة الدستور الجديد يجب مراعاة عدم وضع فوارق جهوية في مواده كالتباين الموجود بين اللغتين العربية والأمازيغية في دستور 2016 في مادته 212 التي تشير بأنه لا يمكن إجراء أي تعديل دستوري يمس اللغة العربية كلغة وطنية ورسمية، مستثنيا اللغة الأمازيغية من ذلك ، وكأنها ليست لغة وطنية ورسمية.

إن الهدف في الأخير هو بناء جمهورية مدنية ديمقراطية موحّدة، أساسها العدالة الاجتماعية، أين تضمن لأفرادها حرية التعبير، وتساوي الفرص بغض النظر عن دينهم أو جنسهم أو لغتهم أو منطقتهم، بحيث يطبق القانون على الجميع دون استثناء من أبسط مواطن إلى أعلى مسؤول على هرم السلطة.

حرية التعبير من التضييق إلى التقييد
2019/05/24

ساهم حراك 22 فيفري منذ انطلاقه في فك عقدة الخوف لدى الجزائريين، إذ اعتمدت السلطة قبل ذلك التاريخ على استغلال مآسي العشرية السوداء لكبت آراء معارضيها بتخويف المواطنين من التدحرج مجددا في دوامة العنف، فأضحى كل نقد للسلطة بمثابة دعوة صريحة لعودة العنف والتقتيل. وعلى الرغم من أن الكثير من مواد الدستور تضمن حرية التعبير إلا أن الواقع يعبّر عن أمر آخر، فالمواطن الجزائري لم ينعم بحرية حقيقية في إبداء آرائه إلا مع الأسابيع الأولى من بداية الحراك، إذ مارسها بكل احترافية من دون أن يتجاوز الحدود المتعارف عليها دوليا، لكن مع إقالة الرئيس المنتهية عهدته بدأت وتيرة تقييد الحريات تتزايد وتتسع وكأن الدور المنوط بالحراك قد اكتمل انجازه بتنحية الرئيس وما على الشعب إلا العودة إلى منازلهم أو أكواخهم والكف عن المطالبة بحقوقهم المشروعة، حيث عدنا من جديد إلى الأسطوانة البالية التي سئم الجزائريون سماعها منذ عقود، والمتمثلة في الأيادي الخارجية، والعمالة والتخابر والمتربصين بنا وهلم جرا .

الملاحظ أنه منذ شهر تقريبا بدأت السلطة تشد الخناق على الحراك بشكل متسارع، بدءا بغلق النفق الجامعي ثم سلالم البريد المركزي، وبعض الساحات الكبرى في مختلف ربوع الوطن، وشيئا فشيئا نتّجه نحو مزيد من التقييد وفق تعامل السلطة المتشدّد اتجاه المطالب المشروعة، حيث سيفرض حظر على التظاهر في بعض أحياء العاصمة ليمتد إلى كامل الولاية ثم يشمل بعد ذلك الولايات الأخرى تبعا للذرائع التي ستختلق آنذاك، وكأنها تدفع بالمواطنين إما بقبول الأمر الواقع والتوقيع على خارطة الطريق التي رسمها النظام، أو خنق الحراك بمختلف الوسائل المتاحة إلى غاية القضاء عليه.

والمؤسف أن هناك مشروعان على الطاولة، أحدهما عرضه الشعب ويتمثل في استعادة حقوقه الدستورية تامة وكاملة حاملا مطلب تغيير النظام وإسقاط رموزه ومذكرا أنه المصدر الحقيقي للسلطة، والسلطة التأسيسية هي بين يديه وليست بين ثنايا مادة أو مادتين من الدستور الذي خاطه بوتفليقة على مقاسه، والثاني قدّمته السلطة وبنته على المادة 102 من الدستور حيث تتشبث بتطبيقها حرفيا على الرغم من معارضة أغلبية الشعب لذلك المسار لما يشكّله من خطورة على استقرار البلد، لأن أصل المشكلة ليس في شخص الرئيس بل في آليات انتخاب الرئيس، فالسلطة تريد استمرارية عرف التعيين في حين يطالب الشعب بحرية الاختيار، فما كان لأصحاب القرار إلا دق طبول التهويل والتخويف من الوقوع في فراغ دستوري، على الرغم من أن هذا الدستور لم يحترم البتة من قبل رموز السلطة المتساقطة، والأمثلة عن ذلك كثيرة، وآخرها إلغاء الانتخابات من قبل رئيس منتهية عهدته من دون تحرك أية جهة لمعارضة ذلك القرار اللادستوري، لتأتي استقالته المتأخرة وتفعيل المادة 102 كوسيلة لحماية مصالحه ومصالح الزمرة المحيطة به من أية محاسبة، فلماذا الإصرار على التخويف بالفراغ الدستوري والعالم أجمع يشهد بتحضر وسلمية الشعب الجزائري الذي يستطيع أن يضع لنفسه بسرعة دستورا على مقاس الشعب لا على مقاس الرؤساء المعيّنين؟

تقوم السلطة منذ أيام بمحاولة إسكات الأصوات المعارضة لها والمنادية بالتغيير بحيث أصبح جليا أن المساندين الوحيدين لورقة الطريق التي رسمها النظام هم أحزاب السلطة التي كانت تنادي بتعجيل فخامته الترشح لعهدة خامسة، ثم أضحوا مساندين لبرنامجه غير المعلن مثلما ساندوا من قبل خلال عهداته السابقة بكل ثقلهم لدرجة أن من ينكر إنجازات فخامته حسب رأيهم ما هو إلا جاحد، ويمكن أن نتفهم انقلابهم السريع ومساندتهم المطلقة للسلطة القائمة الآن بحكم الملفات الثقيلة التي يحملها إطارات تلك الأحزاب

وتخوّفهم من المتابعات القضائية، في حين نجد تشبث الشعب بمطالبه وإصراره على التغيير وعلى إقامة نظام جمهوري مدني متحديا مختلف العراقيل التي تضعها السلطة أمامه. وسنوضح في ما يلي أن ما تقوم به السلطة لكبت أصوات الحراك ليس قانونيا و يتنافى مع مواد الدستور التي يطالب النظام في كل مرة باحترامه، فالمادة 34 مثلا تنص على أن مؤسسات الدولة عليها أن تضمن للشعب المشاركة الفعلية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فلديه إذن الحق في إبداء آرائه السياسية وعلى المؤسسات مساعدته في تأديته هذا الدور لا عرقلته، خاصة وأن الأزمة التي تعيشها الجزائر سياسية بالدرجة الأولى، وبالتالي فعملية غلق الطرقات أمام المواطنين الراغبين في المشاركة في المظاهرات السلمية للتعبير بكل حرية عن آرائهم السياسية غير قانوني ويمس مادتين أخريين من مواد الدستور: المادة 49 التي تنص على أن حرية التظاهر مضمونة للمواطنين، والمادة 55 التي تنص على أنه من حق أيّ مواطن التنقل بحرية عبر التراب الوطني، ولا يمكن لأيّ جهة المساس بحرية التنقل إلا إذا كانت بموجب قرار مبرّر من السلطة القضائية ولمدة محدّدة، فهل السلطة القضائية قد أصدرت قرارا تمنع الجزائريين من الانتقال إلى العاصمة؟ فلم لم يتحرك القضاء لردع تلك الممارسات؟ الأمر نفسه نجده في الممارسات التعسفية للولاة بمنعهم المواطنين من تنظيم ندوات أو محاضرات يشارك فيها معارضون للسلطة القائمة وهو أمر غير قانوني يتنافى مع المادة 48 من الدستور التي تنص على ضمان حرية التعبير للمواطنين، فالشعب ليس ملزما دوما بمسايرة التوجهات التي تأتي من السلطة لذلك وجب على السلطات القضائية بفعل حريتها المستعادة من قبل الحراك أن تتحرك بدورها للحد من تلك الممارسات الستالينية التي تذكرنا بعهد الحزب الواحد البائد، إذ عاد التعتيم الإعلامي المفروض على القطاعين العام والخاص بقوة حيث نلاحظ الدعاية الكثيفة المساندة لتوجهات السلطة أمام انحسار الآراء المعارضة لها

وهو أمر لا يتماشى البتة مع الواقع ومع مطالب حراك الملايين من المواطنين في الشارع. حيث نجد المادتين 50 و51 تنصان صراحة على ضرورة عدم تقييد الصحافة بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية، والمواطن لديه الحق في الحصول على المعلومة وعدم حجبها، فهل ستتحرك العدالة ضد وزارة الاتصال ووزارة البريد والاتصالات التي تحجب المواقع وتحد من تدفق الأنترنيت، وبالتالي عدم وصول المعلومة إلى المواطنين؟

لا يمكن لأي بلد أن يتباهى بالعدالة والديمقراطية إن لم يضمن حرية تعبير حقيقية لمواطنيه، فالرأي والرأي النقيض لا بد منهما لأنهما ببساطة يساهمان في تنوير الرأي العام وإظهار العيوب للتمكن من إصلاح الخلل في مختلف المؤسسات، وبهما تتحقق العدالة والتقدم والرقي، أما الانغلاق في بوتقة الرأي الواحد وجعله وحيا ربانيا منزلا سيخلق دوما أنظمة ديكتاتورية لا يمكن إخفاؤها ولو بارتداء ألف عباءة ديمقراطية وهمية.

مأزق الرئاسيات
2019/05/27

بعد فشل بن صالح في تنظيم ندوة الحوار الوطني التي قاطعها هو الآخر، هاهو يفشل مرة أخرى في تنظيم رئاسيات لم يؤمن بها الجميع، ولربما هو الآخر لم يؤمن بحصولها، على الرغم من أنها المهمة الأساسية التي أوكلها له الدستور، وأخفق في إنجازها، فما المنتظر منه يا ترى؟

الملاحظ أنه بعد الإعلان عن شحّ المترشحين لرئاسيات 04 جويلية، بدأ المغرّدون لسرب السلطة يبحثون عن المخرج للمأزق الدستوري الذي أوقعنا فيه بوتفليقة، وبدأوا يصدرون فتاويهم حول إمكانية تطبيق المادة 103، أو إجراء تحوير للمادة 102 وهكذا دواليك، وهي في الحقيقة ما هي إلا تأويلات لنصوص واضحة لا غبار عليها، يريدون تحميلها ما لا يمكن استيعابها سوى إرضاء للسلطة الحاكمة وكأن الخلل موجود في مواد الدستور أو في تاريخ 04 من جويلية.

أنا أتذكر جيدا يوم أوقف المسار الانتخابي في 1992 كان بسبب المادة 84 من دستور 1989، إذ تناولت حالة اقتران حلّ المجلس الشعبي مع وفاة الرئيس ولم تشر إلى إمكانية اقتران الحلّ بالاستقالة، وبسببها أعلن الفراغ الدستوري وأدخلونا في دوامة لا زلنا ندفع ثمنها غاليا، فلو أدى المجلس الدستوري دوره آنذاك لما قبل باستقالة الشاذلي لأنه سيحدث هذا الفراغ الذي دفعنا إلى الهاوية، والأمر نفسه حاليا، فلو رفض المجلس الدستوري قرار إلغاء الانتخابات الذي وقّعه بوتفليقة لما كنا الآن نبحث عن مخارج لهذه الأزمة التي طال أمدها بسبب تعنّت رموز النظام البائس في ترك مناصبهم التي أورثها إياهم الرئيس المنتهية عهدته.

ليعلم الجميع أن إضافة 90 يوما لبن صالح أو أكثر لن يغير في الأمر شيئا، فالحراك يطالب برؤوس النظام، ولن يقبل مطلقا بانتخابات يشرف عليها هؤلاء الأشخاص الذين عوّدونا على التزوير، لذلك كان من الأجدر للذين يؤوّلون مواد الدستور أن يجدوا لنا مخرجا دستوريا لإقالة بن صالح وبدوي، لا آليات تمديد عملهما، فالظاهر أن أصوات الملايين من المتظاهرين لم تصل بعد إلى آذانهم وآذان السلطة الفعلية، لدرجة أننا لم نسمع مؤسستي الرئاسة والحكومة تدلي بدلوها اتجاه مطالب الشعب الرافضة لهما في حين أننا نسمع بشكل دوري خطابات القايد صالح الموجهة أساسا لأفراد الجيش، فإن لم تكن لمؤسسة الرئاسة الجرأة على مخاطبة الشعب فأنا أنصحهم بتعيين القايد صالح ناطقا باسم الرئاسة على الأقل ستكون خطاباته السياسية لا تتعارض مع مهامه الدستورية، وسيكفي بذلك شر معارضيه، وينفّس قليلا عن مؤسسة الرئاسة التي قاربت الدخول في شهرها الرابع من السبات. وعلى الرغم من ذلك كله يتمنى البعض تمديد فترتها لمآرب لا يعلم بها إلا أولائك الرافضين لمبادرات الشعب، لقد قلنا سابقا بأن الاستمرار في التوجه نحو الانتخابات الرئاسية بهذا الشكل سيؤدي إلى الاصطدام بالحائط، وها قد اصطدمت السلطة به، وإن استمر النظام في نفس الإصرار على تنظيمها مهما كلّفه من أمر فسيشبه ذلك القفز إلى حفرة لا يعلم أحد مدى عمقها، لذلك من الأجدر للجميع الاحتكام لصوت العقل والعودة إلى جادة الصواب، فهذا الشعب الذي أبهر العالم آن الآوان للإنصات إليه.

أصلحوا العدالة أولا !

2019/05/28

بوفاة المناضل الحقوقي الدكتور كمال الدين فخار، وقبله الصحفي محمد تامالت أضحى جليا أن التغيير الذي نراه أولوية الآن هو إصلاح العدالة وتحريرها من قبضة السلطة التنفيذية، فالتضييق الذي يمارس حاليا على الحراك وعلى منتقدي مسار السلطة الفعلية قد أخذ أبعادا خطيرة، وإن تواصل الأمر على هذه الوتيرة فستتعفن الأمور أكثر وسيستعصي حلّها، إن لم تنزلق إلى ما لا تحمد عقباه، فالسلطة حاليا تلعب على أوتار حساسة وكأنها تريد إيقاد حرب عارمة على شاكلة نيرون الذي أحرق روما أو على شاكلة الملك لويس الخامس عشر الذي قال مقولته الشهيرة: أنا وليكن بعدي الطوفان.

على النظام حاليا أن يطلق جميع سجناء الرأي إذ من غير المعقول الإبقاء على هؤلاء السجناء لا لشيء سوى لأنهم انتقدوا السلطة القائمة، فالأنظمة الديكتاتورية فقط هي التي تحبّذ تلك الممارسات، وإذا كان الجميع يعتبر السلطة السابقة عبارة عن عصابة كانت تسيّر البلاد للاستحواذ على خيرات البلاد، فإن سجناء الرأي يجب أن ينصفوا وتعاد لهم حقوقهم المادية والمعنوية، خاصة وأنه قد اتضح للعلن الممارسات المافياوية للسلطة المتساقطة، ويجب أن نذهب إلى أبعد من ذلك، فدولة القانون تستدعي محاكمة أولائك الذين ساهموا في إدخالهم السجون، لأن الأمر واضح بأنه لا توجد أية أدلة ضد سجناء الرأي سوى تلك التهم المفتعلة ضدهم من قبل النظام البائس، فالشاب الذي رفع لافتة لا للعهدة الخامسة وأدخل من أجلها إلى السجن من غير المعقول أن يصدر ضده قرارا بالسجن والغرامة، نظرا لكون الملايين مثله من الشعب الجزائري خرجوا إلى الشارع رافضين لعهدة العار، فهل سيسجن الشعب معه؟

وإذا أدلى أحدهم بتصريح ضد السلطة هل سنعتبر ذلك مساسا بأمن الدولة أو أنه مجرد رأي سياسي نابع من إنسان يتمتع بكامل حرّيته المدنية داخل بلده؟.

إن إصلاح العدالة بات أمرا حتميا قبل المطالبة بإصلاحات سياسية، وقبل المطالبة بمحاربة الفساد، فالتقييد على حرية الرأي لن يسمح أبدا بوصول الأصوات المطالبة بالتغيير، وهو أمر جلي حاليا على أرض الواقع، إذ لاحظنا مثلا كيف غيّرت الأحزاب التي تسمي نفسها معارضة من نهجها في مخاطبة السلطة وكيف بدأت تقدّم التنازلات تلو الأخرى بعد سجن لويزة حنون. لذلك أرى أنه على الحراك المطالبة بتسريع إصلاح القوانين المنظمة للقضاء، على نحو ما صرّح به رئيس النقابة الوطنية للقضاة الذي اعترف صراحة أن القضاء مقيد بقوانين، ونحن نعلم جميعا من سنّ تلك القوانين، ولأي هدف سنها، فالقاضي أصبح مجرد موظف في وزارة العدل وخاضع لتسلط المفتشية العامة، والمجلس الأعلى للقضاء معين لا منتخب، لذلك يجب فك الحصار عن جهاز العدالة ودمقرطته وذلك بإعادة النظر في القانون العضوي المنظم لتشكيلة وعمل المجلس الأعلى للقضاء، والقانون العضوي المتضمن القانون الأساسي للقضاء، وذلك بجعل العدالة ترتبط أكثر بالمجلس الأعلى للقضاء وليس بوزارة العدل، على أن تكون تشكيلته منتخبة كلها واستبعاد أي تعيين فيها وجعلها هيئة تمثيلية بما يتناسب وعدد القضاة في المحاكم، ويجب التشديد على ضرورة استبعاد وزير العدل من تشكيلته لكونه ينتمي إلى السلطة التنفيذية.

عندما تغتال الدولة نخبها فكأنها تدعو لاستمرارية تسيير الرداءة التي أنتجت لنا إمبراطوريات الفساد السياسي والاقتصادي، لذلك آن الأوان لوقف تلك المهزلة وإعادة المسار الديمقراطي إلى سكته السليمة وذلك بوضع أول لبنة له بإقامة عدالة حقيقية تماشيا مع مطالب الحراك.

المخرج الدستوري للأزمة السياسية
2019/05/30

شهدت الجزائر منذ 22 فيفري عدة مبادرات أتت من قبل أحزاب سياسية موالية للسلطة أو معارضة لها، إلى جانب شخصيات وطنية ونخب حاولت أن تقدّم حلولا للأزمة السياسية التي تتخبط فيها الجزائر.

بعض تلك المبادرات لاقت رفضا من قبل السلطة الفعلية وبعضا منها لاقت رفضا صريحا من قبل الحراك، فهذا الأخير يحمل مطالب يراها جوهرية وموضوعية للعودة إلى المسار الديمقراطي، بحكم أنه لا يريد أن يتولى رموز النظام مسؤولية تنظيم الانتخابات لما عرف عنهم من قبل باحترافية في التزوير، فنزلاء الرئاسة والحكومة ما هم إلا تركة السلطة السابقة، والحراك يريد تطهيرها منهم لطي صفحة نظام بوتفليقة للأبد على النحو الذي تقوم به المؤسسة العسكرية من تطهير لصفوفها من القوى غير الدستورية. وفي المقابل نجد السلطة الفعلية قلقة من مخاطر الفترة الانتقالية، على أساس أن هذه القوى غير الدستورية لا تزال تحظى بنوع من القوة التي يمكن لها أن تحدث الفوضى وبالتالي إمكانية انهيار مؤسسات الدولة، خاصة وأنها بدأت تخترق صفوف الحراك ببث النعرات الجهوية ومحاولة خلق صراع وهمي بين الشعب وبين المؤسسة العسكرية.

وعلى هذا الأساس يجب إيجاد مخرج توافقي وسطي يتماشى مع مطالب الحراك من جهة ومع مطلب السلطة الفعلية في عدم الخروج عما تنص عليه مواد الدستور، وأنا أرى أن الحل يكمن في المادة 102 التي تسببت في هذه الأزمة السياسية وبفضلها أيضا تكمن الحلول، على شرط أن يتحلى الجميع بروح المسؤولية وأن تكون النوايا صافية بين الطرفين.

إن الحوار الذي دعت إليه المؤسسة العسكرية يمكن له أن ينجح في ظروف غير تلك التي نعيشها، فحلول الأزمة الحالية ليست لا بيد أحزاب المعارضة ولا بيد أحزاب الموالاة و لا حتى بين يدي الشخصيات الوطنية، وبالتالي فالحوار إن جرى سيتحول إلى حلبة تبادل للتهم بين الأطراف ليس إلا، والكل يعلم أن الحراك لا تسيّره لا أحزاب المعارضة ولا أحزاب الموالاة، لذلك يجب التركيز على المبادرة الأولى التي تقدّمت بها قيادة الأركان والمتمثلة في الحل الدستوري.

لقد أفرز حراك الشارع الذي تنظمه مختلف شرائح المواطنين كل جمعة ويدعمه الطلبة والأساتذة الجامعيون كل ثلاثاء، جملة من المطالب التي يمكن أن تشكّل إجماعا من قبل المتظاهرين إزاء آليات حلّ الأزمة، والأمر نفسه بالنسبة للمؤسسة العسكرية التي تراهن على أن الحل يجب أن يكون دستوريا، ووفق هاتين الرؤيتين يمكن أن نصل إلى حل سياسي يتماشى مع مواد الدستور، وسينقذنا من الورطة التي نحن فيها، والحل في حقيقته عبارة عن جملة من الآليات التي يجب أن تتّبع وفق أجندة محكمة يمكن أن تؤدي بنا في آخر المطاف إلى بر الأمان، حيث ترتكز على آخر المستجدات على الساحة الوطنية، وعلى ما تنص عليه مواد الدستور، وقد حصرتها في عشر خطى هي كالتالي:

الخطوة الأولى: تقديم رئيس المجلس الدستوري استقالته، وتعيين بن صالح لأحمد طالب الإبراهيمي عضوا في المجلس، واختيارنا لهذه الشخصية نتيجة لما تحظى به من قبول بين أوساط الحراك أو لدى المؤسسة العسكرية، خاصة وأنها شخصية نوفمبرية قدّمت الكثير سواء أثناء حرب التحرير أو بعدها، وفوق ذلك لم تتلطخ بالفساد المتفشي بين أوساط السلطة.

الخطوة الثانية: ترؤس الإبراهيمي للمجلس الدستوري وتقديم بن صالح استقالته من منصبي رئيس مجلس الأمة ورئيس الدولة، وان استدعى الأمر تقديم رئيس مجلس الأمة بالنيابة لاستقالته.

الخطوة الثالثة: تبعا للمادة 102 من الدستور يتولى أحمد طالب الإبراهيمي منصب رئيس الدولة.

الخطوة الرابعة: تقديم حكومة بدوي استقالتها، فالمادة 104 من الدستور تنص على عدم إمكانية الإقالة ولا تتحدث مطلقا عن الاستقالة.

الخطوة الخامسة: يعيّن رئيس الدولة إحدى الشخصيات التوافقية رئيسا للحكومة، وهذا الأخير يختار بدوره وزراءه من تكنوقراطيين غير متحزّبين مهمتهم تصريف الأعمال، ويجب الأخذ بعين الاعتبار هنا إبعاد الشخصيات التي أعلنت رغبتها الترشح للرئاسيات.

الخطوة السادسة: تستحدث لجنة وطنية خاصة بالإشراف على الانتخابات ومراقبتها وتنظيمها، يمكن أن يترأسها مثلا رئيس النقابة الوطنية للقضاة أو احدى الشخصيات التوافقية، وتمنح لها حرية اختيار أعضاءها من القضاة والمحامين.

الخطوة السابعة: تنظيم انتخابات رئاسية، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية اللجوء إلى دور ثاني.

الخطوة الثامنة: من بين الأولويات التي على الرئيس القيام بها هو إنشاء هيئة مستقلة لمراجعة مواد الدستور، بحيث تجرى التعديلات التي تسمح بخلق نظام تسيير يضمن استقلالية المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية، والحد من بعض صلاحيات الرئيس، ويمكن اللجوء إلى اجراء استفتاء يختار فيه الشعب نظام الحكم الذي يريده، بين البرلماني والرئاسي، ووفق نتائج ذلك الاستفتاء يصاغ الدستور الجديد.

الخطوة التاسعة: إعادة النظر في القانون العضوي للمجلس الأعلى للقضاء والقانون العضوي للقضاة حتى نضمن استقلالية القضاء وعدم تبعيته لوزارة العدل، إلى جانب توفير الحماية للقضاة.

أما الإطارات الأخرى التي يطالب الحراك بتنحيتها، فيمكن الوصول إليها عن طريق النظر في استمارات التوقيعات التي جمعت لبوتفليقة، فشبهة التزوير قائمة، وبها يمكن الوصول إلى الولاة ورؤساء الدوائر ورؤساء البلديات المشاركين في تلك العملية، حيث يترك للقضاء الفصل في أمرهم.

هل انتهى عهد العبثية؟
2019/06/14

يقول غوستاف لوبون في كتابه الأمس واليوم: الكفاءة من دون سلطة شبيهة في عجزها بالسلطة من دون كفاءة، ويقول أندري دوشونييه في كتابه خطابات في الافتراء: اللاعدالة تعلي دوما روحا حرة وفخورة.

عندما ننظر إلى حملة الاعتقالات التي مسّت مؤخرا وجوها اعتادت تقلّد المناصب السامية، أو تلك التي كوّنت لنفسها ثروات طائلة بطرق مشبوهة، ونتمعّن في التهم الموجّهة لهم ندرك حجم الكارثة التي حلّت بالبلاد في ظل العهدات الأربع لحكم بوتفليقة، ومدى ارتياح الشعب من التخلص منهم.

لقد توقّع الكثير من المحلّلين عندما وافق الرئيس المنتهية عهدته على قبول السلطة على أنه أتى لينتقم من الشعب لكونه لم يسانده أثناء إبعاده في 1979 من التربع على سدّة الحكم وتعيين الشاذلي بدلا عنه، خاصة وأن السلطة آنذاك بدأت تضيّق على حركاته لدرجة أن مجلس المحاسبة في 03 أوت 1983 اتهمته باختلاس أكثر من ست مليارات سنتيم. وعلى هذا الأساس لا نتعجب رفضه للسلطة في 1994 عندما عرضت عليه أول مرة لكونه على علم بأن الأوضاع خطيرة وتتطلب جهدا كبيرا لإيجاد صيغة توافقية تخمد نار الفتنة، ففضل البقاء كمشاهد للجزائر وهي تحترق، في حين أنه عندما ظهرت بوادر الحل بقانون الوئام المدني الذي عمل زروال على وضعه، قبل بوتفليقة تسلّم السلطة وسعى جاهدا على أن تنسب المبادرة له وعلى أنها من نتاجه الخاص مغيّبا كل الجهود التي بذلت من قبل المؤسسة العسكرية تحت إشراف زروال لحل الأزمة، وعوض أن ينسحب في الانتخابات الرئاسية التي ترشح لها في 1999 أسوة بالمترشحين الآخرين، فضل مواصلة المسيرة لوحده غير

آبه بمصداقية تلك العملية، فالشيء المهم عنده أن يسجل في الانتخابات رقما أعلى من ذلك الذي حقّقه زروال وكان له ذلك.

لقد ولّدت في نفسيته عقدتين عقدة إزاحته من على كرسي الرئاسة وعقدة الشرعية التي نزعها عنه المترشحون الآخرون، فما كان له إلا الانتقام على طريقته، وذلك بخلق أسوأ نظام شهده العالم، عن طريق نشر كل القيم الفاسدة، من جهوية وعنصرية وتفرقة بين المواطنين بتشجيع النعرات القبلية، وغض النظر عن النهب والاختلاسات التي تقام في محيطه، والعمل على تحطيم كل المنشآت القاعدية التي بنيت منذ الاستقلال، إذ أتى على ما تبقى من التعليم والصحة والصناعة والقضاء تحت ذريعة الإصلاحات، وما زاد الطين بلة هي تلك الطفرة النفطية التي شهدتها عهداته الأولى الأمر الذي جعل الجزائر مرعى ينشط فيه الفاسدون من كل حدب وندب حيث تسنّ القوانين بالمقاس لتوزيع الغنائم بينهم.

لكن كيف وصلت الأمور إلى هذه الحالة؟

لقد بنى حكمه على العبثية في التسيير، إذ لا تهمه مصلحة البلاد بقدر ما يهمه المكوث على كرسي الحكم، لذلك أول شيء قام به بعد تقلّده السلطة هو تعيين أفراد أسرته من إخوة وأخوات مستشارين له، ثم أتى بزملائه من القرية التي ترعرع فيها في صباه وجعلهم في مناصب وزارية غير آبه لا بمستواهم العلمي ولا بكفاءتهم في التسيير، وسنّ القوانين التي تحميهم من كل متابعة قضائية الأمر الذي فتح لهؤلاء الأبواب على مصراعيها، فقاموا بتقسيم الكعكة على أسرهم وعلى أقربائهم وأصدقائهم ، وساهموا في خلق امبراطوريات تحتكر التجارة الخارجية، والصفقات العمومية، غير آبهين بالخسائر التي يكبّدونها للخزينة العمومية سنويا.

ومن مظاهر التسيير العبثي سنذكّر ببعض القرارات التي اتخذت بشكل ارتجالي، سجّلها التاريخ وتبقى وصمة عار على جبين السلطة المتساقطة:

عندما قام بوتفليقة بزيارة ميناء الجزائر، لاحظ خروج العديد من السيارات من باخرة قادمة من فرنسا، فتساءل عنها فكان ردّ مرافقيه أنها عبارة عن سيارات استوردها المواطنون الجزائريون، فجاء ردّه تلقائيا على أن هذا الأمر لا يجب أن يستمر، فما هي إلا أيام حتى منع الجزائريون من استيراد السيارت التي يقل عمرها عن ثلاث سنوات على الرغم من أن الخزينة كانت مستفيدة من الضرائب التي يدفعونها لها، وفوق ذلك لا تتحمل البنوك أدنى سنتيم من العملة الأجنبية، وفي المقابل سمحوا لكل من هبّ ودبّ استيراد السيارات بمختلف العلامات المعروفة منها وغير المعروفة، فكان النزيف المعروف للعملة الأجنبية، ما أدى إلى امتلاء الحظيرة الجزائرية بسيارات خردة لا تراعى فيها أدنى شروط السلامة فشكّلت خطرا على الجميع.

تحدث مرّة عن صوامع المساجد، قائلا بأن الطابع المغاربي يجعلها مربعة وليس دائرية، فما كان للوزارة آنذاك أن سنّت قانونا يمنع بناء الصوامع الدائرية ويفرض عليهم بناء الصوامع المربعة، وما خلقه من مشاكل بالنسبة للمساجد التي شرع في بنائها أو تلك التي كانت على وشك الانتهاء.

عندما مسح ديون الفلاحين، في حقيقة الأمر مسح ديون الأباطرة الذين استفادوا من الملايير من القروض في استيراد البقر والمعدات الفلاحية، بينما لم يستفد الفلاحون الحقيقيون من أدنى إعفاء، ولكم أن تلاحظوا الآن قيمة الجرارات والمعدات الأخرى التي تستلزم لخدمة الأرض، وكأنهم يدفعون بالفلاحين إلى ترك مهنتهم والتحول إلى أداء مهام أخرى غيرها، بينما باع الأباطرة المستفيدون من مسح الديون جميع ممتلكاتهم ليتحولوا إلى حرفتهم الحقيقية: التجارة.

ومن مظاهر عبثيته في التسيير حديثه عن إنشاء محلات للشباب، حيث شرعت جميع مناطق البلاد بأوامر فوقية في عملية بناء تلك المحلات في ظل غياب أدنى دراسة لها، سواء فيما يخص مناطق تواجدها أو الأهداف المرجوة منها، ليضاف ذلك المشروع إلى القائمة الطويلة من المشاريع الفاشلة التي التهمت آلاف الملايير من الخزينة العمومية لتصبح في الأخير وكرا للمنحرفين.

عوض أن يُستقدم المستثمرون لتفعيل عجلة الصناعة في الجزائر، نلاحظ قدوم دفعات من الأمراء الخليجين للصيد في المحميات الطبيعية الصحراوية، وتحت حماية أمنية مشدّدة، حيث عاثوا في الغزلان والطيور والفنك فسادا، فهل نسمي ذلك استثمارا؟ أم ردّ جميل؟

في عهدات بوتفليقة لم يسبق وأن توبع أيّ وزير أمام القضاء، على الرغم من الفضائح المدوية التي تناولتها الصحافة الجزائرية وحتى العالمية، بل على العكس، ظل هؤلاء الأشخاص محميين من قبل الرئاسة، وعدّلت القوانين حتى لا يسمح لأيّ شخص بمتابعتهم، الأمر الذي كرّس دولة اللاعقاب، وساهم بشكل كبير في تسريع عجلة نهب المال العام، بحيث أضحى الفساد معيارا مهما لتقلّد المناصب السامية، فعدة مشاريع استنزفت أضعافا مضاعفة من قيمتها من دون محاسبة أيّ طرف، نحو الطريق السيار، الطريق السريع عبر الصحراء، نقل المياه من عين صالح إلى تامنراست، المسجد الأعظم، السدود... .

وحتى ينفلت الأباطرة الصغار من العقاب مكّنوهم من تولي المقاعد البرلمانية لتحصين أنفسهم، فظهرت إلى العلن ظاهرة شراء المقاعد وأصبحت وكأنها شيء عادي يمارس علنية مثله مثل الأموال الطائلة التي تجمع وتصرف في الحملات الانتخابية الرئاسية دون أدنى احترام للقوانين المسيرة لها، طالما وأن المانحون سيغنمون من وراء تبرعاتهم أضعافا مضاعفة في شكل صفقات بالتراضي.

وعندما تهاوت أسعار البترول، وحتى لا تحدث صدمة اقتصادية شبيهة بتلك التي وقعت في الثمانينات من القرن الماضي أو أكثر خطورة منها، اهتدوا إلى فكرة طبع النقود، بحيث أنهم لغموا بذلك مستقبل اقتصاد الوطن، وهم على يقين بأن الدينار ستتهاوى قيمته، وستنضم جيوش أخرى من المواطنين إلى صف الفقراء، وهذا هو هدفهم، أليسوا هم القائلين: جوع كلبك يتبعك؟

وعبثية التسيير لا تتبناها الرئاسة فحسب، بل حتى المعيّنين في المناصب العليا يظهرون عبثيتهم في التسير من خلال تصريحاتهم الغريبة التي تظهر حقدهم الدنيء إزاء الشعب والوطن، فالحديث عن الفقاقير والياوورت وتشبيه الشعب بالكلاب، وإمكانية مواجهتهم بالكلاش، أو الافتخار علنا بالدراسة مع ميركل، وبأن الجزائر أحسن من الدول الأوربية وأنهم سيخلدون في الحكم وسب الشعب بعبارة: يلعن بو اللي ما يحبناش..وغيرها من التصريحات، تعبّر عن المستوى المتدني لقائليها، وتبيّن مدى اللامبالاة التي يتمتّع بها هؤلاء المسؤولين إزاء مناصبهم الحساسة، والآثار التي ستترتب عنها أقوالهم، ألم يقل أويحيى في 11 فيفري 2019 لأحد صحفيي التلفزة الفرنسية بأن الشعب جد سعيد بترشح بوتفليقة لعهدة خامسة ! لقد عبّر عن حبّه الشديد بحراك 22 فيفري !

لذلك فنحن الآن لا نتعجب من طبيعة الوافدين الجدد إلى سجن الحراش، أو الذين سيلحقون بهم، فتسييرهم العبثي كان علنيا، لأن المناصب التي تقلّدوها لم تكن نتيجة لكفاءتهم بل لولائهم، ولم ينظروا البتة إلى مهامهم على أنها تكليف، بل على أنها وسيلة للاغتناء، لذلك لم يكترثوا لا لنصائح القلّة التي كانت تحذرهم من العواقب التي تترتب عن ذلك التسيير، ولا عن الاحتجاجات التي كان يقوم بها أفراد الشعب للتعبير عن سخطهم من الأوضاع التي وصلت إليها البلاد.

ونحن الآن مع الجمعة السابعة عشر للحراك، لا يزال الشعب يطالب بتأسيس جمهورية مدنية يتولى تسييرها الكفاءات وفق القوانين لا الأهواء الشخصية، فهل سيتعظ المسؤولون القادمون؟ أم أنهم سيسيرون على نفس خطى أسلافهم؟ لنترك التاريخ، فهو الذي سيقدّم لنا الإجابة الوافية.

الحراك بين غزارة المبادرات وغياب عنوان المرسل إليه
2019/06/20

يقول أتوفون بسمارك مؤسس الإمبراطورية الألمانية: إذا قال رجل أنه يوافق على شيء من حيث المبدأ، فهذا معناه أنه ليس لديه أيّ نية لوضع هذا الشيء حيز التنفيذ.

دخل حراك الجزائر أسبوعه الثامن عشر، وتغيرت معه أشياء كثيرة، لكن المطلب الأساسي الذي وحّد الجزائريين حوله لم يتحقق بعد، فتغيير النظام لم نصل إليه على الرغم من أن أغلبية رموزه التي كانت على هرم السلطة قد أزيحت أو أدخلت السجن، فالشعب الذي سبق له وأن لدغ من الجحر نفسه طوال سبعة وخمسين سنة لا يريد أن يلدغ من جديد ومن نفس الجحر، لذلك يرى أنه من المنطقي المطالبة بإزاحة جميع الأشخاص الذين كانوا حلقة رئيسية في نظام بوتفليقة قبل الحديث عن العودة إلى المسار الانتخابي، فالحراك لم يخرج لتغيير الأشخاص واستبدالهم بأشخاص آخرين، وإنما خرج لتغيير نمط التسيير المتبع منذ عقود والذي أوصلنا إلى ما نحن عليه من تفشي للفساد ، وأزمة اقتصادية خانقة على الرغم من الخيرات التي تنعم بها البلاد.

إن انطلاق الحراك في 22 فيفري لم يكن كنتيجة لدور منصات التواصل الاجتماعي، حتى وإن كان للذباب الإلكتروني التابع لأحد أجنحة السلطة آنذاك دور في نشر الدعوة للتظاهر، فالأقطاب المتصارعة في تلك الفترة في هرم السلطة أشعلت حربا فاحت رائحتها للعلن، محاولين القضاء على خصومهم بمختلف الآليات، لكنهم لم يكونوا على علم بمدى الاحتقان الذي كان الشعب يحسّ به إزاء تسييرهم العبثي، واستخفافهم بهم واستغباءهم بتصريحات غير واعية من قبل مسؤولين مستهترين لا يقدّرون

عواقب ما يتلفظون به، الأمر الذي جعل أية شرارة في ذلك الوقت يمكن لها أن توقد نارا عظيمة، وهذا ما حدث، لكن الأمر الذي لم يتصوّروه هو أن وعي الشعب جعلهم لا يتحكّمون في تلك النار، بحيث وجّهها الحراك لتستهدفهم فتساقطوا تباعا.

لقد مكّنت الانتفاضة من بلورة رؤية واضحة للمطالب المشروعة التي تنحصر أساسا في بناء جمهورية مدنية جديدة قائمة على سلطة القانون الذي يكفل العدالة الاجتماعية، لأن هذا الأمر قد غيّب منذ فترة طويلة، وازداد تغييبه أكثر منذ عقدين من الزمن حيث أصبحت القوانين توضع بمقاس مصالح الأشخاص لا مصالح الدولة، وأظهرت التحقيقات الأخيرة للعدالة مدى صحة رفض الشعب للنظام السابق، مع أن ما خفي هو أعظم بكثير مما أعلن.

انطلقت الثورة المضادة مباشرة مع الأسابيع الأولى آملة في وأد الحراك قبل انتشاره بشكل أوسع، لكنه لم يتحقّق لها ذلك، فباتت محاولاتها أشبه بشخص يحرث في البحر، وعلى الرغم من ذلك ازدادت حدّتها طمعا في تكسير شوكة الحراك، فتبنّت عدة آليات تركّزت أساسا على استهداف محاور قوة الانتفاضة، إذ أن سلمية الحراك جعلت أغلب أطياف الشعب ينظمون إليه: أطفالا ونساء وشيوخا، فحاولت السلطة التي تقف وراء هذه الثورة المضادة دسّ بعض العناصر المنحرفة قصد جرّه إلى العنف، لكن فطنة المشاركين في المظاهرات وأعدادهم الهائلة لم تمكّنهم من مبتغاهم حيث أضحوا بمثابة حفنة صغيرة من المندسين وسط بحر من المتظاهرين السلميين، فما لبثوا وأن انفلتوا بجلدهم قبل أن يحاصروا ويوضعوا بين يدي العدالة. ثم حاولوا بث التفرقة بين صفوف المتظاهرين، لأن العامل الثاني في نجاح الحراك واستمراريته هو وحدته، فجماهير المتظاهرين خرجوا في كل بقاع الوطن حاملين معهم الأعلام الوطنية، وأعلام الهوية الأمازيغية رفرفوها بافتخار من دون أن يحدث أدنى انشقاق بين صفوفهم، بل على العكس لوحظت أعلام

الهوية الأمازيغية في أماكن لم يخطر على بال أحد أن ترفع فيها، فحاولت السلطة المتساقطة استغلال هذا الأمر وبدأت بدفع أبواقها من ذباب إلكتروني ومن أشباه الساسة والصحافيين ليحاولوا زرع الفتنة بين صفوف الشعب لكنهم لم ينجحوا، لأنهم وجدوا المتظاهرين متمسكين بجزائريتهم وهويتهم الأمازيغية، ولا يمكن لأي طرف أن يفرّق بينهم، لذلك رفعت الشعارات المعبّرة عن الوحدة بكثافة أثناء المسيرات ردا على أولائك المتهورين فحقّقت الثورة المضادة نتائج عكسية إذ ازداد تلاحم أطياف الشعب بمختلف لغاتهم وثقافاتهم. ثم عمدت السلطة المتساقطة على بث التفرقة بين الشعب وبين الجيش أملا في انحياز هذا الأخير إلى صفهم، متناسين أن الجيش ما هو إلا جزء لا يتجزأ عن الشعب، فكان ردّ المتظاهرين عفويا وقويا: جيش شعب، خاوة خاوة.

إن دور المؤسسة العسكرية في مثل هذه الظروف هام جدا، والتاريخ سيسجّل موقفها المشرّف الذي اتخذ مع بداية الحراك وذلك بمساندتها لمطالب الشعب عوض مساندتها للمؤسسات الدستورية التي كانت السلطة تتربع على عرشها، وهذا الأمر قد جنّب الجزائر الدخول في فوضى عارمة، نظرا لتعنّت أصحاب القرار ورفضهم تلبية مطالب الشعب، لذلك جاءت تنحيتهم على مراحل تبعا لصمود الحراك واستمرار تمسّكه بمطالبه المشروعة.

أما الآن ونحن في الجمعة الثامنة عشر أرى أن الشعب ليس بحاجة لا للدروس التوعوية بحكم أنه صمد أمام الثورة المضادة لأشهر عديدة دون أن يتخلى لا عن سلميته ولا عن وحدته ولا حتى عن مطالبه، وليس بحاجة أيضا إلى المزيد من المبادرات، لأن ما قدّم هو كاف لإخراج الجزائر من أزمتها. وبالتالي ، فاستمرار الأزمة لا يعود إلى عدم وجود حلول وإنما إلى غياب النية الصادقة في تحقيق المطالب المرفوعة، فالشعب يريد انتخابات لا محل لرموز النظام السابق فيها، وهو أمر يمكن له أن يتحقق سواء بإجراءات سياسية أو

حتى دستورية، فخليفة بن صالح الذي يقبل به الحراك يمكن أن يسيّر المرحلة الانتقالية التي تسمح بتهيئة الظروف الملائمة لإجراء انتخابات حقيقية شفافة . وهناك عدّة آليات دستورية تمكّنه من استخلاف منصب رئيس الدولة كتنصيبه عضوا ثم رئيسا لمجلس الأمة أو تنصيبه عضوا، فرئيسا للمجلس الدستوري، علما أن الحكومة الموروثة عن النظام السابق يمكن لها تقديم استقالتها بحكم أن ذلك لا يتعارض مع مواد الدستور، وبالتالي تأسيس حكومة توافقية تسيّر الأمور إلى غاية انتخاب المؤسسات الدستورية الجديدة .

عندما نتحدّث إذن عن استمرار الأزمة فلكون المبادرات المقدّمة لم تجد بعد العنوان الحقيقي الذي يستقبلها ويعمل على تحقيقها، فالجميع يتهرّب من المسؤولية وكأنهم راضون بالوضع الذي نحن عليه الآن، على الرغم من خطورته، لذلك أرى أن الاستمرار في تبني ورقة الطريق القديمة المتمثلة في الحوار و إجراء الانتخابات الرئاسية في مثل هذه الظروف ما هو إلا عملية تكريس لاستمرارية النظام المرفوض جماهيريا، ألم يسبق للرئيس المنتهية عهدته دعوة الحراك لندوة وطنية جامعة؟ ألم يسبق له أن وعد بتنظيم انتخابات حرة ونزيهة؟ إننا ندور في الحلقة المفرغة نفسها، فمن سيرعى الحوار؟ ومع من نتحاور؟ وعلى أي شيء سنتحاور؟. لقد أثبتت التحريات التي تقوم بها أجهزة الأمن بأننا كنا تحت حكم نظام مافياوي بأتم معنى الكلمة، فهل من المعقول أن نضع ثقتنا مجدّدا في بقايا رموزه؟ أليس من المنطق استبعادهم جميعا وبناء نظام جديد على أسس صحيحة لا مكان للفاسدين فيه؟.

لقد عملت الثورة المضادة على تشويه جميع صور آليات التحول الديمقراطي الحقيقي، بدءا بتخوين الشخصيات الوطنية المساندة للحراك، وشيطنة جميع الحلول المنطقية كرفض المجلس التأسيسي وكأن أعضاءه سيستقدمون من تل أبيب، أو التخويف من النظام البرلماني وكأن النظام

الرئاسي الذي أفرز لنا امبراطورا هو الكفيل بترسيخ الحكم الراشد. إن الديمقراطية الحقيقية في مثل الأوضاع التي نعيشها حاليا تستوجب العودة مباشرة إلى الشعب، لكن الواقع يضعنا أمام جهاز إداري منحاز للسلطة، وبالتالي لا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا بعد تحييده واستحداث آليات رقابة وتنظيم ومتابعة حقيقية للانتخابات، فعبر هذه الآلية يمكن الدعوة لاستفتاء يحدّد المصير السياسي للجزائر بدءا باستشارته حول قبوله أو رفضه إنشاء مجلس تأسيسي سيد يقوم بالإصلاحات الجوهرية على الدستور، وباختيار حرّ للنظام المسيّر للدولة بين البرلماني والرئاسي، انتهاء بالآليات التي تمكّننا من القضاء على التسيير المركزي الذي خلّف دولة متخلفة في كامل القطاعات، لأن الحديث مجددا عن الطاعون والتيفوئيد والسل يعكس بشكل واضح الحالة الاقتصادية للمواطنين.

لا ينتظر الشعب من السلطة أن تقدّم له صدقات على النحو المنتهج من قبل، بل يطالب بتجسيد مشاريع اقتصادية تحقّق تنمية حقيقية وتساهم في تجسيد مناصب عمل دائمة على أرض الواقع ، وعلى هذا الأساس يجب استحداث تغيير جذري في المنظومة الاقتصادية والصناعية والزراعية، بحيث تبنى على قوانين صارمة تسهم في تسريع وتيرة الخروج من تبعية الميزانية للجباية البترولية، أما الاستمرار في النهج نفسه وذلك بالتنقيب عن البترول في البحر أو التنقيب عن الغاز الصخري في الصحراء، فهذا دليل على محدودية الرؤية لدى بقايا السلطة ، لأننا بصراحة سنظل حبيسي منطق: موسى الحاج / الحاج موسى، في الوقت الذي يهتم فيه جيراننا بالزراعة والسياحة والطاقات المتجددة، وأمور أخرى تمكّنهم من الانطلاقة الفعلية نحو التطور والرقي. إنه لمن المؤسف حقا أن نتذيل الدول العربية في مجال الانفاق على البحث العلمي: 12.5 مليار للسعودية مقابل 0.2 مليار دولار للجزائر ! أما إسرائيل التي تتربع

على عرش دول العالم في هذا المجال فتخصص سنويا ميزانية تفوق كل ما تخصصه الدول العربية مجتمعة !.

إن المشاركين في حراك الجزائر يحلمون ببناء دولة مدنية عصرية مبنية على أسس متينة تمكنّنا من تحقيق الطفرة التي تسمح لنا بالاستغناء النهائي عن كل أشكال التبعية الخارجية، والجميع يعلم بأن الثورة المضادة لا تتضمن أفرادا من السلطة المتساقطة فحسب، بل تضم أيضا دولا لا تريد النجاح للحراك، فتمكّن الشعب من استعادة حريته وإقامة نظام ديمقراطي حقيقي سينقل حتما العدوى إليهم إذا ما كانت أنظمتهم مبنية على الاستبداد، أو سيتوقف الضرع الذي كان إلى عهد قريب يملأ ميزانيات بعض الدول المتقدّمة. لهذا كله رفض الحراك الاستسلام، فوعيه جعله يستميت في سلميته ووحدته والتأكيد على مطالبه بينما أنصار الثورة المضادة كالمعتاد يغردون خارج السرب.

لقد فهمتكم !
2019/06/25

بتاريخ 04 جوان 1958، ومن على شرفة مقر الحكومة العامة بالجزائر أصدر الجنرال دوغول مقولته الشهيرة: (لقد فهمتكم) بعد أن حمي وطيس ثورة التحرير، وكله أمل في إجراء إصلاحات جوهرية تنعكس إيجابا على حياة السكان الأصليين الذين عانوا من قبل من العنصرية والتهميش والتقتيل، وفي 2011 أي بعد مرور خمس عقود على تلك الحادثة أطلق زين العابدين بن علي رئيس تونس الهارب العبارة نفسها (أنا فهمتكم) بعد مرور شهر على الاضطرابات التي شهدتها تونس الشقيقة ليعلن لشعبه أنه أخيرا تمكّن من فهمهم..لكن، كان ذلك بعد فوات الأوان !

من المؤسف حقا أن الساسة والمسؤولين في الجزائر لا يأخذون العبر من التاريخ، ويكرّرون الأخطاء نفسها التي وقع فيها من سبقهم، سواء عن دراية وتعمّد، أو عن جهل وغباء. فالشعوب عندما تتحّد وتتآزر حول هدف معيّن يستحيل البتة صرف نظرها عن مبتغاها بكلام معسول وحفنة من الوعود للتمكن من إعادتها إلى نقطة الصفر والعمل على ترويضها من جديد وكأن شيئا لم يكن. لقد أثبت التاريخ أن كفاح الشعوب ينجح دوما أمام الأنظمة الاستبدادية، حتى وإن استعملت كل أنواع الأسلحة، لأن شعلة الحرية لا يمكن إطفاؤها داخل صدور البشر، فجمرتها تظل موقدة إلى أن تخرج يوما إلى العلن بعد تجاوز حاجز الخوف.

ووفق هذا المنظور أرى أننا أضعنا الكثير من الوقت في نقاش عقيم لن يوصلنا مطلقا إلى بر الأمان، فالمبادرات التي تتهاطل يوميا منذ عدة شهور لا جدوى لها في ظل غياب نية حقيقية لحلّ الأزمة. كان الشعب منذ البداية ذكيا، حيث طرح مبادرته بكل شفافية، ولم يسمح لأحد أن يتزعّمه أو

ينطق باسمه حتى لا تسرق ثورته من جديد. لكن للأسف هناك دوما من يحبّذون الاصطياد في المياه العكرة، ويقتنصون الفرص لفرض ذاتهم وآرائهم على شاكلة أكلة الجيفة الذين يقتاتون مما يصطاده الآخرون. لقد كان حلم الحراك منذ اندلاعه في 22 فيفري حاملا لآمال كبيرة في تغيير منظومة التسيير برمّتها، بحكم أن النظام الموروث عن الحزب الواحد لم يعد صالحا لتسيير جزائر الألفية الثالثة، فالعالم يشهد تطورا متسارعا، وموارده تقلّ مع مرور السنين الأمر الذي ينذر بقدوم صراع عنيف بين الدول، يكون فيه البقاء للأقوى، لذلك تحاول الدول الواعية بهذا الأمر الجلل أن تحقّق لنفسها التطور الاقتصادي الذي يوفّر لنفسها الحماية والاكتفاء الذاتي.

لكن للأسف، تطور فكر الشعب الجزائري لم يصاحبه تطور في فكر المنظومة السياسية القائمة، سواء لدى الموالاة أو المعارضة، فالأحزاب المساندة لبرنامج العهدة الخامسة غير المعلن يحاولون نفض أيديهم عن الفساد وذلك بتحميل القيادات السابقة لأحزابهم المسؤولية كاملة عن الفساد الذي نخر البلاد على شاكلة إخوة سيدنا يوسف عندما رموه في البئر ثم اتهموا الذئب بأكله، بينما أحزاب المعارضة التي شكّل جزء منها في السابق شريكا هام للسلطة عندما أمدّته ببعض من رموز الفساد، نجدها الآن تتباكى على الوضع الذي نحن عليه، من دون أن تبرّر فشلها في الحدّ من الفساد على الرغم من تواجدها في الساحة، فالمعارضة الحقيقية لا تتم عبر الاسترخاء على الأريكة وكتابة تعليقات على التويتر أو الفايسبوك، بل عبر نشاط فعلي على أرض الواقع، ومشاركة السلطة في المقاعد التي تمنح لهم في مختلف المجالس قد ساهم بشكل جليّ في استمراريتها وكلهم رضى بالنزر القليل من الكعكة التي قذفت لهم، والآن يحاولون التموقع في النظام الجديد لجني الغنائم. بينما نجد طائفة أخرى من الأحزاب الطفيلية الميكروسكوبية التي لا تتواجد إلا على الأوراق، تظهر مع حلول أي انتخابات، فهي بمثابة

مؤسسات اقتصادية تحاول أن تجني أكبر قدر من الأموال التي تمنح لهم نظير تطبيلهم للسلطة ومشاركتهم في إنجاح تنظيم وتسيير تلك الاستحقاقات لتعود بعد نهاية تلك المواعيد إلى سباتها العميق.

إذا ما عدنا إلى تاريخ 09 فيفري 2019، نجد القاعة البيضاوية ممتلئة عن آخرها في مشهد كاريكاتوري يشبه إلى حدّ بعيد البروباغوندا الستالينية التي سادت إبّان حكمه، عرس مصوّر ومنقول عبر الفضائيات يضمّ أناسا يلحّون فخامته على الترشح للرئاسيات، وهو مشهد جمع كل الطفيليين الذين يمثلون شرائح هامة في المنظومة المشكّلة للنظام من أحزاب سياسية وشخصيات وطنية وجمعيات ومنظمات مدنية، حيث وعدهم آنذاك منسّق الحزب الحاكم بأن الاجتماع القادم سيكون في ملعب 05 جويلية ! وهو يعتقد أن الفقاقير على حدّ تعبير سلال يمكن أن تشترى بأطراف الجبن أو الكاشير . إن مثل هذه التصرفات الحمقاء هي التي أشعلت غضب الجزائريين، ودفعت بهم إلى الشارع، لقد غالوا في الحديث باسم الشعب ومساندته المطلقة لفخامته نظير إنجازاته العظيمة، على الرغم من أن أطيافا كثيرة منه تعاني الأمرين في حياتها اليومية، فالقلة التي تشتغل جمّدت أجورها منذ 2006، في حين تهاوت قيمة الدينار بأكثر من 40 بالمائة، وازدادت أسعار المواد الغذائية بأكثر من 20 بالمائة، وارتفعت بعض المواد إلى أكثر من 200 بالمائة، وفي المقابل نجد مسؤولي مختلف أجهزة الدولة يقتنون أحدث السيارات، ويشيّدون أفخم المقرات، ويتباهون بجوازات سفرهم الديبلوماسية وبسفرياتهم المختلفة ومقتنياتهم الباهظة، مبعثرين أموال الدولة في مشاريع مفلسة من دون أدنى مبالاة.

لقد بنى بوتفليقة حكمه على عبادته كشخص، بحيث أضحى يبجّل على نحو لم يشهده أيّ رئيس سابق، وجعلت كل قراراته كأنها وحيا ربانيا منزّلا، ولم يكن باستطاعة أحد معارضته، على شاكلة مقولة ابن هانئ

الأندلسي لمعز دين الله الفاطمي: فاحكم فأنت الواحد القهار !. لقد برز الفساد مع الأيام الأولى لحكمه، فالكل يتذكر كيف عرّفه عبد المؤمن خليفة بالممثل الفرنسي دوباردیو، وكيف منح لهذا الأخير العشرات من الهكتارات من الأراضي الزراعية بمتيجة ليستثمرها في الكروم، لتبدأ مسيرة هدر الأراضي الزراعية، ومنحها لأشباه المستثمرين، مرورا ببيع الشركات الوطنية والعقارات الصناعية بالدينار الرمزي. وأصبحت المشاريع بعد ذلك توزّع على الأباطرة الذين صنعوهم فاحتكروها واحتكروا معها التجارة الخارجية حيث تمكّنوا في ظرف وجيز من جمع ثروة طائلة، غير آبهين بتحطيمهم للاقتصاد الوطني، ولم يسلم من مصائبهم حتى مصنع المكانس الذي كان يعيل عائلات المكفوفين إذ تمّ غلقه وتسريح عماله، مما يبيّن بأن هؤلاء الأشخاص لا يتمتعون بأدنى ذرة من الأخلاق.

والأدهى في الأمر أن كل التعاملات تتم وفقا للقوانين الموضوعة على مقاسهم، إذ لا نجد آثارا لاختلاسات أو سرقة، وإنما نجد قروضا وميزانيات ضخمة رصدت لمشاريع همّها الوحيد استنزاف الملايير من الخزينة، وعلى الشاكلة نفسها أسّست شركات وهمية لتحويل العملة الأجنبية إلى الخارج حيث تحايلت على القوانين السائدة، أو بشكل متعمّد تركت فيها ثغرات تسمح لهم بتهريب الأموال من دون أن تتمكن المصالح المعنية من إيقافهم، لذلك جاء الحديث عن مئات الملايير من الدولارات التي هرّبت إلى أرصدة الموالين لحكم بوتفليقة محطمة بذلك كل الأرقام القياسية العالمية في نهب المال العام، ولا عجب أن نراه في آخر أيام عهدته يحاول تمديد حكمه لأشهر معدودة الهدف منها تصفية ما تبقى من أموال وممتلكات، ولم لا طمس كل آثار الجريمة. وللأسف نحن الآن بعد مرور أربعة أشهر من بداية الحراك نرى عناصره لا تزال ممسكة بزمام السلطة، مما يوحي إلى أن بوتفليقة قد نجح بشكل أو آخر في تمرير مشروعه، فللنظر مثلا إلى كيفية تخلص رجال

الأعمال من ممتلكاتهم، فأحدهم تنازل عن حصصه لشقيقه، وبدأ عملية بيع شاحناته ومختلف الآلات التي يملكها، عارضا بيع أسهم فريقه ومجمعه الصحفي، في حين يقوم الآخرون بتصفية ما يملكونه من سيارات وعتاد وأجهزة داخل مؤسساتهم، ليطلوا علينا في الأخير معلنين إفلاسهم، وبالتالي سيتبقى للدولة هياكل فارغة وعقارات سبق وأن وهبتها لهم بالدينار الرمزي. وحتى يضمنوا مستقبلهم، قاموا بتعديل قانون العقوبات بحيث سنّ على مقاسهم، الأمر الذي سيجعل أباطرة الفساد إن حكم عليهم فسيقضون سنوات قليلة على أكثر تقدير في الحبس قبل أن يطلق سراحهم ليتمتّعوا هم وعائلاتهم بما نهبوه من ثروات.

إن كل تأخير في إيجاد حل للمأزق السياسي الذي أدخلنا فيه نظام بوتفليقة سيساعد الفاسدين في إيجاد الآليات التي تساعدهم على الانفلات من العقاب، في حين أن الحراك الشعبي حمل رسالتين واضحتين منذ بداية انتفاضته: لا للعهدة الخامسة ولا انتخابات في ظل رموزه، فالثورة المضادة تحاول تشويه الحراك بالقول أن الشعب يصعّد من مطالبه مع كل جمعة، وهو أمر غير صحيح، فالحراك ظلّ متمسكا بمطلبيه الأساسيين، تغيير النظام وبناء جمهورية مدنية، فهو لا يريد انتخابات رئاسية يشرف عليها بقايا رموز النظام الفاسد، وهو أمر مشروع، لذلك لا يجب أن ندخله في متاهات قد يصعب الخروج منها مستقلا، إذ يجب استغلال الوحدة العظيمة المعلنة بين أطياف الشعب لا تكسيرها، ويجب استثمار هذه الرغبة الموجودة لدى الشباب لإعادة بناء ما هدّمته المافيا السياسية، لا زرع اليأس في نفوسهم، أو توجيههم إلى أمور تافهة قصد خلق البلبة لكسر شوكة الحراك.

إنه لمن السهل جدا استعمال القوة لإعادة الشعب إلى منازله، لكن الاحتقان الذي ستولّده تلك العملية قد ينفجر من جديد بشكل أعنف، لأن عدم تحقيق مطلب تجسيد الديمقراطية الحقيقية على أرض الواقع سيبقى

كغصّة في الحلق، لذلك يجب على السلطة الفعلية أن تفكّر مليّا في الأمر، فالشعب يمكن له العودة إلى مسار حياته الطبيعية لو أبعدت الباءات عن السلطة، فتنصيب شخصية توافقية مكان بن صالح، وحكومة توافقية بدلا عن تلك التي عيّنها بوتفليقة بالإضافة إلى تشكيل هيأة ذات مصداقية لتنظيم ومراقبة الانتخابات سيهدأ الأوضاع وسيخلق المناخ المناسب للعودة إلى المسار الطبيعي، فالمطلوب هو قرارات شجاعة تكون في مصلحة الشعب والوطن لا خلق النعرات الجهوية بينهم. إن عهد تبجيل الأشخاص قد ولى مع بوتفليقة، والشرذمة القليلة من الطفيليين الذين اعتادوا تقديس الأشخاص لا محلّ لهم الآن من الإعراب، ولا يعتدّ بهم أصلا لأن معدنهم مبني على النفاق، وعلى مبدأ مات الملك –عاش الملك.

وعليه نأمل أن تتجاوب السلطة الفعلية بسرعة مع مطالب الشعب، خاصة في ظل المخاطر الجيوسياسية المحيطة بنا، والخوف كل الخوف أن يطل علينا الحاكم يوما ما ويقول لنا في الوقت بدل الضائع: لقد فهمتكم !

شكرا ستالين !

2019/07/02

يقول جوزيف ستالين: يكفي للشعب أن يعلم بوجود انتخابات، فالذين يدلون بأصواتهم لا يقررون أيّ شيء، بينما الذين يفرزون الأصوات يقرّرون كل شيء.

يعتبر ستالين الذي قاد الاتحاد السوفياتي من بين الشخصيات التي جمعت المتناقضات طوال فترة حكمها، إذ ينظر إليها البعض على أنها من أكبر الديكتاتورين وحشية وهمجية، في حين يراها البعض الآخر على أنها مخلصة روسيا من التخلف، حيث نقلتها من الطابع الزراعي التقليدي إلى الطابع الصناعي الذي مكّنها من منافسة أكبر الدول في العالم.

وإذا ما نظرنا إلى مسار حياته، نلاحظ هذا التباين الواضح في شخصيته، فمن بين الأحداث التي رويت عنه أنه لما كان في الثالثة والعشرين من عمره اشتغل في مصفاة تكرير البترول، ملك لأحد الأغنياء، وشاءت الصدف أن اندلع حريق مهول فيها، فساهم ستالين بشجاعة في إخماد الحريق، الأمر الذي جعل مالك المصفاة يقرر مكافأته، لكن ستالين رفض المكافأة، طالبا منه في الوقت نفسه رفع أجور العمال، لكن المالك لم يقبل طلبه فنظّم ستالين إضرابا ومظاهرات أدت إلى سجنه، لتبدأ سلسلة نشاطاته المعادية للسلطة القيصرية ، حيث تعرّض إلى النفي والاعتقالات ولم تتوقف مضايقته إلا بعد نجاح الثورة البلشفية.

لقد قاد الثلاثي لينين و تروتسكي وستالين الثورة إلى أن أسقط قيصر روسيا حيث اعتلى لينين العرش، واضعا ثقته في صديقيه، لكن التوجهات الإيديولوجية المختلفة لستالين وتروتسكي ونظرتهما للمسار الذي ستتبعه الثورة الاشتراكية جعلتهما في صراع، كانت الغلبة فيه لستالين، إذ مع وفاة

لينين تمكّن من أخذ مكانه بفضل دهائه ليبدأ حملته الكبيرة ضد تروتسكي وجميع أتباعه كنيكولاي بوخارين وأليكسي ريكوف، حيث قام بتصفيتهم الواحد تلو الآخر، وحتى يكسب رضى الشعب إزاء قراراته، استعمل كل وسائل الدعاية (البروباغوندا) الممكنة لتشويه ماضي معارضيه، ملفقا إياهم تهما خطيرة تتعلق بالخيانة العظمى وتهديد أمن الدولة وبالخروج عن مبادئ الحزب الشيوعي، فبدأت عملية تطهير صفوف الحزب من كل مناصري تروتسكي إعداما أو اعتقالا أو نفيا. وأحكم بذلك سيطرته على الحزب حيث أصبحت جميع قراراته لا تعارض بغض النظر عن منطقيتها.

لقد شكّلت فترة حكمه كابوسا رهيبا بالنسبة للسياسيين والعسكريين الذين عايشوه، فالولاء الذي يعلنونه لزعيمهم يمكن أن ينقلب ضدّهم بمجرد وشاية كاذبة من شخص حسود أو حاقد، لذلك كثرت في وقته الإعدامات والاعتقالات المبنية على تصفية الحسابات أكثر من بنائها على الآراء السياسية المعارضة، إذ تشير بعض الإحصائيات على أن ستالين تسبّب في إعدام أكثر من 800 ألف شخص، ووفاة أكثر من مليون ونصف في المعتقلات، ويذهب بعض المؤرخين إلى وجود عدد أكبر بكثير من المعلن عنه، فضحايا سياسة ستالين يتجاوز الستين مليون شخص، أليس هو القائل : **وفاة شخص مأساة، وفاة مليون هي مجرد إحصائيات**.

لكن على الرغم من جبروته، إلا أنه كان واعيا بضرورة كسب الشعب إلى صفه، حيث يقول في أحد خطاباته: **أؤمن بشيء واحد فقط قوة إرادة الشعب**، فهو يعلم أن وحدة الشعب هي القوة الوحيدة التي بإمكانها القضاء عليه، لذلك عمل جاهدا على أن يحقّق لهم الرقي والتطور، وأن يوفر لهم مختلف المستلزمات من دون النظر إلى التكاليف التي تتوقف ورائها، أو حتى الخسائر البشرية التي تتطلبها، لذلك أعاب عليه الكثير من المحلّلين بعض من قراراته التي تسببت في وفاة الآلاف وأحيانا مئات الآلاف من مواطنيه

أو من أعدائه من المدنيين، خاصة في الحروب التي خاضها قبل الحرب العالمية الثانية أو أثناءها، إذ كان يعمل وفق النظرة المختزلة في مقولته: **يفرض الشخص نظامه بقدر ما يستطيع جيشه الوصول**، فتحقّق لروسيا التطور التكنولوجي، حيث تمكن من امتلاك القنبلة الذرية، واسترجاع الأراضي التي انتزعت من روسيا إبان حكم قيصر، وضم العديد من الدول تحت ما سمي بالاتحاد السوفياتي، إلى جانب تحقيق التقدّم الزراعي والصناعي، إذ تفوّق معدّل النمو الصناعي الروسي على ألمانيا في القرن التاسع عشر، وعلى اليابان في أوائل القرن العشرين.

لكن للأسف حكام دول العالم الثالث أخذوا من ستالين الجانب السيئ من شخصيته، مهملين الجانب الإيجابي الذي جعله لا يزال محبوبا لدى فئة لا بأس بها من الروس. لقد ألهمهم مثلا كيفية تفعيل ماكينة الدعاية لصالحهم، وذلك بالحديث عن الدفاع عن الشعب والوطن، ومعاداة الامبريالية، وتعديد فضائل الاشتراكية، في حين أن الحلقة الصغيرة المشكلة للسلطة تعيش في بورجوازية فاحشة غير معلنة، لا تتواجد حتى في أعتى الدول الليبيرالية. كما علّمهم أيضا كيفية كسب الولاء وذلك بتصفية أقرب المقربين تحت ذريعة الخيانة العظمى، وضرورة توثيق ذلك وإعلانه عبر وسائل الدعاية حتى يرهب معارضيه، ويبيّن لعامة الناس أنه قام بذلك الإجراء حماية لمصالح الوطن. ولم يتردّد ستالين بالتضحية بابنه أثناء الحرب العالمية الثانية، عندما وقع أسيرا لدى القوات النازية، حيث رفض صفقة تبادل الأسرى التي تقدّم بها الألمان بين ابنه وبين فريديريك باولوس قائد الجيش الألماني السادس، حيث قال ستالين آنذاك: **جميع جيوش الجيش الأحمر هم أبنائي، ولن أبدل الملازم بالماريشال**. وبعدها بأيام قتل ابنه أثناء محاولته الهروب من المعتقل.

أما في دول العالم الثالث، فأبناء المسؤولين لا يضحى بهم، بل على العكس، فهم يتمتّعون بالحصانة نفسها التي يتمتّع بها أولياؤهم، ومناصب

آبائهم تفتح لهم أبواب الثراء على مصراعيها، ولا تجرؤ أية هيئة نظامية على الحدّ من تصرفاتهم، فالجميع يتذكر ما وقع لأحد أولاد القذافي في سويسرا عندما اعتقل بسبب إهانته لأحد أفراد الشرطة بعد ارتكابه مخالفة مرورية، حيث جمّد القذافي أرصدة ليبيا في سويسرا، وهدّدهم بسحب جميع أموالها من بنوكها إن لم تقدّم اعتذارا رسميا، والأمثلة كثيرة لا تعدّ ولا تحصى.

لو قامت الأنظمة الديكتاتورية في بلدان العالم الثالث بالنظر ولو قليلا في مصلحة شعوبها على نحو ما قام به ستالين في بلاده لما قامت الانقلابات تلو الأخرى أو الثورات الشعبية التي تفرّخ دوما أنظمة ديكتاتورية بديلة، لأنه وببساطة أغلب دول العالم كانت تحت طائلة الأنظمة الاستعمارية الاستبدادية، وبالتالي، فالحرية التي انتزعوها أو التي اكتسبوها كانت كافية لإرضائهم وعدم الطمع في الحكم، خاصة وأن أغلب الأنظمة الحاكمة كانت تحظى بالدعم من قبل الدول المستعمرة سرّا أو علانية، لكن جشع الديكتاتوريين، وجنون العظمة الذي يكتسيهم جعل نهايات بعضهم مأساوية على نحو القذافي وصدام حسين، وعلي عبد الله صالح، ووليام تولبيرت، وفرانسوا تومبالباي، ولوران كابيلا، وغيرهم. وعلى الرغم من كل ذلك لا يزال بعض الزعماء الديكتاتوريين في بلدان العالم الثالث لا يتعظون، ولا يأخذون الدروس من التاريخ، حيث يستمرون في نهجهم العبثي إلى أن يأتي أجلهم، فيدمّرهم ولا يحتفظ التاريخ سوى بماضيهم الأسود.

05 جويلية، ورحلة البحث عن الهوية!
2019/07/03

يقول أمين معلوف: الهوية لا تتجزأ أبدا ولا تتوزع أنصافا أو أثلاثا أو مناطق منفصلة.

في الوقت الذي تحيي فيه الجزائر الذكرى السابعة والخمسين لاستقلالها، وعوض أن نعدّد الإنجازات التي حقّقتها على المستويين المحلي والعالمي، نجد أنفسنا نعدّد مظاهر الفساد الذي استفشى في جسد هذه البلاد الجميلة، من قبل أشخاص خانوا الأمانة التي وضعت بن أيديهم، حيث وضعوا مصلحتهم الشخصية قبل مصلحة بلدهم، وساهموا بشكل مباشر في تحطيم اقتصادها خدمة لأجندات خارجية الهدف من وراءه ملء أرصدتهم واستمرار الهيمنة الاقتصادية لتلك البلدان علينا بعد فشلها في استمرار هيمنتها السياسية.

لكن المؤسف في القضية أن عودة هذا التاريخ خلال هذه السنة تزامن مع محاولة تشويه صورة بعض الزعماء التاريخيين بسبب تصريحاتهم السياسية، وكأن الحقب التي مررنا فيها بعد الاستقلال تتشابه ولا تتغير على الرغم مما يشهده العالم من تطور وانفتاح على الغير بفعل التطور التكنولوجي الذي حطّم جميع قيود الاحتكار، حيث لم يعد العلم حبيس المدارس الخاصة والمعلومة رهينة في دهاليز وأقبية الأجهزة السرية.

لقد سبق للزعماء التاريخيين الذين ساهموا بشكل مباشر في تحرير البلاد من القوة الاستدمارية أن دفعوا ثمن مواقفهم الشجاعة، فكان مصيرهم السجن أو الاغتيال، وشعباني وبوضياف وآيت أحمد ومفدي زكريا ما هي إلا رموز بسيطة عن حقبة السنين الأولى التي أتت بعد الاستقلال، لتشهد الجزائر فيما بعد نفيا أو تهميشا لكل معارض لنظام بومدين، ففرحات عباس، ومصالي الحاج وكريم بلقاسم وسليمان عميرات وغيرهم ما هي إلا رموز

تشهد على دور السلطة الستاليني في محو التاريخ الحقيقي، ومحاولة ترسيم تاريخ جديد مبني على الولاء للشخصيات التي كان بيدها القرار.

ثم تأتي حقبة أخرى من الزمن يحكم فيها جنرالات فرنسا قبضتهم على السلطة، حيث يغتالون بوضياف، ويدفعون أبواقهم لتخوين كل من مهري وآيت أحمد لمشاركتهما في لقاء سانت إجيديو. وعندما أمسك بوتفليقة الحكم، غيّبت جميع الشخصيات التاريخية بحيث أضحى الرجل الوحيد في الجزائر الذي يملك الماضي والحاضر وحتى المستقبل.

فإن كنا لا نحتفي بصناع تاريخنا القريب، وننعتهم بالخونة في حياتهم، فكيف لنا أن نحتفي بزعمائنا الذين صدّوا هجمات الاستداماريين منذ آلاف السنين مدافعين عن وجود هذا البلد؟ وها هي الآن هذه الشرذمة من أشباه الساسة وأشباه المثقفين ينفخون سمومهم غبر صفحات الفايسبوك أو عبر جرائد لا يقرأها حتى صحفييها محاولين إشعال حريق برماد تحجّر منذ مئات السنين معتقدين أنهم سيصلوا إلى إحداث شرخ بين صفوف الشعب، ويحقّقوا ما لم تتمكن فرنسا بوسائلها المادية والدعائية تحقيقه من قبل.

لقد دأبنا منذ الاستقلال ومع كل أزمة تمرّ بها الجزائر أن يخرج أمثال هؤلاء البعثيين ليربطوا مشاكل الجزائر بالأمازيغية وهويتها، ويحاولوا نسج خيوط من أوهام عن علاقة الأمازيغية بالفرنسية، وبأن حربا ضروسا تعدّ ضد اللغة العربية ! فليعلم هؤلاء الأشخاص بأنه تتداول في العالم 6912 لغة، وجاءت هيمنة اللغة الإنجليزية على العلم والعالم لا لطبيعة تكوين حروفها أو قواعدها، بل لفكر وذكاء مستعمليها، فاللغة ما هي في الواقع إلا وسيلة تواصل لا أكثر، والعلم لا يتواجد في اللغة بل في الفكر، في حين تحمل اللغة في طياتها معالم الهوية الخفية، تلك الهوية التي يحاول البعض طمسها قدر الإمكان واستحداث هوية جديدة مبنية على العنصرية والنفاق بدل سرد

الواقع على حقيقته، والاعتزاز بماضيه على النحو الذي نشهده مثلا في ألمانيا واليابان والصين ومعظم قبائل إفريقيا وأمريكا.

عندما قدم المسلمون إلى شمال إفريقيا ليس لنشر العربية، بل لنشر تعاليم الدين الإسلامي، وعندما ازدهرت العلوم في الدول الإسلامية، لم تسمى يوما بالحضارة العربية، بل الإسلامية، والأمازيغ عندما احتضنوهم، احتضنوا الإسلام واللغة التي كتب بها القرآن، لقد قبلوا بكتاب الله، لكن ذلك لا يعني أنهم تحوّلوا إلى عرب، والدليل على ذلك تمسكهم بلغتهم الأمازيغية بمختلف فروعها، اللغة الأم التي قبل أن تحفر خطوطها في صخور الآهقار منذ آلاف السنين حفرت في فكر أجيال عديدة متعاقبة، لكن للأسف، عوض أن نفتخر بتاريخنا، حاول الساسة منذ الاستقلال محوه لغاية وحيدة هي إحداث الفرقة بين مواطني بقاع الجزائر قصد الاستمرار في الإمساك بزمام الحكم وفقا لنظرية فرّق تسد، لكنهم لم ينجحوا في تحقيق مبتغاهم على الرغم من محاولاتهم البائسة في خلق نزاع مفتعل بين شرائح الوطن، وها هو حراك 22 فيفري يقضي على كل آمالهم وتتبخر معه أحلامهم في إحداث الشرخ بين أوساط الشعب، إذ نجدهم متمسكين بهويتهم الأمازيغية، ودينهم الإسلامي حيث لا فرق بين متحدث بالعربية والقبائلية والمزابية والشاوية والترقية والشلحية. إنها تجسّد ثراء ثقافتنا لا صداما وتفرقة على النحو الذي يريد البعض فرضه، فالهوية ليست راية أو لباسا يمكن حظره أو مصادرته، وإنما قناعة راسخة يستحيل سجنها أو محوها. لقد وصل بالسلطة في نهاية السبعينيات من القرن الماضي أن حاولت قمع المطالبين بفك الحرية عن هويتنا، والنتيجة أنهم خلقوا بدل العشرات الآلاف إن لم نقل الملايين من المدافعين عن الهوية، لأن التاريخ لا يمكن تغييره، وحبره لا ينمحي بزلة قلم أو تقطيع ورقة أو تحريف كتاب، لأنه ملتصق بعروق جميع الجزائريين، متجذّر في عاداتهم

وتقاليدهم، في لباسهم وبنائهم،في تفكيرهم وقصصهم، في بطولاتهم وملاحمهم.

لقد حلّ 05 جويلية ببلادنا، فوجد شعبا متماسكا لا تفرّقه لا بروباغوندا السلطة المتساقطة ولا عنصرييها الذين يطبّلون لها، شعب موحّد همّه الحفاظ على أرض أجداده، وبناء دولة يعتز بماضيها وحاضرها، ويصبو إلى قيام جمهورية حقيقية يفتخر بها على نحو افتخاره بجيل نوفمبر الذي قهر القوة الاستدمارية بوحدته وعقيدته وبما حمله بيان نوفمبر من رؤى استشرافية لمستقبل زاهر.

بحر الصحراء، المشروع البديل
2019/07/09

منذ آلاف السنين، كانت صحراء الجزائر عبارة عن بحر شاسع تتواجد على سواحله غابات كثيفة تعيش بها مختلف أنواع الحيوانات، هذا ما تؤكده الحفريات والنقوش التي احتفظت بها صخور الجزائر، فهل يمكن أن تعود الصحراء يوما إلى حالها؟

عندما أُرسل الضابط الفرنسي فرانسوا رودير إلى الجزائر قصد دراسة جغرافية المنطقة في 1864 لاحظ تواجد مساحة شاسعة قرب بسكرة تقع تحت سطح البحر بأكثر من 35 مترا وقادته أبحاثه إلى استنتاج مفاده تواجد بحر قديم هناك كان على اتصال بالبحر الأبيض المتوسط وتدعّمت آراءه عندما واصل أبحاثه في الأراضي التونسية حيث نشر مقالا في مجلة العالمين يوم 15 ماي 1874 يتحدّث فيه عن اكتشافه، وعن إمكانية ربط شط ملغيغ بالجزائر مع شط الجريد في تونس عبر حفر قناة تمتد 240 كيلومتر لتربطهما بالبحر، وقد سانده في مشروعه فرديناند لوسيبس الذي قام من قبل بحفر قناة السويس.

لكن السلطات الفرنسية رفضت مشروعه بعد استماعها لنتائج اللجنة العليا الخاصة بالبحر الداخلي والمجتمعة من 05 ماي إلى 07 جويلية 1882، إذ رأت آنذاك بأن المشروع مكلّف، ونتائجه ستكون ضئيلة بالنظر إلى المساحة التي ستغمرها المياه. ويقال أنه عرض المشروع على الأمير عبر القادر أثناء افتتاح قناة السويس، طالبين منه الدعم من أجل الحصول على موافقة السكان المتواجدين في منطقة الشط لقبول التعويضات في حال ما إذا قبل المشروع، وقام بمراسلة سكانها في هذا الشأن.

وتم إعادة طرح المشروع من قبل السلطات الفرنسية سنة 1957 لكنه رفض تجسيده مجدّدا لاعتبارات مالية، وأحيي المشروع سنة 1983 بالشراكة بين الجزائر وتونس، لكن مكتب الدراسات الفرنسي السويدي أوضح بعدم جدواه الاقتصادية والتنموية، وفي بداية التسعينات من القرن الماضي أعاد رئيس الحزب الوطني للتضامن والتنمية رابح بن شريف المشروع، لكنه قوبل بالاستهزاء.

منذ استقلال الجزائر وميزانيتها قائمة على ريع البترول، فجلّ الحكومات المتعاقبة على قصر الدكتور سعدان اعتمدت على واردات البترول لتسيير ميزانياتها، حيث لم يملك أحد منهم رؤية استشرافية لبديل البترول وإخراج اقتصادها من براثين الذهب الأسود، فكان شغلهم الشاغل الوصول إلى استكشافات نفطية جديدة وتوسيع حقول البترول لاستمرار تدفّق العملة الصعبة، وللأسف لاحظنا مؤخرا حكومة تصريف الأعمال تواصل النهج نفسه، حيث انتقلت إلى عملية البحث عن النفط في البحر، ومواصلة التنقيب عن الغاز الصخري في الصحراء. وفي الوقت الذي يهتم فيه العالم بالبيئة وبالطاقات المتجددة، نجد السلطة في الجزائر تدير ظهرها عنها وكأنها غير معنية بالأمر.

هل المشروع سيدرّ بالفائدة للجزائر؟

هذا التساؤل عندما طرح في الماضي كانت الإجابة عنه بالسلب، لكن حاليا تغيّرت الكثير من المعطيات، إذ أن التقدّم التكنولوجي الذي عرفه العالم، إلى جانب تغيّر نمط معيشة المواطنين قد قلب المعادلة، وأصبح هذا المشروع حاملا لنتائج إيجابية عديدة يمكن لها أن تضاعف ما يجنى من البترول عشرات المرات، وذلك في إطار احترام البيئة، والاعتماد على الطاقات المتجددة فقط، حيث يمكن أن نعدّد فوائده على النحو التالي:

1- **الجانب السياحي:**

مساحة شط ملغيغ هي 6700 كلم^2 ، وعمقه يصل إلى أكثر من 35 م الأمر الذي يسمح بإنجاز المئات من المرافق السياحية على شواطئه، على شاكلة المرافق المتواجدة في الغردقة وشرم الشيخ بمصر، لكننا نختلف عنها في كون المنطقة تحتوي على الواحات والبساتين عكس ما هو متواجد في مصر أين تنتشر الصحراء خارج أسوار المنتجعات. فهي بذلك فرصة لتشغيل الآلاف من الأشخاص في المنطقة، بالإضافة إلى تعزيز الصناعة والحرف التقليدية الأمر الذي بإمكانه أن يضاعف من عدد الطبقة العاملة، وما يترتب عنه من مداخيل إضافية.

2- **الجانب الصناعي والزراعي:**

ينشأ بالمنطقة مركّب لتوليد الطاقة الكهربائية من أشعة الشمس، وهذا المركّب يمكن له أن يغطي احتياجات لا المنطقة ذاتها فقط بل كل الجزائر، ويمكن تصدير الفائض إلى دول الجوار، وحتى إلى أوربا، وبالتالي فالمنتجعات السياحية، والمدن التي تنشأ بالجوار ستعتمد على طاقة نظيفة غير ملوّثة، وهذا ما سيسمح بإمكانية إنشاء مصانع مختلفة تعتمد على الطاقة الشمسية غير المكلّفة لتشغيل آلاتها.

إن تواجد مركّب توليد الكهرباء في تلك الناحية سيسمح بإنشاء مصنع كبير لتحلية مياه البحر، الأمر الذي سيتيح توفير مياه الشرب للمنطقة بالإضافة إلى توفير مياه السقي، عندئذ يمكن تحويل الآلاف من الهكتارات إلى أراضي زراعية تنتج مختلف الخضر وأنواع كثيرة من الفواكه، على شاكلة ما تقوم به إسبانيا التي أصبحت المورّد الرئيسي للخضر في أوربا، إذ يمكن للجزائر أن تنافسها في هذا المجال وتضمن لنفسها أيضا سوقا عالمية، من دون أن ننسى إمكانية تحقيق محاصيل هائلة من القمح ، وبالتالي سنحقّق لأنفسنا اكتفاء ذاتيا في هذه المواد، وتصدير الفائض لجلب العملة الأجنبية.

ويمكن للبحر أن يدرّ ثروة هائلة من الأسماك، لذلك يمكن إقامة مصانع خاصة بتعليب مختلف المنتجات البحرية للاستهلاك الداخلي، والخارجي.

3- **تغيير المناخ السائد في الصحراء:**

إن عملية إنشاء البحر في الصحراء سيحدث حتما تغييرا في المناخ، فالرطوبة التي ستجلبها المياه تعمل على تشكيل السحب، وبالتالي ازدياد تساقط الأمطار في المنطقة، وهذا ما سيعمل على استحداث أنواع نباتية جديدة ستنتشر بكثافة وتتيح بذلك توفير مراعي خصبة،علاوة على ما سيصحبه من عودة لمختلف أنواع الحيوانات للعيش فيها.

إنّ مثل هذه المشاريع تدخل ضمن التنمية المستدامة، فهي ثروة لا تنضب، لذلك يجب أن تعطى لها الأولوية، فعلينا الابتعاد عن السياسيات البالية المتّبعة من قبل، إذ أثبتت أنها مشاريع فاشلة تلتهم عائدات البترول فقط، وتبقينا حبيسي استهلاك ما ينتجه الآخرون.

سياسة الأمر الواقع
2019/07/12

يقول عبد الرحمان الكواكبي: الاستبداد يقلب الحقائق فى الأذهان، فيسوق الناس إلى اعتقاد أن طالب الحق فاجر، وتارك حقه مطيع، والمُشتكي المُتظلم مُفسِد، والنبيه المدقق ملحد، والخامل المسكين صالح، ويُصبح - كذلك- النُصح فضولا، والغيرة عداوة، الشهامة عتوّا، والحميّة حماقة، والرحمة مرضا، كما يعتبر أن النفاق سياسة والتحيل كياسة والدناءة لطْف والنذالة دماثة.

مرّ على بداية الحراك الشعبي في الجزائر أكثر من خمسة أشهر، إلا أن الأزمة لا تزال تراوح مكانها، فالسلطة مستمرّة في عدم إنصاتها إلى مطالب الشعب، بينما أحزاب المعارضة لم تصل بعد إلى رأب الصدع الذي أحدثته فيها السلطة المتساقطة، في حين تواصل أحزاب الموالاة على النهج نفسه في التطبيل لكل مقترحات السلطة حتى وإن كانت هذه الأخيرة تطيح بين يوم وآخر ببعض من رموزها كعربون سلام تقدّمه للشعب عساه يتوقّف عن حراكه.

المؤسف أن السلطة لا تزال تضيّع الوقت في إيجاد الحلول المنطقية التي يقبلها المواطنون، وتصرّ على تجاهل مطالبهم الصريحة والشرعية، والعمل على إحداث التغيير وفق منظورها، فقد رسمت خارطة طريق منذ البداية تتمثل في تنظيم رئاسيات مع بقاء بعض من رموز بوتفليقة فيها تحت تسمية الشرعية الدستورية، في حين يقول الشعب أن النظام يستحيل أن يغيّر نفسه بنفسه، واستمرار حكم الباءات دليل على استمرار حكم بوتفليقة حتى وإن تساقط العديد من رموزه.

لقد أرادت السلطة فرض سياسة الأمر الواقع منذ بداية الأزمة، لكنها لم تتعظ من أخطائها، فالانتخابات الرئاسية التي أصرّ بن صالح تنظيمها من قبل ولم يفلح لم توصل لهم الرسالة بعد على أن حلّ الأزمة لن يكون بمعزل عن الشعب، فعهد الأوامر الفوقية قد ولّى، ويجب الرضوخ الآن لسلطة الشعب، لأنه السيد في قراراته، وذلك بالاستجابة الفعلية لمطالبه، إذ لن يكتب أيّ نجاح للمبادرات المطروحة إن لم تكن تتماشى مع أهداف الحراك. إن إقامة جمهورية مدنية حقيقية لن تتحقق في ظل استمرار نظام التسيير المتعارف عليه، وهتافات الطفيليين المساندين للسلطة لن يغيّر من الأمر شيئا، فالعصابة التي يحاربها الحراك لا تتمثل في الأشخاص فقط بل في النظام الذي نسجته وتقوقعت فيه.

إن خطاب بن صالح الذي ألقاه مؤخرا يعكس بصورة جلية استمرار النظرة الاستعلائية للسلطة اتجاه الشعب، إذ أنه أصرّ على أن هناك خارطة طريق واحدة هي التي يجب أن تتّبع وكرّرها في خطابه أكثر من مرة، والحوار الذي يدعو إليه أفرغه من محتواه بحديثه عن تمويله ورعايته ووضع معالمه وأطره، فهل بهذه الطريقة نساهم في حلّ الأزمة؟ أم أننا نزيدها تعقيدا؟ إن الذهاب إلى انتخابات رئاسية وفق هذا المنطق يعدّ مضيعة للوقت، لأن الرهان الحقيقي هو كسب ثقة الشعب لا فرض منطق خاص عليه، سيتكرّر سيناريو انتخابات 04 جويلية إما بالطريقة نفسها أو باتخاذه أشكالا أخرى، لكن في آخر المطاف لن يتحقّق حلم الجزائريين في اختيار حقيقي لمن يقوده، فالحراك لم يكن أبدا ضد بوتفليقة، بل ضد نظام التسيير الذي خلفه بوتفليقة.

لذلك على السلطة مراجعة سياساتها، وتلبية مطالب الشعب من دون مماطلة، لأن تضييع الوقت لن يكون إلا في صالح أعداء الجزائر، فزمن النفاق السياسي لم يعد له وقع بعد حراك 22 فيفري، ولا أرى أن الشعب

يمكن له أن يعود إلى ما قبل ذلك التاريخ، أين كانت تتجسّد فيه مظاهر الانحلال السياسي التي اختزلها محمد السباعي في قوله: عندما يمسك بالقلم جاهل، وبالبندقية مجرم، وبالسلطة خائن، يتحول الوطن إلى غابة لا تصلح لحياة البشر.

فهرس

تقديم 01
الآليات العشر لحلّ الأزمة السياسية في الجزائر 04
الأخطاء السبعة في مشروع الندوة الوطنية الجامعة 07
المعارضة بين حراك الشعب وحراك المصالح 12
قراءة في خطاب قائد الأركان 16
أيها السياسيون، أتركوا الخيار للشعب 20
مات الملك .. عاش الملك 28
النظام الرئاسي بين الملكية والديكتاتورية 33
الاستقالة المتأخرة 39
استشيروا الشعب! 42
الخوف من الديمقراطية 45
إمبراطوريات الفساد في الجزائر 51
الرئاسيات، حل أم معضلة؟ 57
الجمهورية الثانية، المعالم والرؤى 62
حرية التعبير من التضييق إلى التقييد 73
مأزق الرئاسيات 77
أصلحوا العدالة أولا ! 79
المخرج الدستوري للأزمة السياسية 81
هل انتهى عهد العبثية؟ 85
الحراك بين غزارة المبادرات وغياب عنوان المرسل إليه 91
لقد فهمتكم ! 97
شكرا ستالين ! 103
05 جويلية، ورحلة البحث عن الهوية! 107
بحر الصحراء، المشروع البديل 111
سياسة الأمر الواقع 115